



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

الإستراتيجية الأمريكية تجاه كردستان العراق

2003-1991

نعمة سعيد عبد الله سرور

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1428هـ/2007م



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

الإستراتيجية الأمريكية تجاه كردستان العراق

2003-1991

نعمة سعيد عبد الله سرور

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1428هـ/2007م

# الإستراتيجية الأمريكية تجاه كردستان العراق

2003-1991

# الإستراتيجية الأمريكية تجاه كردستان العراق

2003-1991

إعداد

نعمة سعيد عبد الله سرور

(فلسطين)

جامعة الأقصى

بكالوريوس تاريخ

المشرف الرئيس: د. أكرم عبد الهادي أبو خوصة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في (الدراسات الأمريكية) من برنامج

الدراسات العليا / معهد الدراسات الإقليمية / جامعة القدس

1428هـ/2007م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد الدراسات الإقليمية/ دراسات أمريكية

إجازة الرسالة

الإستراتيجية الأمريكية تجاه كردستان العراق

2003-1991

اسم الطالبة: نعمة سعيد عبد الله سرور

الرقم الجامعي: 20520209

المشرف: د. أكرم عبد الهادي أبو خوصة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ / / 2007م من لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم

وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: د.أكرم عبد الهادي أبو خوصة. التوقيع:

2- ممتحناً داخلياً: د. جهاد جميل حمد. التوقيع:

3- ممتحناً خارجياً: د. إبراهيم محمد المصري. التوقيع:

القدس - فلسطين

1428هـ/2007م

الإهداء

إلى روح والدتي... رحمها الله

وفاءً ببعض الدين

نعمة سرور

إقرار:

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وإنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

نعمة سعيد عبد الله سرور

التاريخ:



## شكر وعرافان

بعد الشكر والحمد لله سبحانه وتعالى, يسعدني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري للدكتور الفاضل: أكرم عبد الهادي أبوخوصة الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة, ولما بذله من جهد حثيث ونصح وتوجيه ومتابعة.

كما أود أن أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة:

الدكتور: جهاد جميل حمد.

والدكتور: إبراهيم محمد المصري.

وإني أتوجه بالشكر والتقدير لجميع أساتذتي ببرنامج الدراسات الأمريكية والقائمين عليه الذين كان لهم الفضل في صقل وبلورة شخصيتي العلمية والأكاديمية والبحثية.

كما أتقدم بالشكر إلى من تفضل بمراجعة هذه الدراسة, ولا يفوتني الاعتراف بفضل زوجي الدكتور عبد الناصر سرور الذي شاركني رحلة الحياة, وما قدمه لي من جهد في سبيل إتمام هذه الرسالة, وأخيراً أشكر كل من أسهم في إخراجها على نحو ما انتهت إليه.

## تعريف المصطلحات

### • الاستراتيجية

هي تكيف مختلف الوسائل في حدود اتجاهات السياسة العامة للدولة والإمكانيات المادية والبشرية المتوافرة لتحقيق الأغراض السياسية للدولة، وتهتم الاستراتيجية القومية بتنسيق نواحي سياسة الدولة الخارجية وهي: الدبلوماسية والعسكرية والدعائية والسرية، ويمكن تقسيم العوامل المؤثرة على تكوين الاستراتيجية في دولة ما إلى عوامل سياسية واقتصادية، وجغرافية واجتماعية. (النبراوي، ومهنا،

(1985)

### • الأقلية

تُعرف الأقلية من ناحية سياسية: بأنها جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية أو عدد من المصالح التي تركزها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل، وينشأ لدى أفرادها وعي بتميزهم في مواجهة الآخرين، نتيجة التمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضدهم، مما يؤكد تضامنهم ويدعمهم. (عبد العاطي، 2006)

أما التعريف الإجرائي للأقلية: بأنها جماعة غير مهيمنة، من مواطني دولة ما، أقل عدداً عن بقية السكان، يرتبط أفرادها ببعضهم عن طريق روابط عرقية أو دينية أو لغوية أو ثقافية، تميزهم عن بقية السكان، ويتربط أفراد هذه الجماعة فيما بينهم للحفاظ على خصائصهم المميزة. (عبد العاطي،

(2006)

### • الدولة القومية

مفهوم الدولة القومية يتمحور حول فكرة أن لكل أمة الحق في إقامة دولتها القومية التي تعبر عنها، ثم تطورت فكرة هذا المفهوم ليدور حول إمكانية التعايش بين عدة أمم في نطاق دولة واحدة استناداً إلى

رابطة المصلحة المشتركة التي تتحقق لهذه الأمم من خلال كيان الدولة الواحدة، إلا أن خلق هذه المصلحة المشتركة وتحقيقها يتطلب نظاماً ديمقراطياً يقوم على أساس الحرية والمساواة والعدالة، بحيث يستطيع النظام السياسي القيام بوظائفه في إطار هذه القيم الحاكمة، ومن ثم يكفل الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع المواطنين، ويحقق العدالة في توزيع الموارد والخدمات بين الجميع، ويؤسس للمساواة القانونية للجميع. (مسعد، 1988)

### • الأمن القومي

يرتكز مفهوم الأمن القومي على بعدين، هما: البعد الخارجي، أي الضغوط الخارجية التي تتعرض لها الدولة ولا تقدر على مواجهتها، وبالتالي يتعرض أمنها القومي للخطر. أما البعد الداخلي، فهو البعد الحاكم في مفهوم الأمن القومي، ويرجع هذا البعد إلى مكونات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعنوية والعسكرية التي تشكل مظاهر قوتها الداخلية. وبالتالي تؤثر على سياستها الخارجية، ويتأثر البعد الخارجي للأمن القومي بطبيعة النظام الدولي المعاصر وحالة الاستقطاب والصراع الدولي والتبعية والاختراق الخارجي. أما البعد الداخلي فيتأثر بعدة عوامل أهمها، الخلافات الداخلية والمشاكل الطائفية والأيديولوجية، والنشاط التنموي والتماسك الاجتماعي، وهو الركيزة الأساسية للأمن القومي. (الحفني، 1988)

### • الحرب الباردة

مصطلح استخدم لأول مرة من قبل "برنارد باروخ" لوصف حالة التوتر القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. وانتهت مرحلة الحرب الباردة مع مطلع العام 1991، بفعل مجموعة من الأحداث والتحويلات من أبرزها: تفكك الكتلة الشرقية وانحيار الاتحاد السوفيتي ونشوب حرب الخليج الثانية.

## • الاستقطاب الدولي

هو عمليات وسياسات الجذب والربط التي قام بها القطب الأمريكي وحلفاؤه إزاء بلدان العالم الثالث، انعكاساً لهيكل النظام السياسي والاقتصادي، في المقابل قام القطب السوفيتي بمحاولة فك علاقة الاستقطاب الغربي، وإقامة علاقات خاصة مع بلدان العالم الثالث.

## • النظام العالمي الجديد

هو وصف لطبيعة التطورات والتحولات التي شهدتها العالم في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، وما نجم عن ذلك من تغيرات جوهرية في هيكل توزيع القوة والقواعد التي تحكم التفاعلات الدولية بين الدول. (بدران، 1995)

## • سياسة الاحتواء

سياسة تبنتها إدارة الرئيس الأمريكي هاري ترومان، وتمحورت هذه السياسة حول بناء قواعد وإنشاء أحلاف بهدف احتواء الاتحاد السوفيتي، وحصر النفوذ الشيوعي وعدم امتداده وخصوصاً في أوروبا والشرق الأوسط وبلدان أخرى من العالم الثالث. (نعمة، 1979)

## • الاحتواء المزدوج

سياسة انتهجتها الولايات المتحدة في عهد إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون تجاه كل من العراق وإيران. ويعتبر "مارتن إنديك" السفير الأمريكي السابق في إسرائيل أول من نظّر لهذه السياسة. وتستند هذه السياسة على دعم مصر وتركيا والسعودية والباكستان في مواجهة النفوذ الإيراني في الخليج وآسيا الوسطى والقوقاز، تمهيداً لعزل إيران سياسياً واقتصادياً. أما فيما يتعلق بالعراق فتتمحور هذه السياسة على تشديد العقوبات الاقتصادية والعسكرية، مع استمرار الحصار واستمالة الأكراد والشيعية ودعمهم. (Indyk, 1991)

## • الدول المارقة

هو مصطلح أطلقته الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية التسعينات على الدول التي لا تدور في فلكها وترفض هيمنتها وتهدد مصالحها. وقد تعاضم استخدام هذا المصطلح بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وخصوصاً تجاه كوريا الشمالية وإيران والعراق وسوريا والسودان وكوبا وليبيا، نظراً لأنشطتها في مجال التسلح النووي وأسلحة الدمار الشامل. وقد استخدمت واشنطن تجاه هذه الدول العديد من الأدوات، منها: التلويح باستخدام القوة، العزل الدبلوماسي، المقاطعة، استخدام القوة المسلحة.

## • العقوبات الاقتصادية

هي أداة من أدوات التأثير الخارجي، وتستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها، وتعتبر العقوبات الاقتصادية الشق السلبي للأداة الاقتصادية، وتتضمن عدة إجراءات أهمها: التعرف الجمركية، والمقاطعة الاقتصادية، والحظر الاقتصادي ونظام الحصص، والتأميم والتجميد وأيضاً قطع المعونات أو فرض القيود المالية والتجارية. (مقلد، 1985)

## • اليونسكوم (UNSCOM)

هي لجنة الأمم المتحدة المكلفة بتنفيذ عملية تدمير الأسلحة العراقية المحظورة. حيث تشكلت هذه اللجنة بعدما نجحت إدارة جورج بوش الأب من الاستفادة من المناخ الدولي عقب انتهاء حرب الخليج عام 1991، وبالتالي استصدار قرار من مجلس الأمن ينص على تدمير وإزالة وتحييد أسلحة الدمار الشامل تحت إشراف دولي دقيق، باعتبار ذلك شرطاً حيوياً لرفع العقوبات الدولية على العراق، وذلك في سابقة جديدة من نوعها في تاريخ العلاقات الدولية.

ونظراً للأهمية الأكاديمية بطرح نبذه موجزة حول الموقع الجغرافي لكردستان العراق وتطور هويتهم القومية ونشاطهم الحزبي وأصولهم التاريخية، ارتأت الباحثة استعراض ذلك على النحو التالي:

## • أصل الأكراد

بناءً على البحوث والدراسات الأنثروبولوجية التي قام بها باحثون غربيون، وقد غلب عليها الرأي القائل بأنهم جنس أري من القبائل الهندو-أوروبية، وقد أسسوا في أرضهم الممتدة من (جبال أرارات بين الحدود السياسية كأرمينيا وتركيا إلى جبال حمرة الفاصلة بين بغداد والبصرة من جانب والموصل- كردستان العراق- من جانب آخر ومن شرق لورستان في إيران إلى ولاية ملاطية بتركيا حالياً) حضارات عديدة منها الحضارة الميمنية واختلطوا بعدة عناصر في العصور المختلفة، لكنهم صهروا كافة الأجناس التي اختلطوا بهم داخل ثقافتهم ولغتهم التي حافظوا عليها على مر العصور، وعندما اختلطوا بالعنصر العربي تغير فقط الحرف إلى العربية وظلت الكلمات والمعاني الكردية، ولكن اللغة الكردية ضعفت لقلة الاستخدام. (محمد، 1999)

ولكن ذهب أكثر المؤرخين الإسلاميين إلى أن أصلهم يرجع إلى "كرد بن مرو" من مُصر وأنهم قبائل عربية هاجرت إلى هذه المنطقة، واتخذت من لغة الأنباط القديمة لغة لها، بل والأكثر أن بعض العشائر الكردية تنسب نفسها إلى القائد الإسلامي "خالد بن الوليد" مثل قبيلة الخالدية. (محمد، 1999)

#### • الموقع الجغرافي لكردستان العراق

يشكل الأكراد حوالي خمس سكان العراق، ويسكنون في المنطقة الشمالية والشرقية والغربية للعراق، أي في المنطقة المجاورة للحدود العراقية- الإيرانية والعراقية- التركية- السورية، وتمثل هذه المنطقة الجزء الجنوبي من كردستان الكبرى، ويسكن أكراد العراق ست محافظات رئيسية هي: دهوك والجزء الشمالي الشرقي لمحافظة نينوى ومحافظة أربيل، ومحافظة السليمانية، وحوالي نصف محافظة التأميم، وأقلية في محافظة ديالى. (تركي، 1999)

#### • الهوية الكردية وتطورها:

ظهر الاتجاه القومي الكردي كرد فعل لتطرف القومية التركية تجاه القوميات الخاضعة للدولة العثمانية، وذلك منذ نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وبوصول الاتحاد والترقي وتولي السلطة

في الدولة العثمانية عام 1908 صدرت صحف تنادي بدولة كردية، وكيانات تدعو لإحياء الثقافة واللغة الكردية. وبدخول القوات البريطانية في الموصل قامت العشائر الكردية (بزعامه الشيخ محمود البرزنجي) بمواجهتها، وحاولوا في مؤتمر الصلح بباريس عام 1920 أن يحصلوا على حقهم في الاستقلال وخصوصاً أن معاهدة فرساي 1919 اعترفت بخصوصية الأكراد وحقهم في تقرير المصير. ولكن الترتيبات البريطانية للمنطقة أحالت دون تحقيق ذلك، حيث قامت بريطانيا في عام 1922 بضم المنطقة الكردية إلى المنطقة العربية في العراق لتكون دولة واحدة تحت حكم ملكي وراثي وتحت الحماية البريطانية. وعلى اثر ذلك نشبت ثورة العشائر الكردية فقامت بريطانيا بسحق الثورة وضرب المدن والقرى الكردية في عام 1923-1924.

استطاعت بريطانيا أن تكرر الوضع العراقي ذا القومية العربية والقومية الكردية بإنهاء انتدابها عام 1930، وتسليم السلطة كاملة للملكية العربية الحاكمة. (غريب، 1973)

وقامت العشائر الكردية بانتفاضة خلال عام 1935 حيث تزعمها مجموعة من المثقفين الأكراد وفي نفس العام تأسست جمعية "قدايي وطن" في السليمانية تحت قيادة حمة آغا عبد الرحمن.

أما في العام 1938 فقد تأسست جمعية الإخوة "كوم لي براه تي"، وكان هدفها تحرير كردستان، واستمر نشاطها حتى عام 1943. كما تأسست جمعية "أزادي كوردي" أي الحرية الكردية في العام 1948، هذا بالإضافة إلى بروز العديد من الأحزاب وخصوصاً حزب "هيو" أي الأمل حيث تضمن برنامجه تحقيق الحكم الذاتي للأكراد. (محمد، 1999)

ومن الأهمية بمكان، أن الجمعيات والأحزاب الكردية- السرية منها والعلنية- وباختلاف أطرافها السياسية والفكرية والتي تأرجحت ما بين الحكم الذاتي والانفصال، استمرت طوال فترة الحكم الملكي وخلال مرحلة العهد الجمهوري.

• الأحزاب الكردية العراقية (الموصلي، 1991)

- الحزب الديمقراطي الكردستاني(البارتي): نشأ عام 1946 بقيادة الملا مصطفى البرزاني الذي تم مطاردته فاتجه نحو إيران حتى حدوث انقلاب عام 1958 في العراق.

- الاتحاد الوطني الكردستاني: انشق عن الحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1966، وأعلن الحزب عن نفسه بدءاً من عام 1969 تحت قيادة جلال طالباني، وينادي الحزب بالتعاون الكردي العربي في ظل الحفاظ على خصوصية القومية الكردية، واتسمت سياسته بالتقلب سواء في تعامله مع السلطة العراقية أو الأحزاب الكردية الأخرى.

- حزب الشعب: يرأسه سامي عبد الرحمن الذي كان مساعداً لمصطفى البرزاني، وينادي بدولة فيدرالية مع العراق.

- حزب كادحي كردستان (ماركسي): يرأسه عبد الخالق زنكة وينتشر بين الشباب الكردي.

- الحزب الاشتراكي الكردي، بقيادة محمود عثمان.

- حزب الباسوك، وينتشر في جنوب كردستان.

- الحركة الإسلامية الكردية: وهو تيار بدأ يظهر بين أكراد العراق في أواخر الثمانينيات.

#### • اللغة الكردية

تنقسم اللغة الكردية من حيث الحقائق اللغوية والجغرافية إلى أربع لهجات رئيسية وهي: (حسنين،

(1999)

1 -الكرمانجية الشمالية: وتنتشر في الأجزاء الشمالية والشمالية الغربية من إقليم الأكراد.

2 -الكرمانجية الوسطى: وتسود في المناطق المركزية والوسطى من الإقليم.

3 -الكرمانجية الجنوبية: وتنتشر في الأجزاء الجنوبية والجنوبية الشرقية.

4 -الجورانية: وتنتشر مبعثرة في إقليمي اللهجتين الكرمانية الشمالية والوسطى.



ولكل لهجة رئيسية من هذه اللهجات مجموعة من اللهجات المحلية (الفرعية)، وتتشابه بوجه عام في خصائصها اللغوية وأصواتها باستثناء بعض الاختلافات الطفيفة في بعض المفردات.

### الملخص باللغة العربية

الإستراتيجية الأمريكية تجاه كردستان العراق 1991- 2003

يتناول هذا البحث استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كردستان العراق خلال الفترة 1991-2003, مع عدم استثناء العلاقات الأمريكية - الكردية منذ نهاية العهد الملكي حتى أزمة الخليج الثانية عام 1991 (كإطار تاريخي).

وقد تناول البحث دور المؤسسات الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية في صنع السياسة تجاه كردستان, فضلاً عن دور المؤثرات الداخلية (غير الرسمية) والخارجية في توجهات هذه السياسة. كما تم استعراض أبرز أهداف الولايات المتحدة الأمريكية وأدوات تنفيذها, وأخيراً تطرق البحث لتداعيات هذه الإستراتيجية على الصعيد العراقي الداخلي والجوار الإقليمي. واستخدم البحث المنهج الاستقرائي التحليلي, ومنهج التحليل النظمي (البريتشر) لما يتميز به من الطابع التحليلي الشامل لظاهرة السياسة الخارجية, كما تم الاعتماد على منهج صنع القرار, والمنهج التاريخي. وتم تقسيم البحث إلى سبعة فصول مشتملة على الإطار العام للدراسة, واستعراض الأدبيات, والاستنتاجات.

وخلص البحث إلى نتيجة أساسية مفادها, أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت إلى حد كبير في تحقيق أهداف إستراتيجيتها - سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً - في منطقة كردستان العراق, وذلك نظراً لتفوقها الاقتصادي والعسكري الهائل التي تتميز به, وتفردتها في زعامة العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء مرحلة الحرب الباردة, فضلاً عن استمالتها لأكراد العراق, وقدرتها على فرض الحصار الطويل على العراق, بالإضافة إلى وجود العراق ضمن بيئة إقليمية معادية - تاريخياً - وبيئة دولية أضحت أكثر خضوعاً للهيمنة والتفرد الأمريكي, واستغلال واضح للمنظمة الدولية.

## **Abstract**

### **The American Strategy towards Kurdistan of Iraq**

**1991-2003**

This study of U.S.A strategy towards Kurdistan of Iraq 1991-2003 without ignoring the American Kurdish relationship from the Royal era to the second Gulf crisis in 1991 (historical framework).

This study tackles the role of the official institutions in U.S.A policy making towards Kurdistan including informal organization in the trends of this policy.

This also examines the most important U.S.A goals and its tools. This study also focuses on the internal Iraqi and region issues as well.

The study utilizes the analytical descriptive methodology and structural analysis of (Bretsher), in addition to the process of decision-making and chronicle methodology. This study is divided into seven chapters including the study framework, literature and its consequences and conclusion.

The study came to a conclusion that the United States of America has achieved its strategic military; economic and political strategy in Kurdistan due it's economical and militarily power. This came also as a result of it's polar dominance over the World and the end of the cold war. The USA also manipulated the Iraqi Kurdish due to their historical existence in a hostile environment.

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	إقرار
II	شكر و عرفان
III	التعريفات
XI	الملخص باللغة العربية
XII	الملخص باللغة الإنجليزية Abstract
XIII	قائمة المحتويات
<b>8-1</b>	<b>الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....</b>
2	1.1 خلفية البحث
3	2.1 مشكلة البحث
4	3.1 مبررات البحث
4	4.1 أهداف البحث
5	5.1 أسئلة البحث / الفرضيات
6	6.1 حدود البحث
6	7.1 محددات البحث ومعوقاتها
6	8.1 منهجية البحث
7	9.1 استعراض عام لفصول البحث
<b>17-9</b>	<b>الفصل الثاني: استعراض الأدبيات.....</b>
10	1.2 المقدمة

10	2.2 مراجعة الكتب المتعلقة بالبحث
13	3.2 مراجعة الدراسات المتعلقة بالبحث
16	4.2 تعقيب على الدراسات السابقة
<b>الفصل الثالث: نشأة وتطور علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بأكراد العراق:</b>	
<b>28-18</b>	<b>1990-1958 (الإطار التاريخي).....</b>
19	1.3 المقدمة
19	2.3 العلاقات الثنائية منذ عام 1958 وحتى أزمة الخليج الثانية 1990
27	3.3 الخلاصة
<b>الفصل الرابع: صنع السياسة الأمريكية تجاه كردستان العراق 1991-2003.....</b>	
30	1.4 المقدمة
30	2.4 مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية
31	1.2.4 الرئيس
38	2.2.4 وزارة الدفاع
40	3.2.4 وزارة الخارجية
45	4.2.4 الكونجرس
47	3.4 المؤثرات الداخلية (غير الرسمية)
47	1.3.4 جماعات المصالح
51	2.3.4 وسائل الإعلام
53	3.3.4 الرأي العام
55	4.4 المؤثرات الخارجية

56	1.4.4 انتهاء مرحلة الحرب الباردة
58	2.4.4 أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001
61	3.4.4 الخلاصة
<b>الفصل الخامس: أهداف وأدوات تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية</b>	
<b>تجاه كردستان العراق.....91-63</b>	
64	1.5 المقدمة
64	2.5 أهداف الإستراتيجية الأمريكية
64	1.2.5 الأهداف الاقتصادية
66	2.2.5 الأهداف السياسية
69	3.2.5 الأهداف العسكرية والأمنية
75	3.5 أدوات تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية
75	1.3.5 الأداة الإعلامية
78	2.3.5 الأداة الاقتصادية
80	3.3.5 الأداة العسكرية
84	4.3.5 الأداة السرية
86	5.3.5 توظيف المنظمات الدولية والإنسانية
90	6.3.5 الخلاصة
<b>الفصل السادس: تداعيات الإستراتيجية الأمريكية داخلياً وإقليمياً.....110-92</b>	
93	1.6 المقدمة
93	2.6 زعزعة الاستقرار الداخلي وتراجع قوة الدولة العراقية

96	3.6 اختراق الأمن القومي العربي
99	4.6 تحقيق المصالح الإستراتيجية لإسرائيل وتركيا
99	1.4.6 إسرائيل
102	2.4.6 تركيا
106	5.6 تعاطف النفوذ الإيراني
110	6.6 الخلاصة
<b>119-111</b>	<b>الفصل السابع: نتائج واستنتاجات البحث.....</b>
120	ببليوغرافيا
120	الكتب العربية
123	الدوريات
126	الصحف
127	مراجع الإنترنت
129	English Books
130	Articles
131	Internet

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة



## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### 1.1 خلفية البحث

ارتكزت استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الكونية - تحديداً منذ مطلع التسعينات من القرن المنصرم- على ركيزة هامة جداً جوهرها حق التدخل في الشؤون الداخلية للدولة تحت ذرائع جديدة تبرز في مقدمتها الذرائع الإنسانية القائمة على حق المجتمع الدولي في التدخل لحماية حقوق الإنسان والأقليات، وجاءت هذه الإستراتيجية في ضوء متغيرات نجمت عنها أنماط وقواعد جديدة للتعامل الدولي، بمعنى آخر، أنه من أجل تحقيق استراتيجيتها الجديدة، فقد استندت على إرث القوانين والمواثيق الدولية المتعلقة بهذا الشأن.

في الوقت ذاته، ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية واستثمرت التوترات الدولية المتفاقمة بالرغم من انتهاء الحرب الباردة - ومظاهر عدم الضبط والاضطراب والاختلال السائد في التوازنات الدولية، وسيادة منطق القوة والهيمنة وما ينجم عنه من خرق للسيادة الوطنية ومحاولات الهيمنة الثقافية وضرب مقومات الوحدة الوطنية من خلال تفجير الصراعات وإثارة وتشجيع الأقليات وحثها على التمرد والعصيان على البلد الأم. (ناجي، 1998)

كما نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في اختراق الجسد العراقي واستثمار ورقة الأقليات نتيجة إخفاق الدولة العراقية - تاريخياً - في معالجة الخلل في العلاقة البنوية السائدة وفي إدارة التنوعات الاجتماعية، وفي بناء أطر رضائية جامعة ومؤسسات وطنية مشتركة، وبالتالي تراجع دور النظام في بناء شرعيته السياسية على أساس مفهوم المواطنة الكاملة، بحيث أصبح غير قادر على تحقيق الرضا والإجماع من جانب الأقليات، مما أدى إلى تأجيج المشكلة وتعميق حالة الاختلاف والانقسام الداخلي.

ومنذ التحضير للعدوان الدولي الذي قادتته الولايات المتحدة عام 1991، تحولت الحركة الكردية السياسية إلى عنصر أساسي متحالف مع الولايات المتحدة، وذو وظيفة في الخطة الأمريكية لاحتلال العراق، فضلاً عن أن الوجود الأمريكي في شمالي العراق أصبح أمراً واقعاً منذ إعلان الشمال منطقة حظر جوي، وانسحاب القوات العسكرية العراقية منه، والذي تحول إلى منطقة شبه مستقلة مالياً واقتصادياً وسياسياً وأمنياً. (عبد الناصر، 1999)

ومن هنا فإن الدراسة سلّطت الضوء على هذا الموضوع الهام، حيث كان للإستراتيجية الأمريكية في منطقة كردستان العراق خلال الفترة 1991-2003 تداعيات خطيرة متمثلة في اختراق السيادة الوطنية العراقية، وتمزيق الدولة واحتلالها عسكرياً في مارس 2003، وضرب الأمن القومي العربي، والسيطرة على مصادر النفط وتحقيق الأهداف السياسية للحليفين، تركيا وإسرائيل. (كيلاني، 1996)

## 2.1 مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول استمرارية وتطور الأهداف والمصالح للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة كردستان العراق خلال الفترة 1991-2003، بالرغم من تعاقب الإدارات الأمريكية، هذا من جانب، وتغير القائمين على صنع القرار في السياسة الخارجية من جانب آخر. إضافة إلى دور المؤثرات الداخلية غير الرسمية (جماعات المصالح، الرأي العام، وسائل الإعلام). كما أن البحث سلّط الضوء على مدى استئثار الولايات المتحدة الأمريكية للمتغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية خلال عقد التسعينيات، مما ساهم في فهم عوامل الاستمرارية في تعاضم النفوذ الأمريكي في كردستان العراق. (Gunter, 1996)

## 3.1 مبررات البحث

تكمن مبررات البحث الذي تناول موضوع استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كردستان العراق خلال الفترة 1991-2003 إلى قلة الدراسات العربية المتخصصة في هذا الموضوع، بينما تم تناول

الإستراتيجية الأمريكية بشكل مكثف في العديد من الدراسات الخاصة بمنطقة الخليج العربي أو تجاه الشرق الأوسط و الصراع العربي الإسرائيلي على مستوى رسائل الماجستير أو الدكتوراه. هذا بالإضافة إلى أن الدراسة العلمية الأكاديمية لهذا الموضوع أمر في غاية الأهمية، فالتراكم المعرفي العلمي بشأن الولايات المتحدة الأمريكية وإستراتيجيتها في المنطقة يزيد من القدرة على كيفية التعامل معها والتنبؤ في سلوكها في المنطقة. وعليه، فإن أهمية هذا البحث ساهم في تغطية جوانب النقص في المكتبات العربية. وعلاوة على ذلك، فإن لهذا البحث أهميته الأكاديمية في مجال العلوم السياسية، ولا سيما في مجالي السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. كونه تناول بالتحليل السلوك الخارجي لدولة عظمى تجاه منطقة حيوية جداً (كردستان).

#### 4.1 أهداف البحث

هدف هذا البحث إلى:

1. استعراض تطور علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بأكراد العراق ودوافع ذلك خلال الفترة 1958-1990.
2. التعرف على طبيعة الدور الذي مارسته المؤسسات الأمريكية الرسمية في عملية صنع القرار، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية تجاه كردستان العراق.
3. تحليل دور المؤثرات الداخلية والخارجية على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء كردستان العراق.
4. تسليط الضوء على طبيعة المصالح والأهداف للولايات المتحدة الأمريكية في كردستان العراق.
5. تناول الأدوات (الوسائل) التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافها.

6. تشخيص تداعيات استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية على الأمن الوطني العراقي, والأمن القومي العربي.

### 5.1 أسئلة البحث/ الفرضيات

يسعى البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

- لماذا توثقت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بأكراد العراق منذ العام 1958 حتى 1990؟
  - إلى أي مدى لعبت المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في توجهات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كردستان العراق؟
  - ما هي مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في كردستان العراق, وما أهم الأدوات التي اعتمدت عليها في تحقيق ذلك؟
  - ما مدى نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافها؟
  - كيف انعكس الدور الأمريكي سلباً على الأمن الوطني العراقي والأمن القومي العربي؟
- واستند هذا البحث على ثلاث فرضيات هي:
- يؤثر الموقع الجيواستراتيجي والاقتصادي لإقليم كردستان العراق تأثيراً بارزاً في صياغة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهاتها.
  - كلما تراجعت قوة الدولة العراقية, تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق قدر كبير من أهدافها في منطقة كردستان.
  - كلما تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق أهداف سياستها الخارجية في الإقليم الكردي, انعكس ذلك سلباً على الأمن القومي العربي.

### 6.1 حدود البحث

تبدأ فترة البحث منذ نشوب حرب الخليج الثانية في يناير 1991، والتحالف الغربي على العراق، وتدمير قدراته العسكرية والاقتصادية، ثم نشوب التمرد الكردي في منطقة شمالي العراق وما تلاه من فرض الحصار الدولي التي استثمرته الولايات المتحدة الأمريكية في تقويض وزعزعة أمن الدولة العراقية خدمة لأهدافها الإستراتيجية، حتى احتلاله عسكرياً في مارس 2003. ووقع الاختيار على هذه الفترة كإطار زمني للبحث لما تتسم به من تعاضم الدور الأمريكي في منطقة كردستان العراق سعياً لتحقيق أهداف واشنطن بشكل خاص، وحماية مصالح حلفائها بشكل عام.

### 7.1 محددات البحث ومعوقاته

واجه الباحث صعوبة في الحصول على بعض الوثائق والمصادر التي تناولت طبيعة العلاقات السرية والتنسيق الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية وأكراد العراق. لذا حاول الباحث التغلب على هذه المعوقات من خلال التعرف على الآثار الناجمة عن هذه العلاقات.

### 8.1 منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على العديد من المناهج، ومن أبرزها:

- 1- المنهج الاستقرائي التحليلي، بناءً على هذا المنهج تم تحديد العوامل الرئيسية التي تحكمت في صياغة الإستراتيجية الأمريكية مع تقدير مدى قدرتها على أداء وظائفها وإظهار نواحي القوة والضعف فيها. يضاف إلى ذلك محاولة رصد أنماط السلوك الأمريكي وأهدافه وأدواته، مما يساعد على التنبؤ بالاتجاهات المحتملة في المستقبل.
- 2- منهج تحليل النظم: الذي يستند إلى افتراض أساسي وهو: أن نظام السياسة الخارجية يتضمن مجموعة من المتغيرات (فاعلين، بيئة، مكونات النظام)، ويشتمل هذا المنهج على عدة أبعاد لدراسة وتحليل السياسة الخارجية وهي: (العوامل المؤثرة، الأهداف، الأدوات، التطبيق).
- 3- كما استفادت الدراسة من أدبيات صنع القرار في دراسة العلاقات الدولية.

4 - المنهج التاريخي. حيث يخدم هذا المنهج الفصل المتعلق "بالإطار التاريخي" كمدخلاً لنشأة وتطور العلاقات الأمريكية بأكراد العراق.

### 9.1- استعراض عام لفصول البحث

تناول هذا البحث الإستراتيجية الأمريكية تجاه كردستان العراق خلال الفترة 1991-2003 وذلك من خلال سبعة فصول بما فيها استنتاجات البحث، حيث استعرض الفصل الأول الإطار العام للبحث بعناصره المختلفة، حيث اشتمل على خلفية البحث ومشكلته ومبرراته وأهدافه وحدوده الزمانية والمكانية والفرضيات الأساسية والمنهجية التي أُعتمد عليها في التحليل.

أما الفصل الثاني فتناول استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع قيد البحث ملقياً الضوء على فرضياتها وفصولها ونتائجها وتوصياتها أحيانا. بينما تطرق الفصل الثالث إلى الإطار التاريخي لعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية بأكراد العراق خلال الفترة 1958-1990، وما تخلل ذلك من تطور هذه العلاقة والدور الأمريكي الساعي لتحقيق أهدافه في هذه المنطقة الإستراتيجية والحيوية واستثمار الولايات المتحدة الأمريكية لحالة التناقض بين الأقلية الكردية في العراق مع الحكومة المركزية ببغداد وخصوصاً خلال فترة حكم حزب البعث.

أما الفصل الرابع فتمحور حول عملية صنع السياسة الأمريكية تجاه كردستان العراق خلال فترة الدراسة، وذلك في إطار تحليلي مرتبط بطبيعة النظام السياسي الأمريكي وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية، فضلاً عن دور المؤثرات الداخلية غير الرسمية.

وتتناول الفصل الخامس أهداف وأدوات تنفيذ السياسة الأمريكية، حيث تم إلقاء الضوء على أبرز الأهداف والمتمثلة في الأداة الإعلامية والاقتصادية والعسكرية. أما الأدوات فتمثلت بالأداة الاقتصادية والعسكرية والسرية، وأيضاً توظيف المنظمات الدولية.

أما الفصل السادس فتناول بالتحليل تداعيات الإستراتيجية الأمريكية على الصعيد العراقي والصعيد الإقليمي وخصوصاً (إسرائيل - تركيا وإيران).

أما الفصل السابع وهو الخاتمة ونتائج البحث فأشتمل على أبرز القضايا التي توصل إليها محاولاً استعراض أهم الاستنتاجات والتي من الممكن أن يستند إليها في استشراف مستقبل المنطقة كلها.

الفصل الثاني  
استعراض الأدبيات



## الفصل الثاني

### استعراض الأدبيات

#### 1.2 المقدمة

يقدم هذا البحث استعراضاً لأبرز الأدبيات التي شكلت إطاراً مرجعياً للبحث، حيث تم إلقاء الضوء على أهم ما جاء فيها من محاور ونتائج وتوصيات، حيث يعرض القسم الأول مراجعة للكتب المتعلقة بموضوع البحث وتم الاستفادة منها في الإطار التاريخي والنظري للبحث، وأيضاً في تدعيم التحليلات الخاصة بصميم البحث نفسه.

بينما القسم الثاني فقد اشتمل على الأبحاث المتعلقة بالبحث وخصوصاً دراسات الماجستير والدكتوراه ذات الصلة المباشرة بالموضوع. لكن نظراً لحدائثة موضوع البحث، فإن الدراسات السابقة جاءت محدودة وخصوصاً العربية منها، هذا من جانب، ولأن الكم الهائل من الدراسات المتعلقة بالسياسة الأمريكية تناولت منطقة الشرق الأوسط، أو موضوع أمريكا والصراع العربي - الإسرائيلي بشكل عام، من جانب آخر.

#### 2.2 مراجعة الكتب المتعلقة بالبحث

يعالج د. إدموند غريب في مؤلفه "المسألة الكردية في العراق"، وهو أعمق الدراسات التي تتبعت نشأة القضية الكردية وتطوراتها، والدور الإيراني خلال فترة حكم الشاه في دعم الحركة الكردية العراقية، وعلاقات إسرائيل والولايات المتحدة بالأكراد العراقيين ودعمهم عسكرياً ومادياً. ودراسة باري روبين حول "العلاقات الأمريكية - العراقية"، حيث تناولت الدور الأمريكي الساعي لتقييد حركة العراق من خلال دعم الحركات الانفصالية الكردية، وتصعيد التوتر العراقي الإيراني عامي 74-1975، وأبرزت الدراسة الأدوات التي استخدمتها الولايات المتحدة لاحتواء العراق واستمالاته. لذا فقد

انعكس السلوك الأمريكي سلباً على واقع البيئة الداخلية العراقية، مما قيد فرص نجاح السياسة الخارجية العراقية.

وينطوي كتاب "حالة الأكراد: الأقليات في الشرق الأوسط" ومؤلفه ريتشارد كوتام على استعراض لتاريخ القضية الكردية في الشرق الأوسط مع تسليط الضوء على بروز الزعامة الكردية وعلى رأسها (الملا مصطفى البرزاني)، وإدراك هذه القيادة بضرورة الاعتماد على العنصر الخارجي لتحقيق الاستقلال للشعب الكردي، وركز الكتاب على العوامل الإقليمية والدولية التي أثرت في مسيرة وتطور القضية الكردية، وخصوصاً الدور السوفيتي والغربي في انهيار جمهورية مهاباد الكردية عام 1947. ويتناول كريم يلديز في كتابه "الأكراد في العراق... الماضي والحاضر والمستقبل" تاريخ الأكراد وأصولهم ونشأة اللغة الكردية والتراث الديني لديهم، وأعداد السكان وكيفية توزيعهم على عدة بلدان، ثم ينتقل إلى دراسة معاهدة سيفر ودور الدول الكبرى، وتأسيس الدولة العراقية منذ مطلع العشرينات من القرن الماضي، كما تطرق إلى وضع الأكراد في ظل عائلة البرزاني، وتمردهم على الحكم المركزي في بغداد، كما تناول أثر التدخل الإيراني في العلاقات الكردية العراقية بين عامي 1970-1975، وأحداث حلبجة عام 1988، وانتفاضة الأكراد في مارس/ إبريل 1991، وأخيراً الدور التركي في شمال العراق حتى احتلاله عام 2003.

دراسة جلال معوض بعنوان: "الأكراد والتركمان في العراق: تحليل سياسي" (1994)، حيث ركزت على واقع مشكلة الأقليات في العراق وتطور المشكلة الكردية خلال حربي الخليج الأولى والثانية، والمساندة الأجنبية والإقليمية لتمرد أكراد العراق بعد حرب الخليج الثانية، والتدخل الأمريكي والغربي لحماية أكراد العراق، وأخيراً الموقف التركي من التركمان العراقيين، والعلاقات التركمانية - الكردية. أما كتاب د. سعد ناجي جواد بعنوان "المسألة الكردية في العراق 1970-58" فقد تطرق إلى أوضاع الأكراد في العراق واختلاف مكانتهم في المناطق الأخرى كسوريا وتركيا وإيران، والدور الذي قام به

الملا مصطفى البرزاني بالتحالف مع عبد الكريم قاسم في سبيل مواجهة خصومه السياسيين، ثم التوتر في علاقة الدولة بالأكراد منذ عام 1961، ورفض المطالب الكردية التي نادى بالانفصال بين القوميتين العربية والكردية، وأيضاً موقف عبد السلام عارف المعارض للمطالب الكردية واستخدامه القوة العسكرية ضدهم. هذا وتناول المؤلف أيضاً الدور الإيراني والإسرائيلي والأمريكي في مساندة الأكراد عسكرياً ومالياً.

ويتناول كتاب **ديفيد ماكديويل بعنوان: "الأكراد في التاريخ الحديث" (1996)**: أصول الأكراد وتوزيعهم الجغرافي وأسباب وجذور مشكلتهم السياسية، واستعرض المؤلف المساعي الكردية المطالبة بإنشاء دولة كردية تتمتع بكيان خاص ونوع من الاستقلال الذاتي في العراق بعد سقوط الدولة العثمانية. ويركز على دور بريطانيا في التخلي عن إيجاد حل للأكراد منذ توقيع معاهدة 1930 والإعلان عن العراق كدولة مستقلة، مما أدى إلى بروز حركة كردية بزعامة الشيخ محمود عام 1931 داعياً إلى انفصال كردستان عن العراق، هذا واستعرض الكتاب العلاقات الكردية بالدولة العراقية منذ بداية العهد الجمهوري، فالتمرد العشائري الكردي خلال الفترة 62-1963، وأخيراً بين المؤلف التوجهات الخارجية لمصطفى البرزاني واعتماده على الدعم الإسرائيلي والإيراني إلى أن تم التوقيع بين العراق وإيران على اتفاقية الجزائر 1975.

وجاء التقرير السنوي السادس ( 1999 )، (تحرير) سعد الدين إبراهيم، بعنوان "الملل والنحل والأعراق" والذي يتناول قضايا الأقليات في العالم العربي ومنها الأقباط والنوبيون في مصر وجبال النوبة، وجنوب السودان، والبربر والطوارق في شمال أفريقيا والأكراد في العراق وطوائف لبنان، وعرب 48 في فلسطين.

ولكن فيما يتعلق بالأكراد في العراق فتم تناول هذه الأقلية الباحث رجائي فايد، حيث تتبع جذور الخلافات الكردية الحديثة والتركيبية العشائرية المتناقضة للقيادات، وأيضاً علاقة مصطفى البرزاني

بالاتحاد السوفيتي, فالخلافت الكردية من جانب, وخلافت الأكراد مع الحكومات العراقية المتتالية من جانب آخر.

كما ركّز على علاقة الأكراد بالولايات المتحدة خلال السبعينات والثمانينات, وأخيراً التمرد الكردي في مارس 1991, والتدخلات الأجنبية في الشأن الكردي.

### 3.2 مراجعة الدراسات المتعلقة بالبحث

يعالج السيد عبد المنعم المراكبي في رسالة الدكتوراه المقدمة لمعهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة (1999), موضوع "حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق: الأكراد (دراسة حالة)" حيث انقسمت الدراسة إلى خمس فصول, تناول الفصل الأول دراسة للأقليات والتكامل الوطني, وعرض الفصل الثاني خصائص التعددية الإثنية في العراق, وآثار حرب الخليج الثانية على التكامل الوطني, بينما يوضح الفصل الثالث التدخلات الدولية والإقليمية في المشكلة الكردية في شمال العراق, ويمضي الفصل الرابع إلى تحليل انعكاس المشكلة الكردية مع التكامل القومي العربي بجميع أبعاده ومستوياته. أما الفصل الخامس والأخير فقد تناول إستراتيجية مواجهة أزمة التكامل الوطني في العراق وأدوات مواجهة هذه الأزمة, كالأدوات الاقتصادية والثقافية والعسكرية, ولقد اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة, ونظرية الصراع.

وتناولت دراسة أعدتها عبير بسيوني بعنوان "التدخل الخارجي في الصراعات الداخلية: حالة التدخل في العراق", (رسالة ماجستير, جامعة القاهرة, 1996) دور القوى الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية في استثمار الصراعات الطائفية في العراق وخاصة الأكراد, وتطرق للمساعدات الأمريكية الهادفة إلى تعميق الانقسام الداخلي وإضعاف قوة الدولة والأمن الوطني الداخلي.

أما الدراسة التي أعدها حنا يوسف فريج بعنوان: المسألة الكردية في العراق والتدخل الأجنبي في المنطقة (1993), فقد تمحورت حول فكرة رئيسية هي, أن الأكراد في العراق, قد حرّموا من حقوقهم

القومية في ظل حكم البعث, وقد استخدموا المصلحة الدولية المتجددة في منطقة الخليج في سبيل تصحيح ميزان القوى في العراق لصالحهم, بهدف إضعاف حكم البعث على أمل أن تساعد الولايات المتحدة على تحقيق استقلالهم, وبالتالي فإن الدراسة تناولت الفترة ما بين عامي 1972-1975, والمدرجات الأمريكية والإيرانية بشأن العراق, والثورة الكردية وأسباب فشلها, كما استعرضت أسباب فشل الانتفاضة الكردية في أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991, هذا وبيّنت الدراسة كيف استفادت الجبهة الكردية في ظل زعامة جلال الطالباني ومسعود البرزاني من استثمار الظروف الدولية لتحقيق ليس حكماً ذاتياً للإقليم الواقع تحت سيطرتهم, بل دولة شبه مستقلة. وأخيراً تناولت الدراسة الظروف التي قد يعلن فيها إنشاء دولة كردية مستقلة, مع بحث الدلائل المترتبة على ذلك بالنسبة للمنطقة العربية.

وأوصت الدراسة بأن الحل الفعلي للمشكلة الكردية في العراق لا يكمن في نيل الحكم الذاتي, بل إن الحل يكمن في توفر حكومة اتحادية تسمح للأكراد بنصيب في حكومة العراق المركزية يكون متناسباً مع عددهم الفعلي, بالإضافة إلى نصيب من الثروة النفطية لتطوير إقليمهم, وستشكل دولة كردية منفصلة متحالفة ضد العرب ضربة موجهة إلى العالم العربي مما يضيف مزيداً من الاضطراب إلى البيئة الإقليمية, وبالتالي فإن حقوق الشعب الكردي تقتضي بالضرورة الاعتراف بها ضمن إطار عراقي فدرالي, ولكن ليس على حساب العرب أو التركمانيين في العراق أو العالم العربي عموماً.

ويستعرض أسامة مخيمر في دراسة بعنوان, علاقة الأكراد بالولايات المتحدة الأمريكية ( 1999 ) مراحل الاهتمام الأمريكي بأكراد العراق, ابتداءً منذ نهاية الستينيات حيثما اشتد الصراع بين الحكومة العراقية والأكراد, والدعم الأمريكي للأكراد بزعامة مصطفى البرزاني, والتنسيق الأمريكي مع شاه إيران بهدف إضعاف حكومة بغداد وتحجيم علاقاتها بالسوفييت. إلى أن تم التوقيع على اتفاقية الجزائر عام 1975, واضطرار العراق إلى ذلك بضغط إيراني أمريكي. وينتقل المؤلف إلى الاستخدام الأمريكي

للورقة الكردية إبان حرب الخليج الثانية عام 1991 لإنهاء العراق سياسياً وعسكرياً وإيجاد حجة لحليفها تركيا لاستخدام ورقة الأكراد ضد العراق وضد أكراد تركيا، وأخيراً الدور الأمريكي في دعم الاقتراح البريطاني بإيجاد مناطق آمنة للأكراد في شمال العراق، وتثبيت الإدارة الكردية لإقليم كردستان خلال مرحلة الحصار على العراق. وتوصل الباحث إلى أن الولايات المتحدة كدولة عظمى تتعامل مع الأكراد بواقعية شديدة تتمثل في استخدام الأكراد كورقة لتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة، وكأداة للشوَاب والعقاب.

وتعالج دراسة أعدها طالب عبد الجبار حيدر بعنوان: "المسألة الكردية في الوثائق العراقية" (أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 1982) قضية الطموح الكردي والآمال القومية لهم وسعيهم نحو إمكانية قيام دولة مستقلة في مرحلة ما بعد الدولة العثمانية. وقد تناولت الدراسة دور المتغيرات في المنطقة وتراجع الحلم الكردي والانقسام بين الأكراد أنفسهم، وتخلفهم الاجتماعي والاقتصادي، والأطماع التركية في ولاية الموصل، ثم تستعرض دور المتشددين الأكراد ولاسيما في السليمانية التي رفضت الاستفتاء القاضي بتنصيب الملك فيصل على عرش العراق، ومن ثم موافقة الحكومة العراقية في عام 1922 بضغط من الحركة الكردية وحكومة بريطانيا للاعتراف بحقوق الأكراد في تكوين حكومة كردية ضمن إطار الدولة العراقية، ولكن بعد ذلك تناست بريطانيا الحقوق الكردية. أما في مرحلة العهد الجمهوري فقد استغل الأكراد أزمة الحكومة المركزية في بغداد مع الكويت حول الحدود، ونزاعها مع شركات النفط الأجنبية خلال العامين 1967-1968 واهتمامها بالصراع العربي - الإسرائيلي، كما استثمرت الحركة الكردية حالة الخلاف الإيراني - العراقي، فأصبحت أكثر ارتباطاً وتنسيقاً مع شاه إيران الذي دعم بدوره الحركة الكردية المسلحة منذ مطلع الستينيات حتى منتصف السبعينيات.

#### 4.2 تعقيب على الدراسات السابقة

استناداً، إلى ما تم استعراضه من الدراسات السابقة سواء الكتب أم الرسائل العلمية، اتضح ما يلي: -

هناك ندرة في الدراسات التي تناولت الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة كردستان العراق. فلم تتعد بضعة دراسات وخصوصاً المكتوبة بالعربية.

-معظم الدراسات والأبحاث التي تناولت قضية التدخل الأجنبي في العراق جاءت في سياق تقاطع مصالح وصراع القوى الكبرى، بمعنى أن، الدراسات المتعلقة بالدور والسلوك الأمريكي كانت نادرة ولم يتم تناولها بمعزل عن أدوار الدول الأخرى.

-غلب عليها طابع التشابه كونها تناولت فترات زمنية متقاربة، وخصوصاً تلك الدراسات المتعلقة بنشأة وتطور القضية الكردية.

لم يتم تغطية الفترة الزمنية المراد بحثها بدراسات أكاديمية كدراسات ماجستير أو دكتوراه.

-معظم الدراسات لم تتميز بالشمولية - أي بمعنى لا تشمل على كافة العناصر التي يمكن أن تدور حول الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة المراد دراستها.

-طغى الطابع التاريخي والوصفي على غالبية الدراسات التي تناولت القضية الكردية، وقضية التدخلات الخارجية وخصوصاً بريطانيا وإسرائيل وإيران في عهد الشاه.

-أما الدراسات والأبحاث المتعلقة بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي، أو الشرق الأوسط فهي غزيرة جداً، ومن هنا جاءت الضرورة الأكاديمية للدراسة كونها تغطي جوانب النقص في هذا الشأن.

### الفصل الثالث

نشأة وتطور علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بأكراد العراق

1958-1991 (الإطار التاريخي)



## نشأة وتطور علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بأكراد العراق

### 1958-1990 (الإطار التاريخي)

#### 1.3 المقدمة

لم يكن الاهتمام الأمريكي بقضية أكراد العراق وليدة الأحداث الناجمة عن التمرد الكردي في شمال العراق منذ مطلع العام 1991، بل بدأ هذا الاهتمام بعدما رسمت الولايات المتحدة الأمريكية ملامح إستراتيجيتها في الشرق الأوسط منذ النصف الثاني من القرن الماضي، ولكن سرعان ما بدأت الاتصالات السرية بين الطرفين بالتزايد والتطور بمجرد انتهاء العهد الملكي عام 1958 وخروج العراق من دائرة النفوذ الأمريكي والغربي خلال فترة العهد الجمهوري، لذا سيتم التركيز في هذا الفصل - كمدخلاً تاريخياً للدراسة - على نشأة وتطور العلاقات الأمريكية - الكردية خلال الفترة 1958-1990 بغية الوقوف على طبيعة الدور الأمريكي وأهدافه ودوافعه، وعلى اعتبار أيضاً أن هذه الفترة شكلت ارتكازاً للإستراتيجية الأمريكية تجاه كردستان العراق منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي.

(مخيمر، 1999)

#### 2.3 العلاقات الثنائية منذ عام 1958 حتى أزمة الخليج الثانية عام 1990

سعت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 إلى تدعيم ركائزها وزيادة نفوذها في المنطقة العربية تحديداً، والشرق الأوسط بشكل عام، وبدأت بإبعاد النفوذ السوفيتي تدريجياً عن المنطقة، وإنهاء الوجود البريطاني أيضاً. وبالتالي فإن قضية الاهتمام الأمريكي بالأكراد عموماً لم تأخذ طابعاً جدياً ورسمياً لدى دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، بقدر ما كان الاهتمام أكثر تركيزاً على المنطقة برمتها. وهكذا لم يسجل تاريخ المسألة الكردية في العراق في بدايته تدخلاً أمريكياً، بل على العكس، فقد ساهم انتماء الحكم العراقي إلى الصف الغربي في تعزيز العلاقات بين

الولايات المتحدة الأمريكية والعراق حتى بلغ ذروته عام 1955 عندما شكّل العراق بالاتفاق مع تركيا

وإيران حلف بغداد، وعندما قطع العراق في العام ذاته علاقاته مع الاتحاد السوفيتي، بسبب اتهام

الأخير بتقديم الدعم لقادة الحركة الكردية المسلحة الذين لجأوا إليه بعد انهيار التمرد الكردي في العراق

عام 1943. (جواد، 1990)

ورغم سقوط النظام الملكي في العراق عام 1958، وتعزز النفوذ السوفيتي في المنطقة، وعودة

العلاقات العراقية - السوفيتية، وانسحاب العراق من حلف بغداد، وتزايد نفوذ الحزب الشيوعي العراقي

وازدياد التهديد الذي أخذ يشكله نظام عبد الكريم قاسم للمصالح النفطية الأمريكية في العراق، إلا أن

الولايات المتحدة امتنعت عن تقديم المساعدة للأكراد في تمردهم الذي بدأ ضد حكم عبد الكريم قاسم

في عام 1961، بسبب تخوف واشنطن من تأثير ذلك سلباً على حليفتيها: تركيا وإيران، واللتين

تتشاركان مع العراق في سلبات المسألة الكردية. إلا أنه مع سقوط حكم عبد الكريم قاسم ومجيء عبد

السلام عارف ذو التوجهات القومية، ووقوفه بوجه المطالب القومية الكردية في شمال العراق، وتصاعد

موجة العداء مع إيران بسبب تحالفها مع إسرائيل في دعم الحركة الكردية المسلحة. ( Mcdowall، )

1996) أخذت الولايات المتحدة بتغيير سياستها وقامت بدعم الحركة الكردية وخصوصاً بعدما أبدى

قادة الحركة استعدادهم الكامل للتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد نظام الحكم في بغداد.

(البراك، 1989) وقد تعزز الموقف الأمريكي بوصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في

العراق عام 1968 وتبنيه للسياسات المناوئة للمصالح الأمريكية في المنطقة.

**فما هي الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة إلى تغيير سياستها باتجاه تقديم الدعم للأكراد؟**

- الاتفاق الحكومي/ الكردي في 11 مارس 1970، والذي منح الأكراد ولأول مرة حكماً ذاتياً،

- مما أثار هذا الاتفاق غضب شاه إيران - الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية -

والذي استمر مدة طويلة في دعم الأكراد بهدف إضعاف الحكومة العراقية، بل وقام نفسه بالطلب من واشنطن وبشكل مباشر تقديم الدعم والمساندة لأكراد العراق. (Randal, 1997)

- تأميم العراق لشركات النفط التي امتلكتها الدول الغربية الرأسمالية لمدة طويلة.

- توقيع معاهدة الصداقة العراقية - السوفيتية في أبريل 1972, (عبد الناصر, 1997) فقد دفعت تلك المعاهدة الولايات المتحدة للدخول ويقوة إلى جانب أكراد العراق وحركتهم المسلحة, لأن المعاهدة الموقعة أفسحت المجال للاتحاد السوفيتي بالدخول إلى منطقة الخليج العربي وتهديد المصالح الأمريكية, فضلاً عن أن هذه المعاهدة أعادت المخاوف الأمريكية التي بدأت سابقاً بسبب المعاهدات التي عقدها الاتحاد السوفيتي مع كل من مصر وسوريا, فقد خشيت واشنطن أن تطال تلك المعاهدات حلفاءها في السعودية ودول الخليج العربي الأخرى. كذلك صرح أحد المسؤولين الأمريكيين قائلاً: "أن سياستنا الواضحة تدعو إلى إضعاف أي بلد يرتبط بالاتحاد السوفيتي, وطالما أقام السوفيت علاقات عسكرية مع العراق, فإننا على استعداد لمساعدة الأكراد". (Randal, 1998) وفي هذا الصدد يذكر إدموند غريب: "كان أول تقرير عن المساعدة الأمريكية للأكراد قد صدر في أغسطس 1969, وكان موظفان أمريكيان, هما: الجنرال "أنتوني ديفري" والضابط "بيركينز" قد عملا كمستشارين للأكراد ثم انضم إليهما أربعة آخرين, وتم توقيع إتفاقية سرية بين الأكراد والأمريكان نصت على: أن موضوع مساعدة الولايات المتحدة يجب أن يبقى طي الكتمان بالنسبة للجميع, بمن فيهم الأعضاء رفيعي المستوى داخل الحركة الكردية, والهدف الرئيسي للتمرد هو الإطاحة بنظام حكم البعث, ويجب رفض جميع عروض المساعدة السوفيتية, مع إعلام الولايات المتحدة على الفور بمثل هذه العروض". ( Ghareeb, 1981)

وحسب ما صرح به القنصل الأمريكي في كركوك "لي دينسمور" أن الولايات المتحدة كانت تساعد الأكراد ضد النظام العراقي قبل عام 1970. وتؤكد ذلك عندما انفصل ابن مصطفى البرازاني عن أبيه وانضم إلى جانب الحكومة العراقية، وأقر بأن أباه كان يتلقى المساعدة من الغرب منذ عام 1964، وبأن هذه المساعدة كانت تسلم بواسطة ضباط إيرانيين وإسرائيليين". (فريج، 1993)

وعلى ضوء اشتداد الحرب الباردة والاستياء الأمريكي بسبب التصريحات العراقية ضد واشنطن، وتكثيف البعث مع الشيوعيين، حينها اتصل الشاه بالولايات المتحدة وعرض عليها خطة مفادها، استغلال ورقة الأكراد من أجل زعزعة استقرار العراق عن طريق الاتصال بالأقلية الكردية، وفعلاً تمت الموافقة من قبل هنري كيسنجر وزير الخارجية آنذاك، والرئيس نيكسون على خطة شاه إيران. (Cottam, 1977)

لذا تشجع الأكراد عن طريق الشاه، وعملاء وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية على مقاومة وإجهاض اتفاق مارس عام 1970 الذي تم توقيعه بين الأكراد والحكومة العراقية والقاضي بمنحهم حكماً ذاتياً في إقليم كردستان. (حيدر، 1982)

أما بخصوص الدعم المالي الأمريكي للحركة الكردية المسلحة فقد خصص قدر بسيط من أموال صفقة السلاح الأمريكي التي تم بيعها للعربية السعودية وإيران وإسرائيل حيث قرر الرئيس الأمريكي "نيكسون" تمويل سهم صغير من التكاليف الإجمالية لدعم البرزاني، ومن الجدير ذكره، أن الدعم طلب من قبل الأكراد ودائرة المخابرات الإيرانية "السافاك". (Randal, 1998)

واستمراراً للجهود الأمريكية والإيرانية الهادفة إلى احتواء الملف الكردي واستثماره، قام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بزيارة إيران في منتصف عام 1972، ففي تلك الزيارة اتفق الشاه مع نيكسون على ضرورة مساعدة البرزاني، وكان الهدف المشترك لديهما يكمن في استنزاف قوة العراق وإنهاكه عبر توريثه في حروب طويلة ومستمرة، وإبعاده عن عرقلة جهود إيران الرامية إلى لعب دور الدركي في منطقة الخليج العربي. (Robin, 1988)

وهكذا، وحال عودته إلى واشنطن قرر نيكسون في يوليو 1972، وبعد اجتماعه مع لجنة (الأربعين) التي تضم ممثلين من وكالة المخابرات الأمريكية وموظفين عن البيت الأبيض، ووزارتي الدفاع والخارجية، الموافقة على مساعدة الأكراد، حيث تقرر اعتماد ستة عشر مليون دولار لتغطية نفقات الشحنة الأولى من الأسلحة الأمريكية للأكراد.

كما تقرر أيضاً إرسال "جون كوناللي" - إلى طهران لكي يتولى بنفسه إبلاغ شاه إيران بقرار الموافقة الأمريكية على مساعدة الأكراد، وبقرار فتح الاعتماد لتغطية نفقات الشحنة الأولى. (هيكل، 1988) واعتباراً من ذلك التاريخ أخذت العلاقات بين المسؤولين الأمريكيين والبرزاني تزداد وتتعاظم، فقد توجه وفد من كبار أعوان البرزاني إلى واشنطن، وثم البحث مع المسؤولين هناك حول تفاصيل المساعدة التي ستقدمها الولايات المتحدة، وقد اتفق الجانبان على أن إيران ستكون المعبر الذي ستمر منه تلك المساعدات.

وعلى أثر ذلك بدأ وكلاء المخابرات الأمريكية يقومون بزيارات منظمة ومتكررة إلى القيادة الكردية في شمال العراق، ويحملون معهم برفقيات ورسائل من كيسنجر إلى البرزاني. (البراك، 1989)

وفي شهر فبراير من العام 1974 بحثت "لجنة الأربعين" طلبات جديدة لمساعدة الأكراد وتقرر مبدئياً اعتماد خمسة وعشرين مليون دولار جديدة لشراء أسلحة للأكراد، وكان من مبررات اللجنة التي رأسها كيسنجر أن مساعدة الأكراد لتكثيف نشاطهم ضد الحكومة المركزية في بغداد، بسبب رفض العراق

لاتفاقيات فك الاشتباك عام 1974 بين القوات المصرية والإسرائيلية والذي كان كيسنجر لاعباً رئيسياً فيها، هذا من جانب، فضلاً عن إشغال الحكومة العراقية وإضعافها عن معارضة سياسة الولايات

المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية. ولكن من الملفت للانتباه، أن إستراتيجية واشنطن تجاه الأكراد في تلك الفترة تكمن في أن المساعدة لهم كانت مضبوطة عند حد معين لا تمكنهم من تحقيق انتصار

يضر بمصالح إيران، ولا تمكن الجيش العراقي من سحق التمرد الكردي. (Mcdowall, 1996)

وقد أكد البرزاني على أن مقاتليه عارضوا انتشار النفوذ السوفيتي عن طريق تقييد الجيش العراقي, كما رفض استقبال عدة بعثات سوفيتية كانت تحته على قبول المناطق العراقية الواردة في بيان مارس 1970, ومن أجل اجتذاب المزيد من المساعدة الأمريكية, شدد البرزاني قائلاً: "أنا مستعدون لعمل ما يتفق مع السياسة الأمريكية في هذه المنطقة إذا كانت أمريكا ستحمينا من الذئاب... وإذا كان الدعم قوياً لدرجة كافية, يمكننا السيطرة على حقل كركوك وإعطائه لشركة أمريكية لتشغيله, إنه ضمن منطقتنا, والتأميم كان عملاً ضد الأكراد". (فريج, 1993)

وبعد ذلك عرض البرزاني السماح للخبراء الأمريكيين بالتنقيب عن النفط والمعادن في كردستان, وأعرب عن استعداده لدراسة منح المزيد من امتيازات استخراج الخامات المعدنية في حال توصل الولايات المتحدة والأكراد إلى تفاهم سياسي, من ناحية أخرى وثق البرزاني ثقة تامة بالولايات المتحدة وكان مستعداً لأن تصبح كردستان الولاية الأمريكية الواحد والخمسين. (فريج, 1993) وهنا يمكن القول, أن الزعيم الكردي الملا مصطفى البرزاني اتخذ خطوات متسارعة باتجاه الغرب, محدثاً بذلك تعاضم حدة الفجوة بينه وبين الحكومة المركزية, وبالتالي فقد خرج عن المألوف في إدارة الأزمة مع الدولة العراقية.

على وجه العموم, انكشفت الأهداف الأمريكية تجاه المسألة الكردية وبشكل واضح في التقرير الذي أعدته اللجنة التي شكلها الكونجرس الأمريكي برئاسة "أوتيس بايك" عضو الكونجرس الأمريكي للتحقيق في النشاط السري لأجهزة المخابرات الأمريكية حيث تضمن التقرير: "إن هدف الولايات المتحدة من مساعدة الأكراد لم يكن لتمكينهم من إحراز انتصار يساعدهم في الحصول على الاستقلال الذاتي, لأن ذلك سيؤثر على أكراد إيران, وهذا ما يرفضه الشاه, وبالتالي فلقد كان المطلوب هو ضبط حد المساعدة للملا مصطفى البرزاني ليظل دائماً على مستوى يؤدي إلى استنزاف قوة الجيش العراقي,

وإنهاك أسلحته وقيادته وأفراده, وفي نفس الوقت لا يساهم في انتصار مؤثر يحقق الاستقلال ويؤثر على أكراد إيران. (هيكل, 1988)

إذاً فحقيقة الأمر, أن الدعم الأمريكي للأكراد العراقيين لم يتم بناءً على قناعة الإدارة الأمريكية بعدالة القضية الكردية أو مشروعية مطالب الأكراد, إنما جاء هذا الدعم لتحقيق مصالح أمريكية, وهي إضعاف الحكم العراقي والضغط عليه لإخراجه من تحالفه مع الاتحاد السوفيتي والاستجابة للتوجهات الأمريكية والإيرانية, وهذا ما تم فعلاً عندما اضطر العراق إلى توقيع اتفاقية الجزائر في مارس 1975, حيث تنازل عن شط العرب لإيران وأقر بنوداً سياسية غير معلنة مقابل تخلي إيران والولايات المتحدة عن دعم المقاتلين الأكراد. (مخيمر, 1999)

ولكن بعد انهيار الحركة الكردية المسلحة في عام 1975, إثر اتفاق الجزائر, تخلت الولايات المتحدة عن الأكراد حيث ظلت نداءات الاستغاثة التي وجهها الأكراد إلى الولايات المتحدة دون جدوى, عندها أدرك الملا مصطفى البرزاني أنه أساء تقدير الأمور باعتماده الكامل على الولايات المتحدة وإيران اللتين لم تنظرا إلى الأكراد, أكثر من مجرد ورقة تستفيد منها متى شاءت لإضعاف العراق, حيث أوقفت إيران مساعداتها للأكراد, ومنعت مرور المساعدات الأمريكية المتجهة إلى كردستان عندما تم التوقيع على اتفاق 1975 بين إيران والعراق. (بسيوني, 1996)

وعلى الرغم من انهيار الحركة الكردية المسلحة عام 1975, إلا أن التدخلات الأمريكية لم تتوقف, فرغم تخلي الولايات المتحدة عن قادة الحركة الكردية في منتصف السبعينيات, إلا أنها احتضنتهم مرة أخرى منذ مطلع الثمانينيات وأفسحت لهم المجال لممارسة نشاطاتهم السياسية بحرية كاملة. وحينما قامت الحرب العراقية الإيرانية عام 1980, لم تعترض الولايات المتحدة على عودة تلك القيادات للدخول ضمن قواعد الحرب بين العراق وإيران, بل وأفسحت المجال أمام إيران لاستخدام الأكراد كورقة ضاغطة ضد العراق حتى توقفت الأعمال الحربية في عام 1988.

وتبدو المحاولات العراقية الرامية إلى استيعاب الأكراد ضمن التشكيلة الوزارية واضحة، ففي العام 1986 كان نائب رئيس الجمهورية كردي وخمسة وزراء من الأكراد وهم: هاشم عقراوي وعبد الله إسماعيل، وراشد زيباري، ووزير العمل والشئون الاجتماعية ووزير التخطيط (سرور، 2002)، وتم منحهم صلاحيات وسلطات لم تتوفر لدى أكراد إيران وتركيا، إلا أن الزعامة الكردية كانت دوماً تسعى إلى تحقيق هدفها النهائي بالانفصال الكلي عن الجسم العراقي وتحقيق الاستقلال التام. وقد ذكر مسعود البرزاني بوضوح قائلاً: إن الرأي العام الكردي كان وما زال يحنو إنشاء علاقات رسمية مع إسرائيل، كما قال أيضاً: "إذا كان للعرب عدو فإننا بالتأكيد كنا نرغب في التنسيق معه ونذهب إلى هناك". (FBIS, 1992)

استكمالاً لما تقدم، استمرت الاتصالات الأمريكية بالقيادات الكردية فترة الثمانينيات وتحديداً عندما وضعت الحرب العراقية الإيرانية أوزارها عام 1988، وصعود الدور العراقي، ومحاولة القيادة العراقية بالعودة للعب دور أقليمي أوسع مصحوباً ذلك بتهديدات عراقية لإسرائيل في عام 1989، والتلويح باستخدام أسلحة الدمار الشامل والكيماوي المزدوج (سرور، 2002)، ناهيك عن تعاضد الأصوات العراقية المطالبة بإنهاء الوجود الغربي من منطقة الخليج العربي، ففي ضوء هذه التطورات بدأت القيادة الأمريكية بتكثيف اتصالاتها بقيادات المعارضة العراقية وعلى رأسها المعارضة الكردية.

**حرب الخليج الثانية والاستخدام الأمريكي للورقة الكردية:** إن الاستخدام الأمريكي للورقة الكردية جاء بشكل قوي ضد العراق إبان حرب الخليج الثانية وبعد الضربات التي وجهتها قوات التحالف الدولي ضد العراق. فقد بدأ العراق في أعقاب تلك الضربات غير قادر على إخماد أي انتفاضة داخلية، وبدأت الفرصة السانحة للأكراد للتمرد وبتشجيع من الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي دعا الأكراد للتمرد ضد نظام الرئيس صدام حسين. فكانت انتفاضة مارس/ إبريل 1991 الكردية والتي قام الجيش العراقي بسحقها. (معوض، 1994)



عموماً، إن تمرد الأكراد عام 1991 نشب بناءً على الضعف الذي أصاب الحكم العراقي في أعقاب ضربات قوات التحالف، وعلى أمل الدعم الأمريكي لهم وإمكانية البدء في تحقيق حلم إقامة دولة كردستان أو على الأقل الحصول على الحكم الذاتي الكامل، في حين أن الولايات المتحدة رأت في التشجيع والدفع نحو انتفاضة الأكراد فرصة لإنهاء العراق سياسياً وعسكرياً وإيجاد حجة لحليفها تركيا لاستخدام ورقة الأكراد ضد العراق وضد أكراد تركيا. وقد استغلت تركيا تلك الفرصة فاجتاحت شمال العراق عشرات المرات بحجة مطاردة فلول حزب العمال الكردستاني.

لقد شعرت واشنطن بالحرص فهي التي دعت الأكراد للتمرد ضد حكم الرئيس صدام حسين وحين تمردوا أعلنت أنها لا تتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وأعلن الجنرال شوارتزكوف في مؤتمر صحفي بالقاهرة في 20 أبريل 1991: "أن ثورة الأكراد لم تتبع جذورها من انتصار التحالف في الخليج فعمر المشكلة الكردية قرن من الزمان، ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى فإن الأكراد كانت لهم تطلعات وتوقعات بإقامة وطن لهم". (مخيمر، 1999)

واكتفت الولايات المتحدة بمساعدة الأكراد في الكارثة التي تعرضوا لها عن طريق عملية إنسانية واسعة، وتطبيق الاقتراح البريطاني بإنشاء مناطق عازلة تكون ملاذاً للاجئين أو جيوب آمنة للأكراد داخل العراق. (المراكبي، 1999)

### 3.3 الخلاصة

لقد تم تتبع واستعراض نشأة وتطور علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بأكراد العراق والتي أخذت طابعاً جدياً منذ بداية العهد الجمهوري عام 1958، واستمرت بوتيرة تصاعدية ووثيقة خلال عقد الستينيات من القرن الماضي، وبشكل خاص مع وصول البعث إلى الحكم في العراق عام 1968، حيث تناقضت المصالح العراقية - الأمريكية، واتضح الدور العراقي المناهض للمصالح الأمريكية ومنطق الهيمنة الغربية. وعليه، فقد عملت الولايات المتحدة على استثمار الورقة الكردية بهدف تحقيق

مصالحها في المقام الأول بعيداً عن المصالح الكردية, وهذا ما أثبتت فعلاً بعدما قام العراق بحل خلافاته مع إيران حول منطقة شط العرب وتوقيع الطرفين على اتفاق الجزائر (1975, سرور, 2002), حينها تراجع حجم المساعدات الأمريكية للأكراد والتي كانت تتم عبر إيران, وتقلص مستوى التنسيق الأمريكي - الكردي. إلا أن علاقات واشنطن بأكراد العراق أخذت بالتزايد مرة أخرى خلال الثمانينات وتحديداً إبان الحرب العراقية - الإيرانية حيث تندرج هذه العلاقات في سياق سياسة الاحتواء التي مارستها واشنطن تجاه طرفي الصراع, وبدأت باستقبال قيادات كردية عراقية في واشنطن. أما الملف الكردي فقد بدأ أكثر اهتماماً منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي, وبالتالي شجعت الولايات المتحدة حركة التمرد الكردي في شمال العراق عقب عدوان التحالف الدولي على العراق في مطلع عام 1991, وساهمت في تكريس الاقتراح البريطاني بإيجاد جيوب آمنة للأكراد في شمال العراق تمهيداً لفرض الحظر الجوي عند خط 36 شمالاً, وهذا ما تم فعلاً. (Martyrs, 1996)

## الفصل الرابع

صنع السياسة الأمريكية تجاه كردستان العراق

2003-1991

## الفصل الرابع

### صنع السياسة الأمريكية تجاه كردستان العراق

1991-2003

#### 1.4 المقدمة

يتناول هذا الفصل بالرصد والتحليل عملية صنع السياسة الأمريكية تجاه منطقة كردستان العراق منذ نهاية حرب الخليج الثانية عام 1991 وحتى احتلال العراق عام 2003، في محاولة للتعرف على مواقع صنع هذه السياسة، ومدى انعكاس العديد من المؤثرات الداخلية والخارجية على القرار السياسي الخارجي، ومن هنا سيتم دراسة عملية صنع السياسة الأمريكية تجاه منطقة كردستان العراق من خلال تناول مؤسسات صنع السياسة الأمريكية وهي: الرئاسة، وزارة الدفاع، وزارة الخارجية وجماعات الاستخبارات، ووكالة الاستخبارات الأمريكية وأخيراً الكونجرس، الذي يمثل السلطة التشريعية. ومؤثرات صنع السياسة الخارجية تنقسم إلى المؤثرات الداخلية غير الرسمية وتشتمل على: جماعات المصالح، ووسائل الإعلام، والرأي العام. أما المؤثرات الخارجية فتتناول أبرز حدثين منذ مطلع التسعينات وهما: انتهاء مرحلة الحرب الباردة، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

#### 2.4 مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية

إن الفهم السليم لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية يقوم على أساس فهم المكونات الأساسية والجوهرية للنظام السياسي الأمريكي، وذلك من خلال التعرف على العلاقات المختلفة والمتبادلة بين مؤسسات الدولة المتعددة، والمتمثلة أساساً في السلطة التنفيذية، والجهاز البيروقراطي، والسلطة التشريعية. (المصري، 1993)

كما أن فلسفة الدستور الأمريكي عام 1787 قامت على أساس فرز السلطات الثلاث، وبالذات السلطة التشريعية عن السلطتين التنفيذية والقضائية، فأعطى الدستور الأمريكي للكونجرس صلاحيات سن القوانين وفرض الضرائب، في حين أعطى للرئيس صلاحيات إدارة شؤون الحكم ورسم وتنفيذ سياسة أمريكا الخارجية. (هيرسبرنج، 2005)

لذا، فإن السياسة الخارجية الأمريكية تكون نتيجة لتفاعل متداخل ومعقد بين عدد من الدوائر الحكومية لتشمل الرئيس، ووزارة الخارجية والبنطاغون، وجماعات الاستخبارات، والسي آي إيه والكونجرس، وهذا التفاعل يعبر عن ديناميكية متغيرة باستمرار لهياكل النظام الأمريكي تبعاً للمؤثرات الدولية والإقليمية والقضايا التي تتعامل معها في إطار المصلحة القومية للولايات المتحدة. (تيري، 2006)

وهنا سوف يتم دراسة عملية صنع السياسة الأمريكية وتحليل العلاقة بين صانعي السياسة الخارجية في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية.

#### 1.2.4 الرئيس

يُعد الرئيس هو المسئول مباشرة عن صنع قرارات السياسة الخارجية وتحديد اتجاهاتها. فسلطة المبادرة في صنع السياسة الخارجية، وإدارتها تتركز في السلطة التنفيذية بصفة عامة، وعلى وجه الخصوص في قمة هذه السلطة التي تتمثل في شخص الرئيس نفسه.

وهنا، يحاول البحث التركيز على دور الرئيس، فطبقاً للدستور الأمريكي تتركز السلطة التنفيذية في يد الرئيس وله مجموعة من السلطات فيما يتعلق بالاستراتيجيات الخارجية، بعضها خاص به، والبعض الآخر مشترك مع الكونجرس، والرئيس هو المحرك الأول لعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي.

(Yosts, 1971) ويساعده وزير الخارجية في إمداده بالمعلومات، وكذلك وزير الدفاع، ومستشار الأمن القومي، وتختلف أهمية كل واحد منهم طبقاً لقناعات الرئيس. وطبقاً للدستور، فالرئيس هو قائد الدولة، ويقع على رأس السلطة التنفيذية، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويعين الوزراء والسفراء،

ويقوم بتوقيع المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الأخرى، وتشمل سلطاته الاعتراف بالحكومات الخارجية والدول الجديدة أيضاً. (سكيدر مور، وولك، 1984) وللرئيس الحق في المبادرة بالعمليات الحربية بدون إعلان الحرب رسمياً (حالة الحرب الكورية) تجاه أي دولة، ومع ازدياد قوة الولايات المتحدة عسكرياً اتسعت سلطات الرئيس تحت تأثير الحرب الباردة، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. لذا تمكنت إدارة الرئيس بوش الابن من أن تتحول إلى دكتاتورية رئاسية أو دكتاتورية الرئيس، بمعنى أن السلطة التنفيذية تتحكم وتدير الشؤون الخارجية منفردة ومدعومة من خلال الأغلبية الجمهورية في الكونجرس الذي اخفق في استثمار دوره الرقابي. (حمزاوي، 2006)

وقد ساهم الكونجرس من خلال عدة تشريعات صادرة عنه في زيادة سلطات الرئيس في مجال السياسة الخارجية، وترجع هذه الزيادة إلى قدرة الرئيس على التحرك في أوقات الأزمات، وتوافر مصادر المعلومات لديه. (بدران، 1984) هذا بالإضافة إلى أن شخصية الرئيس وإدراكه يحددان الطريق الذي تسلكه عملية وضع المخططات الخاصة تجاه أية منطقة يسعى لتحقيق أهداف بلاده تجاهها، كما أن الافتراضات الأساسية التي يتبناها الرئيس، وطبيعة الأفراد والأجهزة التي يستشيرها، والنظام الذي يزوده بالمعلومات هي التي تقرر نطاق السياسة الأمريكية في المنطقة. (جرجس، 1998) كما تؤثر الانتماءات السياسية والتحالفات الشخصية في فهم الرئيس الأمريكي لبعض القضايا وفي طريقة اتخاذه للقرارات. (Lenczowski, 1990)

ومن هذا المنطلق، اتسمت تصريحات الرئيس بوش الابن "بالأيديولوجية الرسالية" وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، حيث حدد أهم معالم السياسة الأمريكية في السنوات المقبلة، والتي أصبحت تعرف فيما بعد "بمبدأ بوش" وأهم ما اشتمل عليه هذا المبدأ هو الحرب على الإرهاب ضد الدول التي تدعم النشاط الإرهابي. ويعد مبدأ بوش انعكاساً حقيقياً لفكر اليمين المحافظ

الجديد، ومن خلال هذا المبدأ أيضاً قطعت الولايات المتحدة خطوات متقدمة في اتجاه إتمام مشروعها الإمبراطوري. (مسعد، 2002)

بناءً على ما تقدم، يحاول البحث تحليل إدراك الرؤساء الأمريكيين خلال فترة الدراسة لمنطقة كردستان لأن ذلك سيساهم في فهم الاعتبارات التي بنوا عليها سياستهم تجاه المنطقة، وتشتمل فترة الدراسة كل من: إدارة الرئيس جورج بوش الأب، وإدارة الرئيس كلينتون، وإدارة الرئيس جورج بوش الابن حتى عام 2003.

ومنذ أن وضعت حرب الخليج الثانية أوزارها بدأت تظهر ملامح الأهداف الأمريكية الحقيقية، ليس تجاه كردستان فحسب، بل تجاه العراق والمنطقة بأسرها، وذلك بناءً على الخطاب السياسي المعلن، حيث أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في خطابه الشهير يوم 6 مارس 1991 عن مشروعه للنظام الشرق أوسطي الجديد، ويتضمن هذا المشروع ما يلي:

- إنشاء ترتيبات أمنية في الخليج تساعد الولايات المتحدة الأمريكية في إجراء تدريبات عسكرية وتسمح بوجود بحري أمريكي دائم في منطقة الخليج.
- وضع ضوابط لأسلحة الدمار الشامل وصناعة الصواريخ.
- وعقب الإعلان عن هذا المشروع بدأت الإجراءات الفعلية لتنفيذه وفق الأسس التي عرفها "رينشارد هاس" المساعد الخاص للرئيس الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، وقد حدد "هاس" العناصر التي تتكون منها الرؤية الأمريكية لمستقبل المنطقة وأهمها: (رجب، 1997)
- احتواء العراق ومنعه من الظهور من جديد كقوة إقليمية قادرة على تهديد الاستقرار في المنطقة.
- وضع ترتيبات أمنية للمنطقة، وإقامة ترتيبات دفاعية أمريكية في دول الخليج.
- الاحتفاظ بتواجد أمريكي بحري مستمر، ولكن بدون مرابطة قوات أمريكية برية بصورة دائمة في المنطقة.

- تعزيز مؤتمر التسوية المقترح للشرق الأوسط.

أما فيما يتعلق بأكراد العراق ومكانتهم في ضوء المشروع الأمريكي الجديد في المنطقة، فقد أكدت إدارة الرئيس بوش بضرورة منع العراق من تنفيذ أية تهديدات مستقبلية لهم ولو أدى ذلك إلى استخدام القوة العسكرية لردعه، كما تزامن هذا الموقف مع حرص الإدارة الأمريكية على تثبيت المنطقة العازلة "الآمنة" للأكراد العراقيين واعتبار خط عرض 36° فاصلاً لأي تواجد عسكري عراقي.

وقد ازداد الاهتمام الأمريكي في منطقة الخليج والعراق في عهد إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وترجم هذا الاهتمام عبر توجهات وسلوكيات يكمن جوهرها في الاستفادة بأكبر قدر ممكن من حالة الانقسام والترهل الذي أصاب المنطقة كلها، وفي هذا الصدد، قال: "صاموئيل بيرجر" نائب مستشار الرئيس كلينتون لشئون الأمن القومي: "إن أهم عناصر سياسة كلينتون الخارجية تقوم على بناء قوة أمريكا الداخلية، وإعادة تحديد دور القوة العسكرية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية، والترويج للديمقراطية في الخارج، ودعم المؤسسات الدولية، والاتجاه نحو التعاون مع الحلفاء، وإقامة الترتيبات الأمنية المشتركة". (ربيع، 1994)

ومن اللافت للانتباه، أن قضية الترتيبات الأمنية التي وردت في خطاب بيرجر تتضمن حرص إدارة كلينتون على تدعيم سياسة عزل الشمال العراقي عن جسد الدولة كخطوة أولى نحو تحقيق أحد أبرز أهداف الإستراتيجية الأمريكية، والاستفادة من أهميتها الجيوإستراتيجية والاقتصادية. ولم تحدث تغيرات جوهرية في الإستراتيجية الأمنية والدفاعية الأمريكية تجاه الخليج والعراق خلال إدارة الرئيس بيل كلينتون، ويرجع ذلك إلى استمرارية المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة والتي تركز على ردع أي اعتداء أو عدوان خارجي يضر بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وأصدقائها داخل المنطقة وخارجها.



لذلك، أعلن "مارتن أندريك" مساعد مستشار الأمن القومي الأمريكي أن سياسة الرئيس بيل كلينتون إزاء العراق وإيران تركز على احتواء البلدين معاً (الاحتواء المزدوج) بحيث لا تتمكن من تهديد المنطقة.

وتأكيداً لسياسة الاحتواء المزدوج وضعت الولايات المتحدة برنامجاً لمساعدة المعارضة العراقية،

وضاعفت دعم مجموعات المعارضة الكردية، وعقدت لقاءات بين زعماء المعارضة مع كبار

المسؤولين في الإدارة الأمريكية، وعلى مستوى لجان الكونجرس. (ربيع، 1994)

وقام الرئيس كلينتون بزيارة لمنطقة الشرق الأوسط في نوفمبر 1994 عقب تهديد العراق بإعادة احتلال

الكويت، وأهم ما أسفرت عنه هذه الجولة هو تعزيز الوجود الأمريكي في المنطقة، وزيادة اعتماد الدول

العربية على الحماية الأمريكية في مواجهة التهديدات العراقية، وأكدت هذه الزيارة على الدور الأمريكي

في الحفاظ على المصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة، متمثلة في إمدادات النفط، وتضمنت

الزيارة بياناً مشتركاً أعقب محادثات كلينتون في حفر الباطن بالمملكة العربية السعودية تحذيرات

واضحة موجهة ضد العراق، والتزاماً أمريكياً قاطعاً بعدم تخفيف العقوبات على العراق، ما لم يلتزم

بتنفيذ كامل لكل قرارات مجلس الأمن. (رجب، 1997)

واستمراراً لسياسة الاحتواء والحصار هذا من جانب، والابتزاز والاختراق لأمن الدولة العراقية الداخلي

وتحطيم قدراتها العسكرية من جانب آخر، قال الرئيس كلينتون في نوفمبر 1998: "يجب على العراق

أن يحترم قرارات مجلس الأمن ويلتزم بها لتفادي المجابهة العسكرية... وستكون الحكومة العراقية فقط

المسؤولة عن كل ما يتمخض عن قرارها بمنع الأنوسكوم من تنفيذ تفنيشها". (Freedman, 1999)

وتبنى الرئيس الأمريكي كلينتون "قانون تحرير العراق" وصادق عليه الكونجرس في العام 1998 والذي

أتاح لقوى المعارضة العراقية في الخارج فرصاً غير مسبوقة للحصول على دعم أمريكي مالي وسياسي

وعسكري هائل. ومن هذا المنطلق، جاءت فكرة البحث عن شركاء لواشنطن للإطاحة بالرئيس صدام

حسين ونظامه من داخل العراق وبالتحديد بين صفوف القوات المسلحة، وبالتالي تم تدشين قنوات

للاتصال المباشر وغير المباشر بين مسؤولين أمريكيين وقيادات عسكرية عراقية بهدف إقناعها بالانشقاق والخروج على صدام حسين. (عبد الفتاح, 2003)

وزدادت المحاولات الأمريكية لتضييق الخناق على النظام العراقي في عهد إدارة الرئيس بوش الابن, وبدأ الخطاب السياسي والإعلامي الأمريكي أكثر حدة وجدية وتصميم على استخدام القوة العسكرية تحت ذرائع متعددة, منها حماية الأقليات وخلق مؤسسات للحرية في عراق موحد لا يشكل خطراً على جيرانه.

فبعد أحداث 11 سبتمبر عام 2001, وبالتعاون مع مجموعات العمل ومراكز البحوث بدأت تتشكل منذ مارس 2002 مجموعات أمريكية للاتصال بالتنظيمات العراقية المعارضة والموجودة خارج العراق, كما تم تكثيف التعاون مع التنظيمات الكردية في منطقة كردستان العراق لاستكشاف مدى إمكانات التعاون المشترك لتقويض نظام صدام حسين, وبعد سلسلة من الاتصالات على مستويات فردية بقيادات معارضة من تنظيمات مختلفة وجهت الإدارة الأمريكية دعوة إلى ستة من قيادات المعارضة لحضور اجتماع في واشنطن في التاسع من أغسطس عام 2002 مع نائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني" والمسؤولين في وزارتي الخارجية والدفاع ومجلس الأمن القومي وحضر الاجتماع إياد علاوي وعبد العزيز الحكيم وجمال طالباني وهوشيار زيباري وعلي بن حسين وأحمد الجليبي, (نوار, 2003) وتم الاتفاق خلال الاجتماع على ضرورة التخلص من الرئيس العراقي وإقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي, وأن تبدأ المعارضة في توحيد صفوفها وخطابها السياسي وتنسيق أعمالها وتشكيل قيادة موحدة لها.

وفي شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي في 11 فبراير 2003 قال "مارك جروسمان" نائب وزير الخارجية للشؤون السياسية: "أن الرئيس الأمريكي بوش الابن أصدر تعليماته في 20 يناير 2003 إلى كل الوزارات الأمريكية المعنية لتركيز اهتمامها على مسألة التخطيط لعراق

ما بعد الحرب". وجاء في التوجه الرئاسي أنه في حال تطلب الأمر تدخلاً عسكرياً بواسطة تحالف تقوده الولايات المتحدة. وتنفيذاً للتوجهات التي أصدرها الرئيس بوش الابن إلى الإدارات الحكومية الأمريكية تم تشكيل مكتب الأعمار والمساعدات الإنسانية في فبراير 2003 ويتركز دوره على التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب على العراق. (نوار, 2003)

إجمالاً، لقد شكل تيار المحافظين الجدد وتيار اليمين الديني أهم القوى الدافعة نحو الحرب على العراق، الذين يرون أن غزو العراق هو الخطوة الأولى نحو إعادة رسم منطقة كردستان العراق. وما السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة ما هي إلا تطبيق لأفكار موجودة لدى ديك تشني، كما أن المجموعة التي تقود السياسة الخارجية تسير باتجاه سياسي واحد وفكر أيديولوجيا ثابتة لم تتغير منذ مطلع التسعينات. (الشوريجي, 2003) بمعنى آخر، منذ قدوم إدارة بوش (الابن) انصرف الحديث في واشنطن من التعاون الدولي والالتزام البناء والمجتمع الدولي إلى الحديث عن تغيير النظام، والحرب الوقائية، وتحالفات الراغبين، والتفوق الأمريكي، وتم رفض، بل وانتهاك واستبعاد الاتفاقيات والأعراف والمعاهدات الدولية على أساس أنها تقوض قوة الولايات المتحدة وتعرقل رسالتها. (Barry and Booker, Carlsen, Dennis, Gershman, 2005)

وقال بوش: "لن أنتظر في خدمة الأحداث بينما تتجمع الأخطار، ولن أقف مكتوف الأيدي بينما يقترب الخطر أكثر وأكثر". (Wright, 2004)

#### 2.2.4 وزارة الدفاع

تعتبر وزارة الدفاع الجهاز التنفيذي المسئول عن جميع القضايا المتعلقة بأمن البلاد العسكري، وهي تتخذ من مبنى البنتاغون مقراً لها، ويعمل بها حوالي مليون موظف مدني في مجالاتها المختلفة مثل، الأبحاث وجمع ونقل المعلومات، ورسم الخرائط والأمن الدولي، بالإضافة إلى حوالي مليوني رجل وامرأة في الخدمة الفعلية والتي تمثل القوى العسكرية للولايات المتحدة ويساندها في حالات الطوارئ

2.5 عضو في وحدات الاحتياط. (الولايات المتحدة، وزارة الخارجية، ب، ت) ويتبع وزارة الدفاع عدد

من أجهزة الاستخبارات، بالإضافة إلى إشراف وزير الدفاع على وكالة الأمن القومي.

وتساعد وزارة الدفاع الرئيس الأمريكي في تحديد وتنفيذ إستراتيجية واشنطن الخارجية. ويعتبر وزير

الدفاع المسئول عن تشكيل السياسة العسكرية، ويقوم بتقديم المشورة للرئيس الأمريكي حول احتياجات

الولايات المتحدة الأمنية والعسكرية. ولوزير الدفاع مساعد، وتتكون الوزارة من قوات الجيش والقوات

البحرية والجوية، وتخضع جميعها وبصورة مباشرة للمؤسسة العسكرية. (سكيدر مور، ووالك، 1984)

بصفة عامة، لعبت وزارة الدفاع والمؤسسة العسكرية دوراً ضمن إطار توجهات الإستراتيجية الأمريكية

تجاه العراق خلال عقد التسعينات، ومن أبرز أهداف هذه الإستراتيجية ما يلي:

- أن يذعن العراق ويسمح لبعثة الأمم المتحدة لمراقبة التسليح في العراق.
- تعزيز العقوبات طالما الرئيس صدام حسين في السلطة، وعدم دعم الولايات المتحدة الأمريكية أي تخفيف للديون أو دفعات التعويضات المفروضة على العراق أو دعم دولي لاستعادة العراق لوضعه الاقتصادي.
- تحذير بائعي الأسلحة من عقد أي صفقات أو نقل للتكنولوجيا المتطورة للعراق طالما بقي الرئيس صدام حسين في السلطة.
- التصريح علناً بالدعم الذي ستقدمه الولايات المتحدة الأمريكية للمعارضة العراقية.
- التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالتناغم بين مناطق العراق والسعي نحو تحقيق مطالب الأكراد طالما ظلت بعيدة عن النزعة الانفصالية الكردية.
- إن الولايات المتحدة ستبقى في الخليج بغض النظر عن أي أعمال "إرهابية" وأنها ستقوم بنزع الأسلحة بقدرات عسكرية مكرسة لذلك.

- إن الولايات المتحدة الأمريكية هدفها الرئيسي الحد من الأسلحة ونزعها وتقليص حجم البناء العسكري واحتواء إيران عسكرياً.

بعد الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 أضحى قضية "الإرهاب" هي القضية الأولى والشغل الشاغل للإدارة الأمريكية، وأصبح التركيز على هذه القضية هو العامل الرئيسي، بحيث أصبحت وزارة الدفاع تلعب دوراً محورياً في صناعة القرار، وقد تعدد أقطاب معسكر الصقور داخل الوزارة وأخذوا يشكلون المحرك الرئيسي للإدارة الأمريكية تجاه العراق حتى نجحوا في إشعال نيران الحرب. (غنايم، 2002)

ويعتبر دونالد رامسفيلد "وزير الدفاع" من أشد المؤيدين داخل الإدارة الأمريكية لتوجيه ضربة عسكرية للعراق وتغيير نظامه زاعماً امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل وعلاقته بالإرهاب الدولي وتنظيم القاعدة. وقد تبنى رامسفيلد منهجاً متشدداً تجاه العقوبات الدولية المفروضة على العراق بالرغم أنه سارع بتأييد ما عرف بالعقوبات الذكية. وفي مايو 2002 طالب بتعديل نظام العقوبات وإلى إغلاق الحدود العراقية لمنع دخول الواردات.

ووجه دونالد رامسفيلد في أغسطس 2002 دعوة إلى الكونجرس لمنح الرئيس بوش تأييداً قوياً لتوجيه ضربة عسكرية على بغداد (مور، 2003)، وأعلن في شهادة أدلى بها أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب الأمريكي قائلاً: "ما من دولة إرهابية تمثل تهديداً أعظم وأقرب على أمن شعبنا وعلى استقرار العالم من نظام صدام حسين في العراق". (غنايم، 2002)

أما بخصوص التنسيق بين وزارتي الدفاع والخارجية في التحضير للحرب على العراق في مارس 2003، فقد تشكل وفد ضم وليام لوتي وكريس ستروب من وزارة الدفاع وديفيد بيرس ويانيل لامبرت من وزارة الخارجية، وهيلاري مان من مجلس الأمن القومي وتولي المبعوث الرئاسي زلماي خليل زادة قيادة الوفد، ووضع الوفد الأمريكي أمام مندوبي تنظيمات المعارضة العراقية المشاركة في مؤتمر لندن

للاتفاق على رؤية سياسية لعراق ما بعد صدام, وتحديد أساليب للتعاون والتنسيق بين الطرفين. (نور, 2003)

#### 3.2.4 وزارة الخارجية

تعد وزارة الخارجية الجهاز التنفيذي الذي يتولى تنفيذ السياسة الخارجية, وإدارة العلاقات الدبلوماسية مع دول العالم الأخرى. وقد تم إنشاؤها عام 1789 بناءً على طلب الرئيس جورج واشنطن بقرار صادر على الكونجرس وذلك لمساعدة الرئيس في تنفيذ الشؤون الخارجية. (دكستر, 1952)

ويوجد على رأس الوزارة وزير الخارجية الذي يقوم بإبلاغ الرئيس مباشرة بالتطورات المهمة في المجتمع الدولي, وتضم وزارة الخارجية عدداً كبيراً من مكاتب الشؤون الخارجية يشغلها دبلوماسيون وقناصل مختصون, وتقوم هذه المكاتب بالإشراف على كل برامج المساعدات الاقتصادية والفنية المقدمة للدول, كما تدير أيضاً قسماً كبيراً من برنامج المساعدات العسكرية. وبصفة عامة فإن الرؤساء الأمريكيين ذوى الخبرة المحدودة في الشؤون الخارجية يعهدون بسلطات واسعة في الشؤون الخارجية لوزراء خارجيتهم والعكس صحيح. (المصري, 1993)

ولقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تغييرات أساسية في طبيعة اهتمامات وزارة الخارجية الأمريكية. ومن الناحية النظرية يمكن القول إن المسؤولية الأساسية للوزارة هي العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة والبلدان الأخرى. ولكن اتسع نطاق مسؤولياتها، بحيث أصبحت تشمل على المساعدات الخارجية والدعاية والعلاقات الاقتصادية والقضايا العسكرية عندما تتشابك مع الشؤون الخارجية. (جرجس, 1998) بالإضافة إلى ذلك فإن الوزارة تشرف على النشاطات الأمريكية في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ورغم أن وزارة الخارجية هي الجهة الأكثر اختصاصاً في مجال السياسة الخارجية، ووزير الخارجية هو الشخص المخول بتشكيل وتنفيذ السياسة الخارجية، إلا أنه تفاوتت أهمية وزير الخارجية والوزارة خلال

الإدارات الأمريكية المتعاقبة تبعاً للعلاقة بين الرئيس والوزير، وفي هذا الصدد يقول وزير الخارجية الأسبق "جيمس بيكر": "توليت وزارة الخارجية مفترضاً أن الرئيس يضع السياسة الخارجية لا السلك الدبلوماسي والقنصلي، وهذا هو السبب الذي جعلني أن أقول بشكل قاطع في حديث نشرته مجلة تايم: "إنني اهتم أن أكون الرئيس في وزارة الخارجية ولست رجل الخارجية في البيت الأبيض". (بيكر، 2002). وذلك في إشارة إلى وزير الخارجية الأسبق "جورج شوتز" الذي عاني من تهمة وزارة الخارجية في عهد ريجان واضطر إلى إيجاد مكتب له في البيت الأبيض ليلقى على تواصل مع الرئاسة.

**فما مدى تأثير وزارة الخارجية على توجهات الرئيس الأمريكي في المنطقة العربية عموماً، والمنطقة المراد دراستها على وجه الخصوص؟**

منذ أن طبق نظام العقوبات على العراق وبدء مرحلة الحصار الطويل التي أعقبت حرب الخليج الثانية شاركت وزارة الخارجية الأمريكية مشاركة فعالة في ترجمة وتنفيذ أهداف السياسة الأمريكية وتوجهات الإدارات المتعاقبة، ونشطت الدبلوماسية الخارجية في العديد من الاتجاهات، كمتابعة العقوبات وآليات تنفيذ الحصار، والتأثير على المنظمة الدولية وخصوصاً اللجان المنبثقة عنها، مثل لجان مراقبة التسلح ونزع الأسلحة وقضية النفط مقابل الغذاء، والتعويضات، والانسكوم، والتنسيق مع الحكومة التركية، والاتصال بجماعات المعارضة الكردية في الشمال.

إجمالاً، لقد تبلور دور وزارة الخارجية باتجاه تحقيق أهداف المصلحة القومية العليا للولايات المتحدة في منطقة العراق، وكان أحياناً يحدث خلاف بين وزارة الخارجية والرئاسة ولكن ليس على جوهر الأهداف، بقدر ما هو خلافاً حول الوسائل، فالخارجية دوماً تسير باتجاه اعتماد الدبلوماسية التقليدية في تحقيق الأهداف.

ومنذ الربع الأخير من عقد التسعينيات ازداد نشاط وزارة الخارجية الأمريكية تجاه الملف العراقي، وخصوصاً عندما بدأت الإدارة الأمريكية أكثر تصميماً من أي فترة سابقة على إنهاء حكم الرئيس صدام حسين، بحيث أخذت في تهيئة الرأي العام وتفعيل وسائل الإعلام والسلك الدبلوماسي، فبتاريخ 1998/7/21 زار كردستان العراق "ديفيد ويلش" نائب مساعد وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط يرافقه وفد يتكون من: "ديفيد بيم" المستشار السياسي لعملية مراقبة الشمال، وأندرو موريس مسئول العراق في الخارجية الأمريكية، وعدد من المستشارين الأمريكيين، وصحب هذا الوفد ثلاثة مسئولين رسميين من الخارجية التركية بصفة مراقبين. وتم توجيه الدعوة لكل من مسعود البرزاني وجمال الطالباني لزيارة واشنطن والاجتماع بوزيرة الخارجية مادلين أولبرايت. وبعد مفاوضات استمرت ثلاثة أيام تم التوقيع في واشنطن بتاريخ 1998/9/17 على اتفاقية بين كل من مسعود البرزاني وجمال الطالباني للمصالحة الكردية، ووقع على هذه الاتفاقية ديفيد ويلش بصفته شاهداً عليها. (إبراهيم، 1999)

وفي المؤتمر الصحفي الذي أعقب التوقيع أعلنت مادلين أولبرايت مدى اهتمام الحكومة الأمريكية بأمن ورفاهية شعب كردستان وحمايته مؤكدة بأنه: "لن يكون أنفال أخرى أو قمع آخر". (إبراهيم، 1999)

أما أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 فقد أحدثت تحولات عميقة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، واستثمرت واشنطن حالة العداء الشديد والمناخ السائد محلياً ودولياً، لتحقيق أهدافها الخارجية. وكان لصعود تيار المحافظين الجدد وتعاضم نفوذ اليمين المتصهين في الإدارة الأمريكية دوراً في صياغة ورسم ملامح التوجهات الخارجية. وعندما قررت الإدارة الأمريكية إعلان الحرب على العراق في مارس 2003، نجح الرئيس الأمريكي في الحصول على موافقة الكونجرس وتمويل العمليات العسكرية، ولعبت المؤسسة العسكرية وعلى



رأسها وزير الدفاع رونالد رامسفيلد في دفع الأمور نحو احتلال العراق, حتى أن كولن باول وزير الخارجية الأمريكي إبان الحرب على العراق عام 2003, ونائبه ريتشارد أرميتاج لم يعارضا الحرب على العراق, ولكنهما اعتبراَ منحازين بشدة للوسائل الدبلوماسية التقليدية التي يتحيز لها موظفو وزارة الخارجية ومسؤولو وكالة المخابرات. (Hyum, 2004)

#### 4.2.4- جماعات الاستخبارات

تلعب جماعات الاستخبارات الأمريكية دوراً مهماً في صياغة الاستراتيجيات الخارجية للولايات المتحدة، كون أن هذه الجماعات يُعتمد عليها من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية، وخصوصاً في مجال الاعتماد على ما تمتلكه من معلومات . وجماعات الاستخبارات هي عبارة عن اتحاد منظمات ووكالات الجهاز التنفيذي التي تعمل منفردة ومجموعة بهدف القيام بأنشطة استخباراتية لازمة لتسيير العلاقات الخارجية وحماية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن إجمال المهام الرئيسية لأجهزة الاستخبارات الأمريكية في مجال السياسة الخارجية وهي

على النحو التالي:

- القيام بأنشطة استخباراتية خاصة يطلبها منها الرئيس وقت الضرورة.
- جمع وتحليل المعلومات السرية وكتابة التقارير وعرضها على الرئيس، ومجلس الأمن القومي ووزارتي الدفاع والخارجية، بالإضافة إلى حماية أمن الولايات المتحدة ومواجهة أية أنشطة استخباراتية معادية.
- التنسيق أحياناً مع أجهزة الاستخبارات الأجنبية وإنتاج المعلومات والتحليلات ذات العلاقة بتطورات الأحداث السياسية والاقتصادية والعسكرية. (ربيع، 1990)
- التفاعل المستمر مع صانعي القرار السياسي والأمني في واشنطن.

#### 5.2.4- وكالة الاستخبارات المركزية (C. I. A)

تعد وكالة الاستخبارات المركزية المصدر الهام جداً للمعلومات بالنسبة للسلطة التنفيذية، وهي الوحيدة المستقلة عن الوزارات الأمريكية. وتشتمل مهماتها على جمع المعلومات اللازمة المتعلقة بخطط واستراتيجيات الخصم، ويتم تقديمها للرئيس لكي يعتمد عليها في صناعة قراره، بالتالي فإن هذه المعلومات تساهم في توفير الرؤية للرئيس. فضلاً عن القيام بعمليات عسكرية سرية بتوجيهات من الرئيس نفسه.

وفيما يتعلق بالإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق منذ العام 1991 وحتى الاحتلال عام 2003، فقد لعبت وكالة الاستخبارات المركزية دوراً محورياً في متابعة النظام العراقي ومدى التزامه بتفكيك (أسلحة الدمار الشامل)، وذلك من خلال رصد وجمع البيانات الفنية المتعلقة بالنشاطات النووية للعراق مع تصنيفها وتحليلها، ومن ثم تقديم تلك التقديرات الاستخباراتية للإدارة والكونجرس بعد مناقشتها في إطار هيئة الاستخبارات القومية. (عبد السلام، 2004)

ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 نشطت وكالة المخابرات الأمريكية في منطقة كردستان العراق، بهدف المتابعة السرية الدقيقة لما يدور في العراق، تمهيداً لتجميع أكبر معلومات ممكنة حول قدرات النظام وإمكاناته، والبيئة النفسية للقيادات العراقية، ومن الجدير ذكره بان CIA تمكنت من زرع أعداد كبيرة من عملائها وتحديداً ، قبيل الاجتياح الأمريكي في مارس 2003، وفي الوقت نفسه حققت نجاحاً كبيراً في إنهاء الخلافات بين القيادات الكردية، فضلاً عن الاتصال بزعماء المعارضة العراقية في الخارج بهدف التنسيق معهم لمرحلة ما بعد صدام. (عبد الفتاح، 2003)

#### 6.2.4- الكونجرس

على الرغم من أن الرئيس الأمريكي هو الفاعل الأول والرئيسي في مجال السياسة الخارجية، إلا أن الكونجرس يلعب دوراً مهماً في تحديد أطر تلك السياسة.

وقد أدت التغييرات الخارجية والتطورات على الساحة الدولية إلى زيادة تدخل الكونجرس، في الوقت ذاته فقد أدى الارتباط والتشابك بين الشؤون الداخلية والخارجية إلى التأثير على دور الكونجرس. (خليل، 1997) ويمارس الكونجرس نفوذاً حاسماً في سياسة الولايات المتحدة إزاء المنطقة العربية أكثر من أي مكان آخر في العالم. فمن خلال الكونجرس يتم تخصيص المساعدات الخارجية بما فيها المساعدات الاقتصادية والعسكرية وتمويل العمليات السرية والتي بحد ذاتها هي واحدة من أكثر الأدوات فعالية في نشر النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية. (Quandt, 1993)

ولما اعتبرت سياسة الاحتواء المزدوج لإيران والعراق خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، فضلاً عن ضمان حماية النفط وإسرائيل، ومواجهة قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل، ونشر قيم الديمقراطية الأمريكية من القضايا الجوهرية لدى السلطتين التنفيذية والتشريعية في الولايات المتحدة، لذلك لا تكاد توجد أي خلافات جوهرية بشأن الخطوط العريضة الرئيسية للسياسات الأمريكية في المنطقة العربية. فكلا السلطتين لهما نظرة متشابهة تجاه جوهر المصالح الأمريكية. (جرجس، 1998)

وهنا، سيتناول البحث دور الكونجرس الأمريكي في تحديد أطر الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة كردستان العراق - كونها لا تخرج عن سياق الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق عموماً - خلال فترة التسعينيات وانتهاءً بحرب الخليج الثالثة واحتلال العراق عسكرياً منذ مارس 2003. فالكونجرس الأمريكي هو السلطة التشريعية التي أقرت المساعدات الغذائية لسكان الإقليم الكردي منذ أن انتفض على السلطة المركزية في بغداد عقب حرب الخليج الثانية، وعبره كانت اللجان المختصة لمتابعة قضايا الأكراد والتنسيق مع القيادات الكردية وخصوصاً الطالباني والبرزاني، ناهيك عن التنسيق والمتابعة مع قوى المعارضة العراقية ودعوتها للتشاور في واشنطن وبعض العواصم الغربية خلال التسعينات. فعقدت بعض لجان الكونجرس عدة لقاءات مع زعماء المجموعات العراقية المعارضة،

وكان من أبرز المواقف التي اتخذها الكونجرس الأمريكي هو صدور قانون "تحرير العراق" عام 1998, والذي اعتبر ركيزة أساسية للإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق حتى احتلاله في مارس 2003.

ويمكن استعراض دور الكونجرس في صنع القرار الخاص بالأزمة العراقية على النحو الآتي:

- قيام الكونجرس في العاشر من فبراير عام 2002 بإجراء دراسة حول تكلفة العمليات العسكرية المحتملة ضد العراق.

- اجتماع لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب لمناقشة والتصويت على مشروع القانون الذي

أعدته لجنة من قيادات الحزبين في المجلس بخصوص تفويض الرئيس الأمريكي سلطات شن الحرب ضد العراق.

- تصويت أعضاء مجلس النواب على القرار في 8 أكتوبر عام 2002 بأغلبية 296 مقابل 133,

كما وافق عليه مجلس الشيوخ بأغلبية 77 صوتاً مقابل 23 في جلسة عقدت في 10 أكتوبر

2002 ويعطي القرار الرئيس الأمريكي سلطة إعلان الحرب على العراق, ويدعو القرار الرئيس

الأمريكي بإعلام الكونجرس قبل بدء العمليات العسكرية ضد العراق أو خلال 48 ساعة من

بدايتها. (عبد الشافي, 2003)

- تعهد الجمهوريين والديمقراطيين في مجلس الشيوخ والنواب خلال جلسات 20 مارس 2003 بتأييد

الرئيس الأمريكي جورج بوش كقائد أعلى للقوات الأمريكية وذلك مع بداية العمليات العسكرية

الأمريكية في العراق في 20 مارس 2003.

#### • مؤثرات صنع السياسة الخارجية

ستتناول الدراسة المؤثرات التي تتحكم في توجهات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة كردستان,

وتنقسم المؤثرات غير الرسمية إلى قسمين, الأول يتناول المؤثرات الداخلية غير الرسمية وهي:

جماعات المصالح، ووسائل الإعلام والرأي العام. أما الثاني فيتناول المؤثرات الخارجية وهي: انتهاء

مرحلة الحرب الباردة وأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001.

### 3.4 المؤثرات الداخلية (غير الرسمية)

سوف يتناول البحث دراسة المؤثرات الداخلية المختلفة في صنع وتوجهات الإستراتيجية الأمريكية،

والتي تضع حدوداً معينة يتحرك في إطارها صانعو هذه الإستراتيجية، وتنقسم هذه المؤثرات إلى:

جماعات المصالح، ووسائل الإعلام المختلفة والرأي العام.

### 1.3.4 جماعات المصالح

أظهرت النماذج التحليلية المختلفة لعملية صنع القرار الدور الذي تلعبه جماعات المصالح التي تعمل

بشتى الوسائل لبلوغ أهدافها، عن طريق جعل القرارات الصادرة عن مراكز السلطة متطابقة مع هذه

المصالح، فهي عبارة عن جماعات غير حكومية سواء كانت في شكل نقابات أو اتحادات وجمعيات

ذات عضوية اختيارية تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالب معينة

على النظام السياسي، وتسعى لتحقيق أهدافها باستخدام مختلف الوسائل التي تؤثر في الرأي العام.

(غالي، 1963)

أما وجود جماعات المصالح بكثافة فهي ظاهرة طبيعية في الحياة السياسية الأمريكية، وترتبط بطبيعة

تكوين المجتمع الأمريكي نفسه وتركيبته وأصوله المتعددة. (المصري، 1993)

ولكن ما هي الوسائل التي تعتمد عليها جماعات المصالح في الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها ؟

تتبع جماعات المصالح عدداً من الاستراتيجيات بهدف التأثير على صانع القرار، ومنها:

- إستراتيجية التأثير المباشر على أصحاب القرار: ويكون ذلك عبر الاتصال المباشر بصانعي

السياسة في البيت الأبيض والكونجرس. وتكمن أدوات هذا الأسلوب في المقابلة الشخصية مع

المسؤولين، ورفع الدعاوي القضائية، وإرسال الرسائل والخطابات إلي الدوائر السياسية ذات

العلاقة. (Janda, Berry, Goldman, 1992)

- إستراتيجية التأثير غير المباشر، ويتم عبر القيام بحملات دعائية واسعة النطاق بهدف حشد الرأي العام حول قضية معينة للضغط على أعضاء الكونجرس لإقرار قوانين خاصة تناسب وجهه نظر جماعة المصالح وأهدافها.

- حملات المعلومات: عبر توفير المعلومات والأبحاث والدراسات للمشروع حول قضية ما والعمل على ضمان التواصل معه باستمرار، ويندرج تحت هذه الإستراتيجية حملات الإعلام

واستطلاعات الرأي والعلاقات العامة. (Janda, Berry, Goldman, 1992)

- بناء التحالفات: تتبع جماعات المصالح هذا الأسلوب حينما يتطلب الأمر مزيداً من الجهود للضغط باتجاه إقرار سياسة معينة أو قانون خاص بقضية ما، فتلجأ إلي اتحاد منظماتها لتحقيق أكبر قدر ممكن من الضغط.

وفي حالتنا الدراسية يبرز دور جماعات اللوبي النفطي (شركات النفط الأمريكية)، حيث تمارس هذه الشركات نفوذاً سياسياً كبيراً في التأثير - غير الرسمي - على رسم ملامح الإستراتيجية الأمريكية في منطقة كردستان العراق ذات الأهمية الاقتصادية والجيواستراتيجية، وانطلاقاً من ذلك عملت هذه الشركات على تعميق اتصالاتها بالشخصيات الفعالة في صنع القرار الأمريكي بهدف تحقيق مصالحها وتنفيذ برامجها وأهدافها في كردستان العراق، بل ومنطقة الخليج عموماً، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن عدداً من ممثلي الشركات النفطية هم أنفسهم ينتمون إلى ما يُسمى بالجناح اليميني المحافظ داخل الإدارة الأمريكية. مثل، ديك تشيني وولفووتيز وكونداليزا رايس، والرئيس الأمريكي بوش الابن.

كما وساهم اللوبي العسكري (المجمع العسكري الأمريكي) في التأثير على مخرجات السياسة الأمريكية

تجاه كردستان خلال عقد التسعينيات، في محاولة منه لقطع الطريق على أي محاولة لتسوية الأزمة

العراقية سلمياً. لذا، بدأت الولايات المتحدة بالتحضير للحرب على العراق مرتكزة على حملات دعائية واسعة وجولات للمنطقة قام بها المسؤولون العسكريون. (Charles, 2002)

أما المعارضة العراقية باختلاف أطيافها السياسية وألوانها الطائفية، وخصوصاً المتواجدة في الولايات المتحدة الأمريكية فقد دفعت الأمور باتجاه تأليب الإدارة الأمريكية بحيث وضعت في أولى أولوياتها تشديد الحصار تمهيداً لإسقاط النظام الحاكم وبأي وسيلة ممكنة. لذا، لم تتوقف الاتصالات السرية والعلنية بين أقطاب المعارضة العراقية مع شخصيات رفيعة المستوى سواء في البيت الأبيض والبتاجون والخارجية و CIA. ووصلت الأمور للحد الذي قامت بعض الشخصيات الفاعلة في اللوبي العراقي المعارض بتقديم معلومات استخباراتية مزيفة حول برامج التسليح العراقية بهدف التأثير على صانع القرار الأمريكي على النحو الذي من شأنه اتخاذ إجراءات صارمة بحق العراق والنظام الحاكم. (عبد الفتاح، 2003)

في حين لعب اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية دوراً فعالاً في توجهات الإدارة الأمريكية وخصوصاً في عهد الرئيس بوش الابن، بهدف دفع الأمور باتجاه الحسم العسكري في التعامل مع ملف النظام العراقي، وهي في الأساس رغبة إسرائيلية بالتنسيق مع جماعة المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية، حيث أولى أوليات السياسة الإقليمية لإسرائيل التي تتمحور حول إزالة نظام الرئيس صدام حسين. وقد كشفت كونداليزا رايس في حوار أجرته معها "محطة فوكس" التلفزيونية الأمريكية عن علاقة إسرائيل بالحرب في العراق، حيث أكدت ضرورة بحث آثار استخدام القوة العسكرية ضد العراق على تل أبيب. وفي هذا إشارة إلى الدور الذي لعبه اللوبي اليهودي لتحريض الإدارة الأمريكية للتعجيل بشن حرب ضد العراق. وكان من أبرز من أشاروا إلى هذا الدور، عضو الكونجرس الأمريكي عن الحزب الديمقراطي "جيمس موران" ورفيقه الجمهوري "كوليجي"، وبات بيوكانا ن" رئيس تحرير مجلة "أمريكان لونسير فاتيف". (Miller,2002)

- فما هي العوامل التي ساعدت اللوبي اليهودي (كجماعة ضغط) في تحقيق أهدافه ؟
- قدرة اللوبي اليهودي ومنظماته وأفرعه المختلفة في استخدام العديد من الوسائل والاستراتيجيات التي سبق وان تم ذكرها.
  - استفادة اليهود من مرونة النظام السياسي الأمريكي، حيث نجحوا في تنظيم أنفسهم وبالتالي تحقيق أهدافهم.
  - إتباعهم سياسة ذكية مفادها عدم الانحياز لحزب دون الآخر.
  - الحصول على دعم ومساندة جميع الجماعات الأمريكية. (نصيف، 1989)
  - كون أن اللوبي اليهودي قوة متعددة القوى تضم جماعات اليهود الأمريكيين وحلفائهم في الحكومة الأمريكية ومجموعات ذات اهتمامات خاصة موالية للصهيونية من شأنهم توفير دعماً أمريكياً ضخماً لإسرائيل وغير خاضع لأي مناقشة أو اعتراض.
  - الدعم الأمريكي لإسرائيل ولاسيما في المنظمات الدولية المختلفة. (تيري، 2006)
  - حكومة الولايات المتحدة الأمريكية توفر سبلاً كثيرة للتأثير على عملية السياسة. ونتيجة لذلك، يمكن لجماعات المصالح أن تشكل السياسة بأشكال متعددة وبالتأثير على ممثلي الشعب المنتخبين وأعضاء السلطة التنفيذية، من خلال المساهمة المادية في الحملات الانتخابية، والتصويت في الانتخابات، وتشكيل الرأي العام. (ميرشايمر، 2006)
  - كفاءة اللوبي الإسرائيلي غير العادي ة، في المقابل فإن جماعات المصالح المؤيدة للعرب هي جماعات ضعيفة جداً إلى درجة أنها تكاد تكون غير موجودة، مما يجعل مهمة اللوبي الإسرائيلي أسهل بكثير.

#### 2.3.4 وسائل الإعلام



تؤدي وسائل الإعلام دوراً مهماً في التأثير على عملية صنع السياسة الخارجية، وهي تقوم في هذا الصدد بثلاث وظائف أساسية:

- تعد أداة سياسية يعتمد عليها صانعو السياسة للتعبير عن مواقفهم وسياساتهم ومحاولة كسب التأييد لها، وكذلك للحصول على المعلومات.
- وسيلة مهمة لنقل آراء الرأي العام وجماعات المصالح المختلفة إلى صانعي السياسة.
- قناة مهمة لتعبئة الرأي العام وتلعب دوراً حاسماً في التنشئة الفكرية والسياسية للمواطنين (جرجس 1998).

ويعتقد الكثير من الأمريكيين أن اتجاهاتهم نحو السياسة الدولية تتشكل بوسائل الإعلام، ويرى كثيرون أن وسائل الإعلام هي التي تخلق الرأي العام، ويذهب البعض إلى القول بأن وسائل الإعلام هي الرأي العام، والواقع أن وسائل الإعلام تتحكم بصورة غير مباشرة في الرأي العام وذلك بعرضها لبعض القضايا، وحجبها للبعض الآخر، مما يجعلها تتحكم في أسلوب تفكير الشعب الأمريكي في الشؤون الخارجية بطريقة غير مباشرة. خاصة وأن اهتمامات الرأي العام الأمريكي بخصوص السياسة الخارجية اهتمامات ضئيلة بالمقارنة باهتمامات السياسة الداخلية. (عبد المجيد، 1983)

فما هو الدور الذي لعبته وسائل الإعلام في صناعة السياسة الأمريكية تجاه العراق بشكل عام، وكردستان خاصة؟

إن التيار العام لوسائل الإعلام يعكس مشاعر القيادة السياسية الأمريكية، ويقلل من أهمية الآراء المعارضة، كما أنه ليس هناك اختلافات جوهرية بين المؤسسة السياسية ووسائل الإعلام السائدة بشأن المسائل العربية عموماً، فكانت حرب الخليج الثانية عام 1991 مثلاً ينطبق على هذه الحالة، حيث قبلت وسائل الإعلام الأهداف الرئيسية لمسئولي إدارة بوش بتجنب أي نوع من التحقيقات الجدلية والحساسية التي يمكن أن تؤدي إلى فقدان دعم الرأي العام للحرب على العراق. (جرجس، 1998)

وخلال عقد التسعينات وفترة الحصار, سُخِّرت وسائل الإعلام لخدمة أجنحة واشنطن ومن أبرز هذه الوسائل, صحيفتي: نيويورك تايمز, وواشنطن بوست وشبكة (سي أن أن) التلفزيونية.

فوسائل الإعلام أثرت على الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية الحصار المفروض على الشعب العراقي, بمعنى آخر, أنه لم يتبلور رأي عام أمريكي ضاغط على صناع القرار من أجل إنهاء حالة الحصار أو تخفيفه بالرغم ما أحدثه من دمار وخراب وموت ما لا يقل عن نصف مليون إنسان عراقي.

في المقابل سلّطت وسائل الإعلام الغربية الأضواء على الأحوال الإيجابية السائدة في منطقة كردستان العراق بعدما خرجت من دائرة السيادة العراقية بعد حرب الخليج الثانية. وهنا إشارة واضحة حاولت نقلها وسائل الإعلام للرأي العام الأمريكي مفادها أن, الدور الأمريكي هو السبب في تخليص الأكراد من قبضة نظام الحكم, وأن الحرب كانت ضرورة لهذه الغاية.

كما تعمّدت وسائل الإعلام وباستمرار على تزويج بعض التصريحات الصادرة عن كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية, وخاصة تلك المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل في العراق, والتعنّت العراقي بالتخلي عنها, واتهامه المستمر بالإرهاب, وأخيراً علاقاته بتنظيم القاعدة, واعتباره إحدى دول محور الشر أو الدول المارقة. (أحمد, 2002)

#### 3.3.4 الرأي العام

يُعدّ الرأي العام أحد المؤثرات الداخلية المهمة والمحددة لعملية صنع القرار في ميدان السياسة الخارجية, ويتحدد ذلك طبقاً لطبيعة الرأي العام, وطبيعة النظام السياسي, ونوعية القضايا المثارة. فصانع السياسة الخارجية يستطيع التأثير بقوة على الرأي العام تفوق قوة تأثير الرأي العام عليه, إضافة إلى ذلك بتأثر الرأي العام في تكوينه بعدد من العوامل. أما اشتراك الشعب الأمريكي في الشؤون العامة فتعتبر من القيم الموروثة في المجتمع الأمريكي. (سليم, 1983)

كما أن العلاقة بين الرأي العام وصنع السياسة الخارجية الأمريكية تثير قضيتين أساسيتين هما: مشكلة التعارض بين مبادئ الديمقراطية، وما تفرضه من ضرورة احترام الرأي العام من ناحية، ومقتضيات السياسة الخارجية من ناحية أخرى، أما الثانية فهي تنطوي على مدى اهتمام الرأي العام بقضايا إستراتيجية الولايات المتحدة الخارجية. (جرجس، 1998)

ويمكن التمييز بين ثلاثة شرائح فيما يتعلق بمدى اهتمام وإيجابية الرأي العام، في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي: (سعودي، 1986)

- شريحة صانعي الرأي الذين يملكون القدرة على الوصول إلى قنوات الاتصال ومن ثم التأثير في اتجاهات الرأي العام.

- الشريحة المهمة، وهي التي تتوافر لديها المعلومات والاهتمام بمسائل وقضايا السياسة الخارجية ولكن ينقصها كيفية الوصول إلى نظام الاتصالات.

- الرأي العام الجماهيري، وتشمل الذين ليست لديهم الفرصة أو الرغبة في المشاركة في قضايا السياسة الخارجية، حيث لا تتوفر لديهم الاهتمامات والمعلومات اللازمة لذلك.

بعد طرح هذا الجانب من الإطار النظري المتعلق بتأثير ودور الرأي العام في السياسة الخارجية، فإن البحث يسعى لتسليط الضوء على مدى تأثير الرأي العام الأمريكي على صانع القرار الخاص بإستراتيجية واشنطن في كردستان.

لذا، يمكن القول أن الرأي العام الأمريكي تأثر إلى حد كبير - وخصوصاً خلال عقد التسعينات -

نظراً لما قام به المسؤولين الأمريكيين سواء عبر التصريحات والإعلام والصحافة أو المؤتمرات

واللقاءات ومن تسليط الضوء تجاه منطقة كردستان العراق وما تعرضت له من قبل القوات العراقية

عندما قامت بسحق انتفاضة الأكراد عام 1991. (Yildiz, 2004)

ومن أجل تأليب الرأي العام ضد العراق، أعلن دونالد رامسفيلد في شهادة أدلى بها أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب الأمريكي قائلاً: "ما من دولة إرهابية تمثل تهديداً أعظم وأقرب على أمن شعبنا وعلى استقرار العالم من نظام صدام حسين في العراق". (عبد الشافي، 2003)

أما بول وولفويتز نائب وزير الدفاع إبان الحرب فقد عمل على التأثير على الرأي العام الأمريكي بعدما نشر تقريره في عامي 1992، 1999 معتبراً فيه أن العراق أخطر دولة عربية على المصالح الأمريكية، ولذلك كان من أكثر الداعين لمهاجمة العراق والقضاء على نظامه وفرض السيطرة على أراضيه وثرواته. (عبد الشافي، 2003)

إجمالاً، إن الرأي العام دوره محدوداً جداً في تأثيراته في عملية السياسة الخارجية والسبب الرئيسي لهذا التأثير المحدود يكمن في نقص اهتمام الجمهور أو الرأي العام الأمريكي ومعرفته في مجال الشؤون الخارجية، لذا فإن الجمهور والرأي العام يكون الأكثر عرضه للتلاعب والتغييرات الصادرة عن القيادة السياسية أو وسائل الإعلام.

وفي هذا السياق فإن الرأي لا يمثل سوى قيد ضعيف نسبياً لصناع السياسة، بل العكس إن الجمهور سريع التأثير بالقيادة السياسية. فالرئيس هو الشخص الأكثر احتراماً في البلاد ونتيجة لذلك فإن الرأي العام ينصاع لرأي الرئيس فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية. ولذلك عند معالجة الرئيس بوش لأزمة الخليج الثانية فقد حصل على شعبية كبيرة وساحقة من المواطنين الأمريكيين، فحوالي 90% من المواطنين أيدت في البداية معالجته للحرب على العراق. (جرجس، 1998)

بينما وافق مجلس الشيوخ الذي يتزعمه الديمقراطيون بأغلبية (77) صوتاً مقابل (33) صوتاً على قرار بشأن دعم استخدام محتمل للقوة لإزالة نظام صدام حسين، كما وافق مجلس النواب الذي يتزعمه الجمهوريون على قرار بأغلبية (296) صوتاً مقابل (133) صوتاً. (منير، 2004)

#### 4.4 المؤثرات الخارجية

بما أن السياسة لا توجه فقط في البيئة الدولية، وإنما هي بحد ذاتها جزء من هذه البيئة، فإن أية سياسة خارجية تعتبر السياسات الأخرى جزءاً من البيئة التي توجهها إليها، كذلك فإن السياسات الخارجية تشكل في مجموعها النسيج العام للنظام السياسي الدولي. (سرور، 2002)

وعليه، سيتم في هذا الجزء من البحث طرح وتحليل انعكاس المؤثرات الخارجية والتي أثرت في رسم ملامح الإستراتيجية الأمريكية تجاه كردستان العراق خلال الفترة 91-2003 وأهم هذه المؤثرات:

#### 1.4.4 انتهاء مرحلة الحرب الباردة

بحلول نهاية الثمانينيات كان الوجود الأمريكي العسكري في منطقة الخليج بشكل كثيف جداً، وبدأ أن المصالح الأمريكية لم تواجه عموماً أية تهديدات تذكر في المنطقة، ففي ظل البيروسترويكما أصبح الموقف السوفييتي تجاه القضايا الإقليمية محكوماً بسياسة الوفاق مع الولايات المتحدة، ومرهوناً بقانون الحرص على تعزيز مفهوم توازن المصالح بدلاً من توازن القوى. أي بمعنى، أن هناك تراجعاً واضحاً في اهتمامات وأولويات الاتحاد السوفييتي تجاه الشرق الأوسط والعالم الثالث، فأى تغيير في السياسة الخارجية لأي دولة كبرى قد يؤدي إلى تغيير في طبيعة العلاقات بين الدول الأخرى، مما يفرض منهجاً جديداً في العلاقات الدولية بشكل عام.

هذا بالإضافة إلى أن الفكر السوفييتي الجديد أصبح يركز على مقولة التعايش والتعاون، وبالتالي فقد بدأ واضحاً تراجع دور الأيديولوجيا في صياغة السياسة الخارجية السوفيتية. فالنتيجة لهذه التحولات السريعة الناجمة عن سياسة غوربانشوف أدت إلى انحلال حلف وارسو، بل وتبعية السياسة الخارجية السوفيتية للولايات المتحدة، وأدى ذلك إلى دخول العالم في مرحلة جديدة من ميزان القوى. (شفيق،

(1992)

– وضافت فسحة المناورة التي مارستها دول العالم الثالث بالإفادة من حدة التنافس الأمريكي السوفييتي، وهذا أدى إلى تراجع مفاجئ في وضع الدول النامية، وأيضاً في قوة مساومتها. فانهياري

الاتحاد السوفيتي أفقدها ظهورها, كما دخلت عدة بلدان وحركات تحرر في أزمات حادة نتيجة انتهاء الحرب الباردة, فثمة نقاط توتر كانت مشتتة منذ أمد طويل أخذت بالانطفاء, وبعضها سار في طريق الحل كما حدث في أنغولا ونيكاراغوا, وبعضها دخل في حالة مراوحة في المكان كما حدث لقضية فلسطين, وقد اشتد الخناق الأمريكي على العراق وكوبا وكوريا الشمالية وإيران وليبيا, ومن جهة أخرى فقد فتحت بؤرة جديدة للتوتر في ظل ميزان القوى الدولي الذي كان سائداً منذ مطلع التسعينات, كالحرب الأهلية القومية التي اندلعت في الجيب الكردي في شمال العراق. عموماً, بلغت الولايات المتحدة عقب سقوط الاتحاد السوفيتي غاية قوتها العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية, وكذلك غاية هيمنتها وتأثيرها على النظام الدولي. وبانت واشنطن تحتل فيه موقع "القائد الشمولي" وتتصرف وفق هذا المنطق. ولكن, ما هي الأسس والثوابت التي ارتكزت عليها الإستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة؟.

بُنيت هذه الإستراتيجية على أسس ومنظومة ثوابت هي " (نبيل، 2005)

- 1 - **المحورية الأمريكية:** بمعنى أن مصلحة الولايات المتحدة أولاً وأخيراً فوق كل اعتبار.
- 2 - **الهيمنة المطلقة:** وذلك بفرض السيطرة الأمريكية على كل نقطة إستراتيجية في العالم وفي أي وقت تريده وتحت أي ظرف تعتبره مناسباً.
- 3 - **ضمان استمرارية الهيمنة:** وذلك باستخدام كل الوسائل العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والقانونية والأمنية والمخابراتية والابتزاز السياسي، وخصوصاً أن كل الظروف الموضوعية بانت متوفرة الآن في ظل غياب منافس ممثلاً في دولة أو في حلف.
- 4 - **الحق مع القوة:** وهو ما يفسر الهاجس المستمر بان هناك عدو ما وخطر مُحقق يستهدف ويتربص بهذه الأمة، وإذا لم يتوفر هذا العدو وجب اختلاقه.

أما فيما يتعلق بالإستراتيجية الأمريكية، فقد تركت سلسلة التحولات في هيكل النظام الدولي آثاراً واضحة على إستراتيجية واشنطن، بحيث قللت هذه التحولات بشكل واضح من قدرة الدولة العراقية على التحرك خلال فترة الدراسة وأضعفت هامش المناورة أمامه في ظل تعاظم الدور الأمريكي الجديد منذ نهاية الحرب الباردة. (سرور، 2002)

وقد تزامن هذا الدور الأمريكي مع تعاظم نفوذ مدرسة المحافظين الجدد وهي تنطلق من النظرة الاستعلائية المبنية على الإحساس بالنفوق الأمريكي، وهي المدرسة التي تريد استغلال هذا التفوق في جميع المجالات، مما أدى بهذه المدرسة إلى اعتماد إستراتيجية الضربات الوقائية وهي تمثل النزعة التي ازدادت ضراوة مع وصول بوش الابن للإدارة، ولكنها بدأت تتبلور مع نهاية الحرب الباردة عندما أخذت تطرح الهيمنة المكشوفة، والاعتماد على القوى المتفوقة كواحدة من أهم أدوات السياسة الخارجية الأمريكية. (الرشيدي، 2006)

استناداً على ما تقدم، فإن الولايات المتحدة الأمريكية استثمرت الأجواء التي سادت عقب انتهاء الحرب الباردة بهدف تحقيق أهداف إستراتيجيتها في إحدى بؤر التوتر (كردستان العراق)، وبالتالي مارست سياسة احتواء تجاه العراق وتطلب ذلك استمرار العمل على تدمير قدراته اقتصادياً وعسكرياً ومراقبة التسلح وخصوصاً أسلحة الدمار الشامل. (ربيع، 1994)، وفعلاً تمكنت من احتلاله عسكرياً منذ مارس 2003، وبذلك تكون قد حققت مصلحتها الحيوية هذا من جانب، وجعل العراق الركيزة أو الجبهة المركزية في الحرب على الإرهاب من جانب آخر. (National Security Council, 2005)

#### 2.4.4 أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

تعاملت الولايات المتحدة مع الحدث على انه كان وسيظل تاريخاً فاصلاً بين ما سبقه وما سوف يعقبه في شؤون التعاطي السياسي والاستراتيجي والاقتصادي والقانوني صار على جميع أمم المعمورة ان

يعوه ويتعاملوا وفقه، وهذا ما صرح به الرئيس بوش الابن قائلاً: " سنستخدم كل الوسائل المتاحة لنا، وكل الأشكال الدبلوماسية وكل الأساليب المخبرائية وكل الطرق القانونية والضغط الاقتصادية وكل أسلحة الحرب الممكنة... سيشمل ذلك ضربات عسكرية مروعة تشاهدونها على التلفاز وأخرى سرية... على كل أمة في كل مكان في العالم أن تتخذ قرارها: إما معنا أو مع الإرهاب". (نبيل، 2005)

لذا لم تكن هجمات 11 سبتمبر عام 2001 مجرد عملية عادية أو مجرد عمل من أعمال الحرب الموجهة ضد الولايات المتحدة، بل أنها شكلت نوعية بالغة الأهمية في أشكال وآليات الصراع الدولي، وتسببت في إعادة تشكيل الاستراتيجيات الخارجية للدول الكبرى، بما يتضمنه ذلك من إعادة تعريف دور وأدوات هذه الاستراتيجيات ولاسيما الأداة العسكرية. وكان من أبرز نتائج هذه التطورات أنها دفعت الإدارة الأمريكية إلى وضع هدف مكافحة الإرهاب ومعاقبة الدول التي ترعاه باعتباره الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية. وهذه هي المرة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة التي تضع الولايات المتحدة نفسها هدفاً محدداً يكون محور التركيز الكامل لسياستها الخارجية. (محمود، 2002)

فأحداث 11 سبتمبر كان لها انعكاساً على النظام الدولي، وهي يمكن أن تمثل نقطة تحول في صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين، حيث أنها أدت بصورة واضحة إلى تعزيز المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية ودفعت القوى المنافسة مثل أوروبا الموحدة واليابان وروسيا الاتحادية والصين والهند إلى التعاون بصورة وثيقة مع الولايات المتحدة، (كيسنجر، 2003) وهي مسألة لم تكن متوقعة قبل تلك الهجمات بسبب الخلافات القائمة بين الولايات المتحدة وتلك القوى، وهذا بدوره أدى إلى بناء علاقات شراكة جديدة بين هذه الأطراف، كما ساهم في خلق أجواء جديدة للعلاقات الدولية. (محمود، 2002)



إن أحداث 11 سبتمبر جاءت لمصلحة الولايات المتحدة، حيث حصلت من خلال حربها ضد "الإرهاب" على اعتراف متزايد لشرعيتها كقوة عظمى وحيدة في العالم، جنباً إلى جنب مع اكتسابها مزايا إستراتيجية عديدة، ولاسيما في منطقة آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا والخليج العربي، كما أعطت الولايات المتحدة مبرراً لإعادة ترتيب الأوضاع بالشكل التي تراه بدون معارضة تذكر. وأعطى الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية فرصة لتنفيذ أجندة أهداف سياستها الخارجية والتي لم يتيح لها تحقيقها في ظروف طبيعية مطلقاً، وأصبح من اليسير على الولايات المتحدة تأديب الدول التي تعتبرها مارقة أو خارجة عن نظامها. (حرب، 2002)

تأسيساً على ما سبق، يمكن استعراض أبرز المبادئ والمرتكزات الرئيسية لإستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، وهي بحد ذاتها لا تخرج عن سياق إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه العراق وكردستان تحديداً، وهي: (نبيل، 2005)

- القناعة اليقينية بقوة الولايات المتحدة التي لا تتازع كونها تمتلك القوة العسكرية الطاغية، والقوة الاقتصادية الليبرالية الجامحة، والمشروع السياسي والثقافي.
- ضرورة العمل على منع أي دولة منافسة.
- ضرورة توجيه ضرورة وقائي ة لأي قوة مهددة مهما كانت طبيعتها
- العمل على نشر قيم الديمقراطية والحرية.

في سياق ما تقدم، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من استثمار الأجواء الدولية السائدة والخاصة بالحملة ضد الإرهاب، من أجل تحقيق أهداف إستراتيجياتها الخارجية، وقامت بإلصاق تهمة رعاية الإرهاب للنظام العراقي، وصنفت جماعة أنصار الإسلام المتواجدة في كردستان العراق بالجماعة الإرهابية، تمهيداً لتدعيم تواجدها في هذه المنطقة والقضاء على المتطرفين الإسلاميين

وإعادة تشكيل المنطقة, وهذا ما أكده أحد أبرز المدافعين بشدة عن موقف بوش والمعارض بشدة

لموقف الانعزاليين الذين عارضوا أي دور خارجي للولايات المتحدة. (Laird, 2005)

ومن اللافت للانتباه، أن هذه الإستراتيجية تندرج ضمن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد

أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي تركز على ثلاثة أسس: (لكريني، 2006)

**الأول:** تقويض أو احتواء الدور السياسي للحركات الإسلامية وتحييد فعلها الإيديولوجي من خلال

العمل على إشاعة مناخات إقليمية جديدة أكثر مسايرة لاتجاهات النظام العالمي.

**الثاني:** العمل التدريجي نحو ملء فراغات السلطة وإعادة تعريف العلاقة بين الأيديولوجيا

والمصلحة لصالح الأخيرة.

**الثالث:** جعل منطقة الشرق الأوسط بتكوينها الاجتماعي ودورها الجيوسياسي محطة لمزيد من

الاختراق الذي تقوم به المنظومة الرأسمالية.

#### 3.4.4 الخلاصة

تأسيساً على ما تم استعراضه في هذا الفصل، والذي تناول عملية صنع السياسة الأمريكية تجاه

كردستان العراق، فقد تبين أن المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الأمريكية دفعت باتجاه تحقيق

أهداف الإستراتيجية الأمريكية، وبدا ذلك واضحاً من خلال الخطاب السياسي لرؤساء الإدارات

الأمريكية المتعاقبة منذ مطلع التسعينات، والتي ركزت بشكل مباشر أو غير مباشر على ضرورة

احتواء النظام العراقي، وإضعافه وضربه عسكرياً في نهاية المطاف تمهيداً لتحقيق الأهداف في

كردستان. كما استعرض البحث في هذا الفصل أيضاً دور وزارتا الخارجية والدفاع، والكونجرس كذلك،

وجاء هذا الدور على شكل تصريحات تارة وسلوك تارة أخرى، ولم يخرج عن سياق توجهات الرئاسة

الأمريكية تجاه كردستان العراق، بل جاء مكملاً وداعماً لها. ولما تعدّ المؤثرات غير الرسمية (الداخلية

والخارجية) عاملاً فاعلاً في التأثير على التوجهات الإستراتيجية ورسم ملامح السياسة الخارجية، فقد تم

إبراز تأثير ودور جماعات المصالح والرأي العام ووسائل الإعلام في التخطيط والتنفيذ لإستراتيجية واشنطن تجاه العراق عموماً، مع تحليل وتقييم لأدائها وحدود دورها. أما فيما يتعلق بدور المؤثرات الخارجية وتداعياتها على صانعي الاستراتيجيات الأمريكية الخارجية، أوضح البحث دور وتداعيات انتهاء مرحلة الحرب الباردة على المنطقة وتمكن الولايات المتحدة وتفردتها في تحقيق أهدافها، وهذا ما تمكنت منه أيضاً بعد تعرضها لأحداث 11 سبتمبر عام 2001 واستثمارها للمناخ السائد والموجه ضد ما يسمى بالحملة الدولية ضد الإرهاب.

## الفصل الخامس

أهداف وأدوات تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية تجاه كردستان العراق

## الفصل الخامس

### أهداف وأدوات تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية تجاه كردستان العراق

#### 1.5 المقدمة

تسعى الدولة في ضوء إستراتيجيتها الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتحدد بناءً على ظروف ومحددات داخلية وعوامل إقليمية ودولية. وهذه السياسة توجه بالأساس نحو دولة أخرى - أو منطقة حيوية - سواء في المحيط الإقليمي أو المحيط الدولي الأوسع, وتعتبر عملية الوصول إلى مضمون محدد لأهداف هذه السياسة صعبة ومعقدة للغاية, وذلك لأن الأهداف ترتبط بالنوايا والدوافع الحقيقية والتي تعمل الدولة على إخفائها والتستر عليها, حتى أنها في بعض الأحيان تعلن عن أهداف معينة وتعمل في الخفاء على تحقيق أهداف أخرى غير معلن عنها. كما تعتمد الدولة على مجموعة من الأدوات - الوسائل - التي تساهم في تحقيق الأهداف.

وتختلف هذه الأدوات طبقاً لطبيعة الأهداف الموضوعية, وفي سياق هذا الفصل سيتم استعراض أبرز أهداف الإستراتيجية الأمريكية في كردستان العراق, وأهم الأدوات التي اعتمدت عليها ليتسنى تقييم مدى نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافها خلال فترة الدراسة.

#### 2.5 أهداف الإستراتيجية الأمريكية

##### 1.2.5 الأهداف الاقتصادية

يعد الهدف الاقتصادي من الأهداف الهامة للإستراتيجية الأمريكية في كردستان, بل تعتبر الأهداف الأخرى ما هي إلا تمهيداً لتحقيق هذا الهدف, ولذلك مارست الولايات المتحدة الأمريكية سياسة مؤداها تدمير الاقتصاد العراقي بشكل مبرمج وممنهج عبر الحصار الطويل المفروض على الدولة والذي أدى بدوره إلى تدمير هيكل البناء الاقتصادي العراقي وجعله غير قادر على أداء مهامه, وأعاق قدرة العراق

على مواجهة التحدي السياسي الخارجي والداخلي. في الوقت نفسه، عملت الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتماد على سطوتها ونفوذها على المجتمع الدولي والمنظمة الدولية على إطالة فترة الحصار وإفشال أية جهود ساعية لتخفيفه أو إنهائه. فضلاً عن تكثيف نشاط شركاتها المتعددة في منطقة كردستان - الخارجة عن السيادة العراقية - خلال فترة الحصار.

ففي سياق القرارين (706)، (712) يقدم العراق المزيد من التنازلات بخصوص سيادته وموارده وهو يؤدي عملياً إلى ضياع موارده الاقتصادية خدمةً لأهداف غير عراقية، وتطالب الأمم المتحدة بوجود مراقب دولي في المؤسسة العامة كتسويق النفط، ومراقب آخر عند مراكز التصدير للإشراف على كمية النفط وفتح حساب لدى الأمانة العامة يودع فيها الربح النفطي الذي يقدر بـ 1.6 مليار دولار كل ستة أشهر، ويتم استقطاع 30% من الأموال لصندوق التعويضات، و5% لنفقات الأمم المتحدة. (شعبان، 1994)

إن نظام العقوبات الاقتصادية التي فرض على العراق خلال عقد التسعينيات حتى الغزو يعتبر من أشد وأقسى نظام عقوبات في التاريخ الحديث، وخصوصاً أن الموقف الأمريكي ربط العقوبات إلى نهاية نظام صدام حسين، وكان الهدف الأمريكي يتجسد في إلحاق أكبر ضرر بالعراق بحيث لم يعد قادراً على الإطلاق إنتاج أسلحة الدمار الشامل. (Bennis, Zunes, Honey, 2001)

أما البعد الاقتصادي للإستراتيجية الأمريكية من غزو العراق عام 2003، فيكمن في وضع اليد على نفط العراق المقدر احتياطاته بـ 112 مليار برميل، أي ما يعادل ربع احتياطي النفط العالمي مضافاً إلى باقي الخليج العربي ونفط قزوين، وذلك تحسباً لنقص في موارد الطاقة قد يؤدي إلى عرقلة المشروع الإمبراطوري الأمريكي خصوصاً أن أحد التقارير تشير إلى أن الحاجة الاستهلاكية للولايات المتحدة الأمريكية من النفط سترتفع لتكون بحاجة إلى استيراد 65% من النفط في العام 2020.

(نبيل، 2005) ولتمكين النفوذ اليهودي، ففي أول سبتمبر من العام 2005 نشرت صحيفة الحياة تقريراً

يفيد بوجود عشر شركات إسرائيلية بصدد التوقيع مع القوات الأمريكية في العراق على عقود للإيجار، وفي أكتوبر من نفس العام احتجت تركيا على قيام إسرائيل بالعمل في شمال الموصل وشراء قطع أراضي غنية بالنفط، بالاستناد إلى قانون الاستثمار الجديد الذي أعطى المستثمرين الحق في شراء 100% من أصول الشركات العراقية، وأنشأت الإدارة المدنية لبول بريمر دائرة اسمها دائرة الاستثمار الأجنبي وترأس هذه الدائرة "توم فولبي" الذي عقد مؤتمراً صحفياً قال فيه: "للإسرائيليين الحق في الاستثمار داخل العراق كأى طرف آخر من الراغبين في الاستثمار. (الرشيدي، 2006)

وتحدثت أبناء صحفية على أن الموساد والمستثمرين الإسرائيليين استأجروا فندقاً في بغداد بالكامل اسمه فندق (إيكال) حتى أن أفراد الحراسة عليه من اليهود المسلحين برشاشات عوزي الإسرائيلية. وتؤكد مصادر اقتصادية عراقية أن نشاط الشركات الإسرائيلية ازداد في العراق، ضمن عقود شركة (بكتل) التي تتولى إعادة أعمار العراق، وهذا ما أكدته تقارير اقتصادية صادرة في الصحف الإسرائيلية. (الرشيدي، 2006)

أما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 فتشير العديد من المصادر الأمريكية حول مدى النشاط الاقتصادي الأمريكي في منطقة كردستان، والذي اشتمل على إقامة مشاريع البنية التحتية، وشبكات اتصالات وبناء مطارات مدنية، وجامعات، ومشاريع زراعية، وساهمت العديد من الشركات الأمريكية المتخصصة في المجال النفطي في البحث والتنقيب بعدما حصلت على عدة عقود ميسرة من حكومة كردستان.

## 2.2.5 الأهداف السياسية

لما تعد الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى التي أضحت الطرف الأكثر هيمنة على العالم كله، فإن إستراتيجيتها تجاه منطقة حيوية لا ينفصل عن سياق إستراتيجيتها الإقليمية الأوسع والأشمل.

ولذا، لا يمكن الفصل بين الأهداف السياسية الأمريكية في إقليم كردستان العراق عن مضمون وجوهر هذه الأهداف في العراق والخليج والمنطقة العربية. ومن هذا المنطلق، كثيراً ما تطرق البحث للعديد من القضايا المتعلقة بكردستان ليس بمعزل عن دراسة القضايا الخاصة بالمنطقة كلها.

عموماً، إن الاهتمام الأمريكي بملف أكراد العراق كثيراً ما أخفيت حقائقه، بمعنى آخر، أن البعد الإنساني التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية استغلاله والتمسك به، ما هو إلا أداة رخيصة من أدوات تنفيذ أهداف واشنطن في المنطقة، والدليل على ذلك ما يلي:

- إن خط العرض 36° الذي فرضته الولايات المتحدة وبريطانيا لا يشمل محافظة السليمانية التي تعد معقل التركيز السكاني الكردي، مما يوضح أن فرض خط العرض 36° ليس له علاقة بالأكراد وبحقوقهم الإنسانية، إنما يتعلق بجوهر أهداف السياسة الأمريكية الرامية إلى فرض واقع انقسامي على العراق يخدم أهداف إستراتيجيتها في المنطقة برمتها.

- إعلان الرئيس الأمريكي بوش في خطابه الشهير يوم 6 مارس 1991 عن مشروع النظام الشرق أوسطي الجديد، الذي أكد فيه على ما يلي: إنشاء ترتيبات أمنية في الخليج تساعد الولايات المتحدة الأمريكية في إجراء تدريبات عسكرية، وتسمح بوجود بحري أمريكي في المنطقة، ووضع ضوابط لأسلحة الدمار الشامل. (Bennis, Zunes, Honey, 2001)

- الاهتمام الأمريكي بجهة التوازن الأمريكي في المنطقة، والعلاقة بين واشنطن وكل من إيران وتركيا، إضافة إلى التدهور المستمر الذي تشهده مجريات الصراع العربي - الإسرائيلي. فكل ما ذكر يندرج ضمن محددات السياسة الأمريكية تجاه المسألة الكردية - العراقية.

ولكن، يظل العراق لذاته العامل الأول في مدخلات القرار الأمريكي بالنسبة للأكراد في الشمال، ومن المعروف أن سياسة الولايات تجاه العراق تحمل أوجهاً عدة، وتسير على أكثر من مسار في خطوط متوازنة أحياناً ومقاطعة أحياناً أخرى.



فالملف العراقي في أروقة الإدارة الأمريكية، يضم محور القوة العسكرية العراقية بمعناها الشامل ومسألة تحجيمها، ورفض المسعى العراقي للبحث عن دور وتقل إقليمي، وهناك محور العلاقات العراقية العربية سياسياً واقتصادياً، فضلاً عن ذلك فإن العامل النفطي يلعب دوراً أساسياً مهماً في توجيه سياسات ومواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه بغداد. ومن هذا المنطلق وجد أصحاب مدرسة المحافظين الجدد الفرصة السانحة بغزو العراق في مارس 2003 من أجل تحقيق الأهداف السياسية التي ترمي في النهاية لتعزيز الهيمنة الأمريكية عبر السيطرة على النفط ومحاربة "الإرهاب"، وإعادة ترتيب الأوضاع، ورسم الخريطة السياسية للمنطقة، وتغيير النظام السياسي في العراق. ( Djerejian, 2002)

ومن الأهداف السياسية لغزو العراق أيضاً ضمان أمن إسرائيل والتمهيد لخطه ما تسميه الولايات المتحدة اليوم بـ "مشروع الشرق الأوسط الكبير" الرامي إلى دمج إسرائيل وجعلها المرتكز الذي تدور حوله كل دول الشرق الوسط والقاعدة المتقدمة للإمبراطورية الأمريكية الزاحفة. (نبيل، 2005)، وكذلك إجهاض المشروع النهضوي العربي والعمل على مزيد من التقسيم والتبعية والوصاية والتهديد بالتدخل العسكري لتغيير نظم الحكم والسياسات المتبعة إذا لم تطبق تعليمات الولايات المتحدة. وأخيراً تأسيس أول قاعدة عسكرية آمنة في دولة تابعة غير مستقلة في قلب منطقة حيوية بهدف تطويق كامل لمنطقة الشرق الأوسط في الشمال. بمعنى آخر، أن الأهداف الإستراتيجية (الغير معلنة) للحرب على العراق تكمن في التمهيد لبناء ودعم (قوس القوة) الذي يتصل اتصالاً وثيقاً بالشرق الأوسط الكبير، بحيث يحقق في تكامله- ما بين الرباط وطشقند- مروراً بكل أقاليم جنوب شرق آسيا للسيطرة الأمريكية على ثلاث قارات. (العلي، 2006)

مما تقدم، يتضح أن المبرر الذي دفع الاهتمام الأمريكي بأكراد العراق، إنما هو محاولة استخدام الورقة الكردية كوسيلة من وسائل الضغط ضد العراق بهدف عزله سياسياً، ودفعه إلى التجاوب مع الترتيبات الإقليمية والدولية الجارية والمتوافقة وأهداف السياسة الأمريكية.

فانطلاقاً من استمرار التعارض في السياستين - العراقية والأمريكية - فإن هدف الولايات المتحدة قائم على ضرورة ضمان المصالح الأمريكية في المنطقة وبأي ثمن، فالتحرك الأمريكي إزاء الأكراد لا ينطلق من اعتبارات إنسانية أو مبدئية، بقدر ما ينطلق من دوافع المصلحة الأمريكية الرامية إلى استغلال ورقة الأقليات في الوطن العربي عموماً، بهدف إضعافه، وإشغاله بحروب ونزاعات أهلية تهيئ المجال أمام السيطرة الأمريكية الكاملة على ثرواته وموقعه الاستراتيجي.

### 3.2.5 الأهداف العسكرية والأمنية

لقد استغلت الولايات المتحدة القرارين (706)، (712) الصادرين عن مجلس الأمن والمتعلقين بأن يقدم العراق تنازلات سيادية واقتصادية، فالولايات المتحدة كانت تسعى إلى تضييع الفرص على العراق من استثمار أية عائدات للنفط لإعادة برامجه التسليحية ولذا، لا بد من التأكد التام من تحقيق ذلك والحصول على أسماء مزودي السلاح الأجانب وإيجاد نظام متكامل وشامل للرقابة المستقبلية على أي برنامج صناعي أو علمي في العراق.

وحسبما يرد "غراهام فولر" للشروط التي حددها الرئيس كلينتون وكريستوفر وآل غور واليك، وهي:

- يعتبر العراق واحداً من أخطر منتهكي الحظر على انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- العراق هو الدولة الأولى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي تم دحرها وترويضها عسكرياً بموجب النظام العالمي الجديد.
- مستقبل الوحدة الإقليمية للعراق ليس موضع شك فحسب، بل ربما يتقرر استمرار وحدتها جزئياً - بسياسات المجتمع الدولي.

بعض الأمثلة على السلوك العسكري الأمريكي على العراق خلال مرحلة الحصار بهدف تحقيق أجندته العسكرية:

- في كانون الثاني 1993 أغارت قوات أمريكية وبريطانية على العراق بدعوى أن حكومة العراق قد حركت بعض قواتها نحو الجنوب.

- في 26 يونيو 1993 أطلقت السفن الحربية الأمريكية مجموعة من صواريخ كروز وتوما هوك على أرض العراق بدعوى أن مخططاً عراقياً حاول اغتيال الرئيس الأمريكي جورج بوش أثناء زيارته للكويت.

- في العام 1996، ضربت القوات الأمريكية بعض المناطق في جنوب العراق بالقنابل والصواريخ بدعوى تحرك القوات العراقية في اتجاه الشمال.

- في عام 1998 تعرض العراق لأربع أيام من القصف الجوي المكثف من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا.

أما بخصوص الضربات عام 1998 فهدفت إلى تمكين الجهود لبناء معارضة قوية، ومنع قدرة العراق من إعادة بناء قابليات أسلحة الدمار الشامل تمهيداً لإسقاط النظام، وهذا ما صرح به "صموئيل بيرجر" مستشار الأمن القومي الأسبق في خطاب له في جامعة ستانفورد في ديسمبر 1998.

(Freedman, 1999)

وفي تقرير لمركز البحوث الإستراتيجية والدولية بواشنطن ورد أن هناك خطة أمريكية للتعاطي مع الجيش العراقي في مرحلة ما بعد صدام تقوم على إعادة تأهيل هذا الجيش للقيام بمهام محددة تتصل بعمليات إعادة الأعمار وحفظ الأمن وحماية حدود العراق، وتستند عملية التأهيل على عدة محاور،

أهمها: (عبد الفتاح, 2003)

- تقليص عدد الجيش العراقي من 650 ألف إلى 150 ألف فقط, وتجريده من أسلحته ووضعه تحت رقابة صارمة من جانب قوات التحالف.
  - حل أجهزة الاستخبارات والأمن الخاص وقوات الحرس الجمهوري.
  - إبعاد الجيش عن السياسة والحيلولة دون تسييسه على نحو ما كان سائداً.
  - التخلص من العناصر التي كانت موالية لصادم حسين وتجريدها من أي نفوذ أو مواقع حساسة.
- ويمكن استعراض آراء بعض المراقبين حول الأهداف العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية من حرب وغزو العراق في مارس 2003, وهي:
- الفريق الأول, نادي بأن تقوم قوات التحالف بحل الجيش العراقي بهدف تقليص أظافر العراق وتقليص قوته على نحو يحول دون تمكنه من الاضطلاع بأية أدوار إقليمية من شأنها أن تدفعه لتبني سياسات ومواقف عدائية ضد جيرانه وتسفر بدورها عن إشاعة أجواء من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة بما يؤثر بالسلب على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.
- في حين تبنى فريق آخر من المراقبين تفسيراً آخرًا للتصرف الأمريكي بشأن الجيش العراقي مؤداه: أن واشنطن كانت تهدف إلى حماية إسرائيل وتعزيز تفوقها العسكري على الدولة العراقية من خلال حل الجيش العراقي ونزع سلاحه, وتدشين جيش آخر صغير لا يتعدى كونه قوات بوليسية تكون أداة طيعة في يد قوات التحالف وتستخدمها في قمع أية مقاومة أو محاولات للتمرد ضد القوات الأمريكية في العراق.
  - بينما لجأ فريق ثالث إلى القول بأن الهدف الحقيقي من وراء إقدام قوات التحالف على حل الجيش العراقي تكمن في رغبة أمريكية ملحة في إعادة تشكيل الهوية العراقية على نحو جديد يضمن تجريدها من الميول العروبية والنزعات القومية. (عبد الفتاح, 2003)

ومن هذا المنطلق، أكد "ولتر سولكوم" المشرف على عملية حل الجيش العراقي أن شركات أمريكية متخصصة في مجال الدفاع والتدريب العسكري والأمني هي التي تتولى مهام تدريب الفرق العراقية تحت إشراف مباشر من قبل الجنرال "بوايتون" الذي يدير نشاط هذه الشركات وكان قائداً لمدرسة المشاة التابعة للجيش الأمريكي.

ومع بدء عملية الغزو في مارس 2003 اعتمدت الولايات المتحدة اعتماداً كبيراً على القوات الجوية والصاروخية للقضاء على القدرات العسكرية العراقية من خلال عمليات القصف الجوي والصاروخي المكثف والعنيف باعتبارها العامل الحاسم لتحقيق الأهداف العسكرية، كما جرى توسيع نطاق الأهداف التي تم ضربها من أجل إنهاء المقاومة العراقية، ولقد اشتركت عشرات الآلاف من قوات البشمركة الكردية مطاردة فلول الجيش العراقي أثناء الحرب وذلك في الجبهة الشمالية للعراق.

وكُشف النقاب عن مصادر كردية قريبة من قيادة قوات البشمركة، والتي أفادت بأن قادة عسكريين أمريكيين اجتمعوا مع ضباط من قوات البشمركة وتباحثوا سويماً بشأن مستقبل الدور الذي يمكن أن تطلع به المليشيات الكردية في صفوف الجيش العراقي الجديد، حيث تعرض المجتمعون إلى مسألة تشكيل وحدات خاصة من البشمركة النظامية لتولي مهام حماية الحدود العراقية من جهة الشمال مع دول الجوار، فضلاً عن بحث سبل ضم عدد من القادة العسكريين بقوات البشمركة أو بعض الضباط الأكراد الذين كانوا ضمن صفوف الجيش العراقي السابق. ومما يؤكد ذلك أن قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني كانت قد عقدت سلسلة من الاجتماعات قبل صدور قرار "بريمر" بتشكيل الجيش بأيام معدودة مع القادة العسكريين لقوات البشمركة، واتفق الجانبان على إعداد بعض القوائم التي تحتوي على أسماء عدد من القيادات العسكرية والسياسية الكردية، إلى جانب بعض الأكاديميين والإعلاميين البارزين بهدف التحضير لإحاقهم ضمن الجيش العراقي السابق، بينما أوقف بريمر رواتب الضباط والجنود ممن هم من غير الأكراد. (عبد الفتاح، 2003)

أما فيما يتعلق، بأجندة الولايات المتحدة الأمريكية - عسكرياً وأمنياً - لما بعد الغزو عام 2003، فإن إدارة بوش ولاسيما الأوساط المؤيدة في وزارة الدفاع الأمريكية تدعم إقامة كردستان مستقلة تكون لها بمثابة حاملة طائرات برية لتحقيق أهداف سياسية ولوجستية وعسكرية في مواجهة الدول المجاورة للعراق. وحتى لو تعذر إقامة مثل هذه الجزيرة الأمنية وسط محيط معادٍ لها، فإن الولايات المتحدة الأمريكية - كما إسرائيل - قد تكتفيان بكردستان ذات حكم ذاتي في عراق فدرالي يكون لهما فيه حضور ونفوذ وقواعد ومراكز ظاهرة أو مستترة، تساعد على خدمة سياستهما ومصالحهما داخل العراق، وفي الدول المجاورة. بمعنى آخر، تسعى الولايات المتحدة لإقامة قواعد عسكرية استخباراتية على أرض العراق، وفي حال إنشاؤها فإن حكومة موالية لأمريكا يعتبر أمر ضروري للمحافظة على هذه المنشآت وتقديم التسهيلات اللازمة لها. (تاير، 2004)

وأما الأهداف الأمنية للولايات المتحدة فلا تتفصل عن أهدافها العسكرية أو الأهداف الأخرى. بل كثيراً ما حاولت واشنطن تحقيق أهدافها المختلفة في نفس الوقت وبشكل متداخل، ومما يدل على ذلك عندما تم قمع التمرد الكردي في المحافظات العراقية الشمالية في مارس 1991، تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية وقوات التحالف الدولي إلى مجلس الأمن بمشروع لاستصدار القرار ( 688)، وذلك في 5 أبريل 1991، بتشكيل قوة لتوفير الحماية للأكراد، ومنذ تلك اللحظة، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تجنيد الأكراد بمستوياتهم المختلفة لمصلحة النفوذ الأمريكي في المنطقة، حيث استفادت واشنطن من حالة الفراغ السياسي، وكراهية الأكراد للنظام، وحاجتهم الماسة للمساعدات الاقتصادية. لذلك، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالعديد من الخطوات لتحقيق أهدافها الأمنية خدمة لتحقيق إستراتيجيتها في منطقة كردستان، ومن أهمها:

- نقل العشرات من المنشقين الأكراد إلى جزر المحيط الهادي، لتأهيلهم قبل نقلهم إلى الولايات المتحدة بهدف إعدادهم لتنفيذ مهام خاصة ضد النظام العراقي.

- مراقبة ومتابعة عن قرب عما يدور في أجزاء العراق, وتجميع المعلومات حول برامج التسلح, وصناعة الصواريخ. (عبد الفتاح, 2003)
- تقديم معلومات حول أسماء العلماء العراقيين في الجامعات ومراكز البحوث ممن لهم علاقة ببرامج التطوير والبحث العلمي العسكري.
- محاولة اختراق صفوف القوات المسلحة وخصوصاً العناصر الكردية والشيعية منها.
- الاتصال والتنسيق مع فرق التفتيش الدولية المشرفة على تفكيك برامج أسلحة الدمار الشمال واليورانيوم المنضب.
- مراقبة واشنطن عن كثب لميول بعض الجماعات الكردية المناهضة للتيارات الإسلامية الكردية والتي يمكن أن تلحق ضرراً فادحاً بالتعاون التقليدي بين أمريكا والأكراد.
- ومن المعروف أن الأحزاب الكردية الرئيسية تعارض الجماعات المتشددة, وفي هذا الإطار تخطط الولايات المتحدة لإقامة شبكة من القواعد العسكرية في منطقة كردستان. (براندون, 2006)
- وخصوصاً أن المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية تعكس الشعبية المتنامية للأحزاب الإسلامية الكردية مثل الاتحاد الكردستاني الإسلامي, وتنظيم أنصار الإسلام التابع للقاعدة في كردستان.
- ولا شك أن استئصال تيار الإسلام السلفي الجهادي يمثل نصراً لواشنطن, وللعديد من القوى العلمانية في كردستان العراق, لاسيما حزب الاتحاد الوطني بزعامة طالباني الذي شكل له هذا التيار السلفي هستيريا الخوف, وبذلك أخذ يقنع الإدارة الأمريكية بوجود صلة بين هذا التيار وجماعة القاعدة وخصوصاً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. (العداوي, 2003)

### 3.5 أدوات تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية

#### 1.3.5 الأداة الإعلامية

إن الإعلام لم يعد وسيلة لنقل الخبر، وتعميمه فقط، بل أصبح عملاً مؤسسياً لصنع الخبر وتهذيبه وتسويقه من ناحية ثانية، وإعادة صياغة مواقف الرأي العام لتكون أكثر تجاوباً مع الرسالة الإعلامية - الثقافية التي تتبناها الفئة الحاكمة في المؤسسة الإعلامية من جهة ثالثة. (ربيع، 1994) وفي الواقع أصبحت المؤسسة الإعلامية في الولايات المتحدة أهم من كلا الحزبين وأقدر منهما على قيادة الرأي العام وإعادة تشكيله.

فما هو الدور الذي لعبته الأداة الإعلامية في تنفيذ أهداف الإستراتيجية الأمريكية في كردستان؟ منذ إبريل 1991 قام الكونجرس الأمريكي بدعم إذاعة (العراق الحر) من العاصمة التشيكية (براغ) وهي إذاعة موجهة ضد النظام العراقي ورموزه، كما تمت العديد من الاجتماعات للمعارضة العراقية والكردية في بعض العواصم الأوروبية وخصوصاً لندن. (مخيمر، 1999) وكان يعرض مقاطع من هذه الاجتماعات عبر مختلف وسائل الإعلام الغربية ضمن سياق خطة مبرمجة وواضحة تهدف إلى تأليب الرأي العام الغربي على نظام الحكم في العراق والرئيس صدام حسين، في الوقت نفسه لم تتناول هذه الوسائل الإعلامية عما تعرض له الشعب العراقي كله من مآسي مدمرة جراء الحصار الطويل التي تم فرضه عقب انتهاء حرب الخليج الثانية.

هذا ولقد ساهمت وسائل الإعلام الأمريكية المختلفة في تسليط الضوء على منطقة كردستان وإبراز، بل وتضخيم ما تعرض له الأكراد على يد القوات العراقية، وبدأت ماكينة الإعلام اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية تعيد للذاكرة أحداث حلبجة في عام 1988، وأحداث قمع التمرد الكردي في العام 1991، بهدف صناعة الرأي العام الأمريكي وتهيئته مستقبلاً لتقبل أية إجراءات قد تتخذ ضد العراق. وهذا ما تم فعلاً فيما بعد، مع الأخذ بعين الاعتبار أن وسائل الإعلام الغربية عموماً لم تركز على ما اقترفته القيادتان الكرديتان أثناء صراعهما، وما تسبب ذلك من مقتل عشرات الآلاف من الأكراد



وبأيدي كردية. مثلما تجاهلت أيضاً الاعتداءات العسكرية والضربات الجوية المتكررة طوال فترة الحصار، وما أحدثته من دمار أصاب الإنسان والاقتصاد في العراق.

ونشطت الدبلوماسية والإعلام الأمريكي عندما سعت الإدارة الأمريكية لتوحيد صفوف الأكراد وإنهاء نزاعاتهم، ففي منتصف سبتمبر 1998 أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن مسعود البرزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، وجمال طالباني زعيم الاتحاد الديمقراطي الكردستاني سيلتقيان في واشنطن، وفعلاً التقت بهما وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت ومستشار الأمن القومي الأمريكي "صموئيل بيرغر"، وأعلن الناطق باسم وزارة الخارجية "جيمس روبن" أن أولبرايت أعربت للزعيمين الكرديين عن استمرار اهتمام الولايات المتحدة بأوضاع الأكراد وجميع سكان شمال العراق، واعتبرت الزعيمين يمثلان الأصوات الحقيقية للشعب العراقي ومصالح ملايين الأكراد في العراق، وأن المباحثات مع الزعيمين تناولت الوضع في العراق والمناخ الأمني والسياسي في كردستان، والاحتياجات الأمنية وبرامج المساعدات الإنسانية لسكان شمال العراق. (مخيمر، 1999)

وهدفت الولايات المتحدة إلى حل المشاكل بين الحزبين ووضع جدول زمني لتنفيذ وإحياء "الإدارة الكردية الموحدة" والدعوة إلى انتخابات وتقاسم العائدات وضمان حماية حدود شمال العراق وأمنه. أما الاتفاق بين الزعيمين الكرديين في واشنطن في سبتمبر 1998 فقد تم حول ثلاث أمور هي:

- التأكيد على وحدة وتماسك أراضي العراق.
  - الاتفاق ليس ضد مصلحة أية دولة في المنطقة، بل هو اتفاق سياسي يهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة ويساعد كل جيران العراق.
  - من الأهمية أن يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بشكل جاد ومشترك.
- وفي سياق رد مسعود البرزاني في أعقاب توقيع الاتفاق قال: "يجب أن ننفذ ما اتفقنا عليه بدقة... شعبنا يتطلع إلى النتائج، وما قمنا به يضمن مستقبلاً مشرفاً له، وأريد أنؤكد حرصنا على وحدة

العراق، وما قمنا به ليس ضد مصلحة أي دولة في المنطقة، بل هو لحل المشكلة، وأن الاتفاق يتضمن جدولاً زمنياً لاتخاذ الخطوات اللازمة لحل الخلافات مع طالباني، وأتوقع أن تجري محاولة لتشكيل حكومة موحدة للتحضير للانتخابات مع تشكيل لجنة مشتركة تتولى تنفيذ الاتفاق". (مخيمر، 1999)

كما صرح طالباني بنفس المضمون مؤكداً على نقاط الاتفاق الثلاث التي تم ذكرها.

وعندما تأزمت الأمور نهاية العام 1998 بين بغداد وواشنطن، وتهديد بغداد بأنها ستوقف التعاون مع فرق التفتيش (يونسكوم) وطرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والدعوة العراقية لمجلس الأمن بالتراجع عن القرار ( 1194 ) الصادر في سبتمبر 1998 والقاضي بتجميد المراجعة الدورية لرفع الحظر عن العراق، حينها لجأت واشنطن إلى الورقة الكردية بابتزاز العراق، لذا أعلنت بأن العراق له علاقة بتنظيم القاعدة (Djerejian, 2002)، واتهمت وسائل الإعلام الأمريكية العراق بتقديم تدريبات لأعضاء القاعدة على استخدام أسلحة كيميائية. والجدير ذكره أن ضباط من وكالة الاستخبارات الأمريكية كانوا يقيمون في منطقة كردستان العراق ويتابعون الشأن العراقي عن كثب، كما تم تليفق تقارير تفيد ذلك مستغلين ما تعرضت له حلبجة عام 1988. (عبد الشافي، 2003)

ومنذ عام 2001 بدأت الولايات المتحدة تحركاً دبلوماسياً نشطاً ملازماً لحملة دعائية واسعة هدفت إلى طمأنة الأكراد والاستعداد لضمان الأمن في الإقليم وكان على رأس هذه الحملة "رايان كروكر" مساعد نائب وزير الخارجية. (راشد، 2001)

أما فيما يتعلق بحرب الخليج الثالثة والغزو في مارس عام 2003، فقد أخذت الآلة الدعائية الأمريكية تروج بأن الشعب العراقي سوف يستقبل القوات الأمريكية بالورود بالرغم من أن بعض استطلاعات الرأي العام المستقلة أظهرت أن 2% فقط من العراقيين ينظرون إلى الولايات المتحدة بوصفها قوة تحرير. (بولك، 2004). وأدارت إعلاماً مبرمجاً بشكل محكم عندما فرضت على وسائل الإعلام

ومراسلي الفضائيات والتلفزة بملازمة الدبابات الأمريكية, وعدم الإدلاء بأي تصريحات أو نشر مادة إخبارية حول مجريات الحرب بدون مراجعة الناطق الإعلامي للجيش الأمريكي.

### 2.3.5 الأداة الاقتصادية

مما لا شك فيه أن الأداة الاقتصادية من الأدوات الهامة والفعالة التي تلجأ لها الدول من أجل تحقيق أهداف استراتيجياتها الخارجية, ولما تنوعت طرق الاعتماد على هذه الأداة, فقد اعتمدت عليها الولايات المتحدة بهدف تحقيق استراتيجياتها في منطقة كردستان العراق, فتارة كان لها شقاً سلبياً, وتارة شقاً إيجابياً, وذلك تبعاً لأجندة الإدارات الأمريكية المتعاقبة. وللوقوف على مدى فعالية الأداة الاقتصادية - بشقيها السلبي والإيجابي - لابد من استعراض المواقف الآتية:

- عندما بدأ التمرد الكردي الذي تم بتشجيع صريح من الرئيس الأمريكي بوش عام 1991, والذي دعا الأكراد للتمرد ضد نظام الرئيس صدام حسين, فكانت انتفاضة مارس/ أبريل 1991, وعندما تم سحقها من قبل الجيش العراقي اكتفت الولايات المتحدة بمساعدة الأكراد في الكارثة التي ألمت بهم عن طريق عملية واسعة لتقديم المساعدة لحوالي 400 ألف لاجئ عند الحدود التركية - العراقية, وتطبيق الاقتراح البريطاني بإنشاء مناطق عازلة تكون ملاذاً للاجئين أو "جيوب آمنة" للأكراد داخل العراق. وقد اتضح حجم المساعدات الأمريكية عندما صرح "بوب هل" المتحدث باسم البنتاجون في 19 إبريل 1991 والذي أورد فيه مشاركة 5600 عسكري أمريكي في تلك الجهود, وصرح أيضاً: "أن 292 طناً من المواد الغذائية والمعدات قد أقيمت للاجئين في غضون 24 ساعة وأن الوزن الإجمالي لها بلغ 1854 طناً". (مخيمر, 1999)

ولكن من الملفت للانتباه, أن الولايات المتحدة لم تتدخل لاستصدار قرار من مجلس الأمن بإخراج المناطق الشمالية في العراق من تأثير العقوبات الدولية, ولكنها تركت الأمور على ما هي, واقتصر

دعم الأكراد على المعونات, بما يحقق توفير مستوى اقتصادي, ولكن في الوقت نفسه لا يمكنهم من امتداد نفوذهم, لذا لم يرفع الحظر على كردستان إلا في سبتمبر 1996.

- لكي تسير الولايات المتحدة قدماً في تحقيق أجندتها الإستراتيجية كانت دوماً تراقب مسألة عدم تمكين العراق من إعادة قدراته الاقتصادية, وعليه, فقد ساهمت بتاريخ 14/4/1995 في إصدار قرار من مجلس الأمن رقم ( 986 ) بالإجماع والقاضي بالسماح للعراق ببيع ما قيمته 2 مليار دولار من البترول خلال 6 أشهر, وهو المعروف باسم "النفط مقابل الغذاء" على أن يبدأ العمل بهذا النظام بمجرد أن يرفع السكرتير العام للأمم المتحدة تقريراً إلى مجلس الأمن يفيد بأن المفاوضات قد استكملت مع العراق في هذا الشأن.
- لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية راضية عن تصرفات الأكراد في معظم الأحوال وقد أدى ذلك إلى إظهار عدم رضاها وحجب المساعدات وخصوصاً خلال الصراعات الكردية - الكردية عام 1994, وخلال الصراع المتسع عام 1996, وتحديداً عندما لجأت قيادات الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني في أغسطس 1996 إلى الرئيس صدام حسين طالبة منه المساعدة في صراعها ضد منافسها التقليدي جلال طالباني زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني. (إبراهيم, 1999)

حينها نجحت الإدارة الأمريكية في إقناع بعض الفئات الكردية في سبتمبر 1998 للعمل سوياً في إدارة السلطة في الشمال, وقدم زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ "ترينت لوت", ورئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب "بنجامين جيلمان" تشريعاً يخول إدارة كلينتون لاختيار مجموعات كردية معارضة لتلقي مبلغ 97 مليون دولار. (Freedman, 1999)

- وقع الرئيس بوش في 20 مارس 2003 على قرار يقضي بمصادرة الأرصدة العراقية, لذلك أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية عن مصادرة 1.7 مليار دولار من الأرصدة العراقية المجمدة لدى

البنوك الأمريكية, بحجة أن واشنطن ستستخدمها لعملية إعادة إعمار العراق بعد الحرب. (علي,

2003)

كما أمهلت الحكومة الأمريكية العديد من المؤسسات المالية المتعاملة مع العراق مدة 72 ساعة فقط لتقوم بتحويل الأرصدة العراقية لديها إلى حساب خاص في البنك الفدرالي الأمريكي.

### 3.3.5 الأداة العسكرية

تلجأ الدولة إلى التلويح باستخدام الأداة العسكرية فعلياً, من أجل تحقيق أهدافها وخصوصاً عندما

تستنفذ بقية الوسائل, على اعتبار أن الحرب هي آخر صيغة من صيغ الإفادة من القوة العسكرية.

إن ظاهرة الاعتماد على القوة المسلحة كأداة من أدوات السياسة الخارجية للدول هي قائمة, كما

تستخدم هذه الأداة على مظهرين وهما: (النبراوي ومهنا, 1985)

المظهر الأول: التهديد باستخدام القوة المسلحة لإجبار دولة ما على الرضوخ والتسليم بأهداف سياسة الدولة التي بادرت بالتهديد.

المظهر الثاني: الاستخدام المادي أو الفعلي للقوة المسلحة في الدفاع عن مصالح الدولة.

ولقد تعددت أشكال استخدام القوة المسلحة, ومن ضمنها: غزو ومهاجمة أراضي دولة عن طريق

القوات المسلحة, والقصف والحصار, واستخدام أراضي دولة ثالثة تسمح باستخدام أراضيها, وإرسال

عصابات أو جماعات مسلحة ينوبون عنها.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة استخدمت الأشكال المذكورة كلها بهدف تحقيق أهدافها المعلنة منها

والغير معلنة. (Djerejian, 2002)

فبتاريخ 1993/1/13 أعلنت الحكومة الأمريكية أن الطائرات الحربية الأمريكية قامت بغارات على

الأراضي العراقية رداً على انتهاكات العراق لشروط وقف إطلاق النار في حرب الخليج, وذلك بالرغم

من تراجع العراق عن نشر صواريخه في المنطقة المحظورة.

منذ عام 1991 رابطت القوات الأمريكية في الأراضي التركية للإشراف على استمرار الوضع القائم في شمال العراق، وفي الزيارات التي يقوم بها المسئولون الأمريكيان إلى كردستان بين الفينة والأخرى، ولقائهم بالقيادات الكردية وتقديم المساعدات العسكرية لزيادة فعاليتهم في التمرد. (Gunter, 1996) وبتاريخ 3 سبتمبر 1996 نفذت الولايات المتحدة تهديداتها بمعاينة النظام العراقي بحجة اجتياح قواته لمدينة أربيل واختراقها منطقة الحظر الكردية المفروضة من قبل مجلس الأمن شمال خط عرض 36 °. حيث وجهت الولايات ضربة صاروخية للقوات العراقية الموجودة في شمال العراق وشملت أهدافاً عسكرية في وسط وجنوب العراق أيضاً.

وخلال العملية التي أطلقت عليها واشنطن اسم "ثعلب الصحراء" أعلنت وكالة الأنباء أن القوات الأمريكية أطلقت نحو 50 صاروخاً بعيد المدى من طراز "توماهوك كروز" من السفن الحربية الأمريكية المتواجدة في مياه الخليج، من عدد من قاذفات ب 52 التي أرسلت إلى المنطقة من قاعدة "جوام" الأمريكية في المحيط الهادي حيث قصفت سلسلة من المواقع العسكرية الواقعة جنوب خط العرض 32 °. (رجب، 1997)

كما أعلنت الولايات المتحدة أنه اعتباراً من يوم 1996/9/4 يبدأ العمل بقرار توسيع منطقة الحظر الجوي في الجنوب العراقي ليمتد من الحدود مع الكويت إلى الضواحي الجنوبية لبغداد عند خط العرض 33 جنوباً بدلاً من الخط 32 °. (رجب، 1997)

وعلى الفور أعلن الرئيس صدام حسين أن العراق يعتبر - منذ ذلك الوقت - منطقتي الحظر الجوي اللتين أقامهما الحلف في شمال العراق وجنوبه منتهيتان ولا وجود لهما، ودعا قواته إلى ضرب أي طائرة معادية.

وفي اليوم التالي أي بتاريخ 1996/9/5 وجهت القوات الأمريكية ضربة عسكرية ثانية للعراق بعد أقل من 24 ساعة من الضربة الأولى، وأطلقت 17 صاروخاً من طراز كروز، وقصفت الصواريخ في

الضربة الثانية منشآت عسكرية عراقية تقع أسفل خط عرض 33 جنوب العراق وهو الخط الجديد لمنطقة الحظر الجوي. (Dennis, Zunes, Honey, 2001)

وأعلن الرئيس الأمريكي بأن الهدف من الضربة هو تحجيم قدرة العراق على ضرب جيرانه، وتعزيز قدرة الولايات المتحدة على منع وقوع أعمال عنف وعدوان في المستقبل. وفي حقيقة الأمر، إن هناك أهدافاً أمريكية غير معلنة تكمن في إرهاب قوة الجيش العراقي وتدمير ما تبقى من آتة العسكرية، تمهيداً لتعظيم قوة البشمركة الكردية وتوسيع مناطق نفوذها، وإيجاد أماكن آمنة لتكون قواعد عسكرية ومراكز إمداد لوجستي لضباط أمريكيين متواجدين في كردستان منذ العام 1991.

ومنذ بدأ العدوان الأمريكي على العراق في مارس 2003 اعتمدت الولايات المتحدة على قوات البشمركة (مواجهو الموت) في المشاركة في القتال ضد الجيش العراقي الذي انسحب أمامهم للدفاع عن الموصل وكركوك، واحتلت قوات البشمركة المواقع التي انسحب منها الجيش العراقي في انتظار المعركة الحقيقية الأولى التي سيشارك الأكراد فيها والتي ستكون في كل من الموصل وكركوك، وتمثل أهمية خاصة للقوات الأمريكية لعدة أسباب منها: أن السيطرة على هاتين المدينتين يعني بداية السيطرة على مناطق سنية بعد أن انحصرت معارك الأيام الأولى بمناطق الشيعة في الوسط والجنوب، وبالتالي فإن الاستيلاء على المدينتين السنيتين سوف يسهل على الإدارة الأمريكية التعامل بشكل أكثر سهولة مع القوى العراقية المحسوبة على السنة. هذا بالإضافة إلى أن السيطرة على كركوك يعني السيطرة على الحقول النفطية والتي تسعى الولايات المتحدة للسيطرة عليها وتأمينها وهذا هو أحد الأهداف الخفية للإستراتيجية الأمريكية تجاه كردستان والعراق.

وشنت الولايات المتحدة حرباً نفسية ودعائية مكثفة أثناء الغزو من أجل محاولة إقناع أكبر عدد ممكن من القادة والضباط والجنود العراقيين بالاستسلام وعدم مقاومة قوات الغزو الأمريكية، مع

التركيز بصفة خاصة على تخويفهم من مغبة استخدام الأسلحة الكيميائية، وكان الهدف من وراء ذلك يتمثل في محاولة واشنطن تحقيق هدف غزو العراق بأقل تكلفة ممكنة من حيث الخسائر البشرية والمادية في صفوف قواتها المسلحة. (محمود، 2003)

لذلك اعتمدت أيضاً على إستراتيجية القوة الحاسمة أو مبدأ "باول" الذي يقوم على التدمير الشامل لقدرات الخصم، وبالتالي تم الاعتماد في بناء وتشكيل هيكل القوة العسكرية المخصصة لغزو العراق بصورة أساسية على عنصر السرعة وخفة الحركة والقدرة النارية العالية، وهو ما دعا الولايات المتحدة للاعتماد على الفرقة (101) المحمولة جواً والفرقة (82) للاقتحام الجوي وفرقة مشاة البحرية الأولى، وجميعها فرق سريعة الحركة لخوض المعارك الخاصة. (محمود، 2003)

#### 4.3.5 الأداة السرية

تعتمد الدولة على العمل والتخطيط السري والتنفيذ غير المعلن بغية تحقيق أهدافها، وترتكز من خلال هذه الأداة على جهاز الاستخبارات وإدارة شؤون التجسس، وقد يكون العمل السري ضرب مصالح اقتصادية أو عسكرية أو تجنيد عملاء، أو تجميع معلومات، أو بث إشاعات دعائية، وكثيراً ما تعتمد الدولة على الأداة السرية لشن حرب نفسية أو تستخدم من خلال الاتصال والتنسيق مع زعماء المعارضة داخل الدولة المستهدفة أو خارجها.

فقد لعب جهاز CIA دوراً في الاتصال بالضباط العراقيين الفارين من وحدات الجيش العراقي والذين انضموا إلى صفوف المتمردين الأكراد والشيعية إبان الانتفاضة في عام 1991.

وأفادت تقارير واردة عن وكالة الاستخبارات الأمريكية بأن محاولات عديدة للانقلاب على الرئيس صدام حسين ونظامه قد وقعت، ولكن تم إجهاضها وقمعها. كما أن أعداداً من الضباط العراقيين الفارين إلى معسكر "كافي قرجاله" قرب أربيل بشمال العراق وعلى بعد 15 كم من المواقع العسكرية العراقية بالموصل قد تضاعفت بشكل ملحوظ خلال سنوات التسعينات والحصار، حتى أن قائد هذا



المعسكر المقدم "فيصل قادر عبد الله" وباقي زملائه ورفاقه في قوات البشمركة كانوا في الأصل ضباطاً بالجيش العراقي، وقاموا بالفرار منه والالتحاق بصفوف البشمركة في العام 1999. (عبد الفتاح, 2003)

لقد تم التنسيق بين قيادات عسكرية في الداخل مع تنظيم أحمد الجلبي رئيس المؤتمر الوطني العراقي لمحاولة انقلاب في العام 1995 بمساندة ودعم الاستخبارات الأمريكية. ومن الجدير ذكره، أن الجلبي كان المرشح المفضل لدى زمرة المحافظين الجدد التي رسمت سياسة إدارة بوش الابن نحو العراق. فقد عمل الجلبي انطلافاً من لندن وكردستان، وقاد مجموعة تمويلها المخابرات المركزية الأمريكية وتدعى "الوفاق" لتنفيذ هجمات ضد الحكومة المركزية ببغداد، وكانت إحدى هجماتها تفجير حافلة مدرسية كان بها عدداً من الأطفال. (بولك، 2004)

كما اتصلت CIA بعناصر من الحرس الجمهوري للقيام بانقلاب على الرئيس صدام حسين وكان من أبرز هذه المحاولات تلك التي جرت وقائعها في العام 1999 عندما حاصرت جماعات من الحرس الجمهوري قصر الرئيس صدام في بغداد ومنزله في بلده ومسقط رأسه "تكريت" مطالبين الرئيس بتسليم السلطة. (عبد الفتاح, 2003)

وفي يناير 1999 عُين "ألبرايت فرانك" من قبل وزير الخارجية الأمريكي ليكون ممثلاً خاصاً للمجموعات العراقية المعارضة، وتم الإعداد عن أسماء ست مجموعات معارضة وتلقت مبلغ 97 مليون دولار كمساعدة أمريكية تحت قانون "تحرير العراق". (Freedman, 1999)

ومن خلال التواجد الاستخباري الأمريكي في منطقة كردستان أخذت الولايات المتحدة بتجميع معلومات حول معنويات الجيش وخصوصاً فرق الحرس الجمهوري ومدى قدراتها القتالية وأدائها العملي، للدرجة التي حصلت على معلومات مفادها عزوف الشباب العراقي بما فيهم التكريتيون عن

الإقبال على التطوع والالتحاق بقوات الحرس الجمهوري في الآونة الأخيرة رغم الامتيازات والمزايا الهائلة التي تقدم لأفرادها.

كما تم الاتصال ببعض ضباط في القوات المسلحة العراقية، وبالتالي في تدشين قنوات للاتصال المباشر وغير المباشر بين مسؤولين أمريكيين وقيادات عسكرية عراقية وإقناعها بالانشقاق والتعاون مع قوات التحالف نظير مكافآت سياسية وامتيازات في مرحلة ما بعد صدام. وتمت اتصالات سرية أجرتها وكالة CIA مع قيادات عسكرية عراقية عبر وسطاء يعملون لحساب أجهزة استخبارات عربية، ولكن بعض من هذه الاتصالات لم يكلل بالنجاح. (عبد الفتاح، 2003)

أما فيما يتعلق بحرب الخليج الثالثة وغزو العراق في مارس 2003، فقد اعتمدت الولايات المتحدة على إستراتيجية الصدمة والترويع بعدما تمكنت من المعرفة الكاملة بالخصم والبيئة، بما يشمل ذلك من المعرفة الكاملة بالعمليات الذهنية والمنظومات القيمة لقادة الخصم وجماهيره والسرعة في جميع مراحل العمل العسكري سواء في المناورات والتحركات داخل الميدان أو الاستيلاء المسبق على المواقع، أو القيام بالعمليات المضادة للعدو وبراعة التنفيذ على النحو الذي يؤدي الخصم. (محمود، 2003)

وتمت هذه الخطة في ضوء معلومات استخباراتية حصلت عليها وكالة CIA من ضباط عراقيين كبار مفادها، أن الرئيس صدام حسين وكبار مساعديه يجتمعون في مكان خاص جنوب بغداد. أما في المنطقة الشمالية فقد اعتمدت الإستراتيجية الأمريكية على تنفيذ عمليات إنزال لقوات خاصة محدودة لا تزيد عن ألف فرد ممن شاركوا بعد ذلك في الهجمات التي قامت بها القوات الكردية على القوات العراقية في تلك المناطق. وفي 28 فبراير عام 2003 تمت إتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا مفادها، أن تقوم واشنطن بمد البشمركة الكردية بالأسلحة الخفيفة- عبر تركيا- والعمل على تجميع صفوفهم بعد انتهاء القتال. (Oslon, 2005)

### 5.3.5 توظيف المنظمات الدولية والإنسانية

مما لا شك فيه أن الدولة تسعى إلى توظيف المنظمات الدولية والإنسانية على اعتبار أنه يمكن أن تستثمر كأداة من أدوات تحقيق أغراض إستراتيجيتها الخارجية، ويتوقف قدرة الدولة على ذلك مع حجم قدراتها الداخلية ومكانتها الإقليمية والدولية وطبيعة التوازنات القائمة. (سرور، 2002)

فعقب الحرب على العراق عام 1991، بدأت الولايات المتحدة بتصعيد ضغطها السياسي على العراق ودفعت مجلس الأمن الدولي إلى إصدار القرار ( 688 ) في إبريل 1991، والذي دعا إلى احترام حقوق الإنسان للأكراد، ومع أن القراءة الأولية لفقرات القرار لا تشير إلى ما يمكن اعتباره مساساً بسيادة العراق ووحدته الوطنية، وإنما طلب من الحكومة العراقية أن تسمح بوصول المنظمات الإنسانية إلى جميع ممن يحتاجون المساعدة في كافة أرجاء العراق، إلا أننا نجد أن الولايات المتحدة تدخلت عسكرياً في شمال العراق تحت واجهة القرار ( 688 ) وبدعوى إقامة مناطق آمنة لحماية الأكراد العراقيين وتقديم المساعدة اللازمة لهم. (Martyrs, 1996)

ومن الجدير ذكره، أنه صدر عن مجلس الأمن الدولي نحو 30 قراراً منذ الغزو العراقي للكويت في 2 أغسطس 1990 وحتى العام 1994، وشكّلت القرارات الدولية سوابق خطيرة ترتب عليها التزامات بعيدة المدى بحيث وضعت العراق من الناحية الفعلية خارج العلاقات الدولية الطبيعية، بمعنى أن القرارات الدولية وضعت العراق في عزلة دولية خانقة. (شعبان، 1994) كما ساهمت في تدمير منشآته النووية واستمرار العقوبات الاقتصادية واحتواء العراق، وكان لواشنطن دوراً فاعلاً في الضغط باتجاه إصدار هذه القرارات. (رجب، 1997)

واستطاعت الولايات المتحدة استغلال الظروف الاستثنائية التي هيئتها لها أحداث حرب الخليج الثانية للحصول على تفويض من الأمم المتحدة بالإدارة المنفردة للأزمة تحت مظلة الشرعية الدولية، وأصبح من المتعذر عدم تبني الموقف الأمريكي تجاه العراق باعتباره موقفاً معبراً عن الشرعية الدولية.

أعلنت الولايات المتحدة رفضها القاطع لتحديد جدول زمني لرفع العقوبات الدولية عن العراق، واختلفت علناً في جلسة مجلس الأمن مع روسيا حول مبادرة وزير الخارجية الروسي "أندريه كوزيريف" المقدمة بتاريخ 17/10/1994 إلى مجلس الأمن، وجوهر هذه المبادرة الربط بين استعداد العراق للاعتراف بالحدود الدولية للكويت وبين رفع العقوبات، كما ركزت واشنطن على ضرورة امتثال العراق لجميع قرارات مجلس الأمن، وعدم مكافأة العراق على التهديدات التي يواجهها. (رجب، 1997)

وجاء تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر في عام 1998 عدم امتلاك العراق للسلح النووي، وقال الخبراء الدوليين التابعين للوكالة أنهم لم يجدوا حتى تلك اللحظة أية أدلة تثبت بأن العراق حقق تقدماً ما في مجال إنتاج السلح النووي، وفي 31 يوليو عام 2002 أعلن الدبلوماسي السويدي "رولف ايكيوس" رئيس فريق المفتشين الدوليين في العراق في حديث له مع إذاعة السويد: "أن الولايات المتحدة كانت تسعى للتأثير على عمل المفتشين الدوليين، وتوخت تحقيق مصالح معينة ومن ضمنها جمع المعلومات حول الرئيس صدام حسين وأفراد حاشيته، والتي يمكن استخدامها لتوجيه ضربة إلى العراق". (بريماكوف، 2004)

ولعب "باتلر" رئيس اللجنة الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشمال في العراق دوراً في استفزاز القيادة العراقية بدعم من واشنطن والتي كانت تهتم بعدم إغلاق هذا الملف بالرغم من التزام العراق بتنفيذ القرارات الخاصة بذلك، بل كان باتلر يسعى لتحويل أعمال التفتيش إلى مستوى الرقابة. (بريماكوف، 2004)

وسعى "باتلر" أيضاً إلى عدم إغلاق ملف الصواريخ العراقية مع أنه أقر لوزير الخارجية الروسي آنذاك "بريماكوف" بأنه لم يتبق أي محرك واحد للصواريخ أو أي رأس قتالي له، إلا أن باتلر قال لبريماكوف، اتفقوا مع الولايات المتحدة وبعد ذلك سنغلق الملف، وقد تعزز موقف باتلر عندما قال:

"يجب على العراق أن يحاسب ليس على خطوات بل دفعة واحدة حول جميع المؤشرات, أي الملفات:

النووي والصاروخي والكيميائي والجراثومي. (Djerejian, 2002)

ومن الجدير بالذكر أن المنظمة الدولية أكدت على أن تقوم هي بتوزيع الغذاء ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء "في المحافظات الشمالية الثلاث التي يسيطر عليها الأكراد عن طريق الوكالات التابعة لها, ولضمان ذلك اضطر العراق للتوقيع في 1996/5/21 على نص مذكرة للتفاهم مع المنظمة الدولية يتم بموجبها اختيار مصرفاً دولياً كبيراً يفتح فيه حساب ضمان لتمر عبر نقاط محددة وبمراقبة الأمم المتحدة, وينبغي أن توافق اللجنة على تصدير النفط عبر نقاط محددة وبمراقبة الأمم المتحدة, وينبغي أن توافق اللجنة على كل عملية لتصدير النفط أو المنتجات النفطية. وتقدم الحكومة العراقية طلبات الشراء للمنتجات الإنسانية مباشرة من الجهات المزودة باستثناء شراء المواد المخصصة للمحافظات الكردية الثلاث (أربيل, دهوك, السليمانية)

وعلى الدول المصدرة أن تعرض على لجنة العقوبات الوثائق اللازمة بما في ذلك العقود المتعلقة بكل شحنة, بمعنى أن يتم التوزيع في المحافظات الكردية عن طريق البرنامج الإنساني للأمم المتحدة باسم الحكومة العراقية, أما الأمم المتحدة فهي التي تحدد عدد الأعضاء المكلفين بعملية المراقبة, وأن يتمتعوا بحرية كاملة للحركة في ممارسة وظائفهم, ويحق لهم الدخول إلى العراق والخروج منه بحرية, وعلى الحكومة العراقية أن تؤمن لهم تأشيرات الدخول بسرعة وبدون أية معوقات. ويتمتع موظفو الأمم المتحدة والمفتشون المستقلون والخبراء الفنيون والمختصون والآخرين الذين يعينهم الأمين العام في إطار تطبيق هذا القرار (986) الخاص بالنفط مقابل الغذاء. (Djerjian,2002)

وعندما فشلت الولايات الأمريكية - سياسياً - في إقناع المنظمة الدولية بضرورة الاستناد إلى القوة, حينها توجهت كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكي السابقة في سبتمبر 2002 إلى مجلس الأمن الدولي قائلة: "إن على مجلس الأمن أن يكون مستعداً للتحرك ضد العراق" كما وجهت تحذيراً

إلى الأمم المتحدة ذكّرت فيه: "أن عليها إذا كانت لا تريد أن تتحول إلى عصابة أمم عليها أن تتصرف إزاء التهديدات التي يشكلها النظام العراقي، وإلا فإن واشنطن تحتفظ لنفسها بحق التصرف دفاعاً عن مصالحها". (عبد الشافي, 2003)

يتضح مما سبق، أن الأزمة العراقية أوضحت أن دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين لم يكن فاعلاً، وإنما كان امتداد لحالة الضعف التي أصابت أداء المجلس منذ عام 1945 وحتى الآن، كما أوضحت أن المجلس هو متغير تابع يتأثر سلباً أو إيجاباً بالنظام الدولي كمتغير مستقل. (Glennon, 2003)

وبالتالي يمكن القول، أن الولايات المتحدة نجحت في توظيف المنظمة الدولية لتحقيق أهداف إستراتيجيتها في العراق، وأن نمط تعامل المجلس مع الأزمة قد تراوح بين التوظيف والاستبعاد وفقاً لتفاعلات النظام الدولي. (أحمد, 2003)

### 6.3.5 الخلاصة

لقد تناول هذا الفصل من البحث أهداف وأدوات تنفيذ الاستراتيجيات الأمريكية تجاه العراق عموماً، وكردستان على وجه التحديد. أما فيما يتعلق بالأهداف فأوضح البحث أن الولايات المتحدة الأمريكية تمكنت إلى حد كبير من تحقيق هذه الأهداف، فنظراً لإمكاناتها الهائلة وتفردتها في صياغة هيكل النظام الدولي بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة، وبسبب حالة الضعف الشديد الذي أصاب الجسد العربي وإطاره الإقليمي، وضياع القدرات العسكرية العراقية، فضلاً عن تقلص نفوذ المنظمة الدولية، ساهم ذلك في النجاح الأمريكي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً وذلك خلال الفترة 1991-2003. هذا وتمكنت الولايات المتحدة من الاعتماد على العديد من الأدوات - الوسائل - بغية تحقيق أهدافها، بحيث تميزت بقدرة كبيرة في استثمار هذه الأدوات وتسخيرها، مع الاستفادة من الوضع

العراقي الداخلي ومن البيئة المعادية له والمتمثلة بدول الجوار, بالإضافة إلى التراجع الواضح في أداء  
وقدرات المنظمة الدولية والتي أضحت متغير تابع ليس إلا.

## الفصل السادس

تداعيات الإستراتيجية الأمريكية داخلياً وإقليمياً

## الفصل السادس

### تداعيات الإستراتيجية الأمريكية داخلياً وإقليمياً

#### 1.6 المقدمة

إن السياسة الأمريكية - صنعاً وتنفيذاً - تجاه كردستان العراق لم تخدم توجهات صناع القرار والنخبة المتنفة وأصحاب المصالح في الولايات المتحدة فحسب، بل ترتب عليها تداعيات حساسة في المنطقة العربية ودول الجوار، إما سلباً على بعض الأطراف أو إيجابياً على أطراف أخرى. لذا سيتم في هذا الفصل استعراض تداعيات الإستراتيجية الأمريكية على واقع الدولة العراقية والأمن القومي العربي عموماً، كما سيتم التطرق إلى مدى استفادة كل من إسرائيل وتركيا من جراء ذلك، بالإضافة إلى تداعياتها على إيران كدولة تسعى لأن تكون لاعب إقليمي فعال في المنطقة.

#### 2.6 زعزعة الاستقرار الداخلي وتراجع قوة الدولة العراقية

في ضوء ما استعرضه البحث، فإن الولايات المتحدة نجحت في تحقيق أهداف إستراتيجيتها في كردستان العراق منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي وحتى احتلال العراق عسكرياً منذ مارس 2003، معتمدة بذلك على العديد من الأدوات، ومستغلة حالة التمزق العربي وضعف إطاره المؤسساتي، وطبيعة الارتباك في النظام الدولي والمنظمة الدولية أيضاً، ولكن هذا النجاح الذي تم تحقيقه كان نتيجة حتمية لطبيعة الدور الأمريكي في زعزعة استقرار العراق داخلياً.

فمنذ حرب الخليج الثانية عام 1991 تمكنت قوات التحالف الغربي من تدمير أكثر من 80% من القدرات العسكرية العراقية، (سرور، 2003) وتدمير البنية التحتية الاقتصادية، كما أدى نشوب التمرد الكردي في الشمال، والشيعي في الجنوب إلى تدمير معظم مؤسسات الدولة مما ألقى بظلاله عبئاً آخرًا على كاهل الدولة بحيث لم تعد قادرة على إعادة بناء ما تم تدميره حتى سقوط الدولة في 2003.



أما العقوبات المفروضة على العراق من قبل مجلس الأمن الدولي بعد غزو الكويت، فقد جعلت العراق أمام مهمة اقتصادية ضخمة، ومن الصعوبة بمكان تصور الكيفية التي يستطيع فيها إعادة اكتساب المبادرة والتخطيط أو رسم مستقبله الاقتصادي، وقد قدرت التعويضات الواجب دفعها حوالي 100 مليار دولار. (النصراوي، 1995)

ناهيك عن الديون الخارجية على العراق والتي قدرت بـ86 مليار دولار عام 1990. وكان لفرض حظر الطيران في الشمال والجنوب العراقي، وبالتالي عدم قدرة الدولة العراقية على الاعتماد على السلاح الجوي سبباً في إضعاف قبضة الدولة - أمنياً وعسكرياً - على العديد من المحافظات ذات العداء التاريخي مع النظام العراقي. مما حقق فرصة سانحة أمام الطموح الإيراني في الجنوب الشيعي، ودعم طهران للمليشيا المسلحة التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وهذا ما ثبت فعلاً منذ الغزو الأمريكي عام 2003. أما في المنطقة الشمالية - فمنذ تدشين ما يسمى بالمناطق الآمنة للأكراد، ازداد النشاط الاستخباراتي الأمريكي والإسرائيلي في منطقة كردستان، وأخذ رجال الأمن والضباط الإسرائيليين بالتواجد المستمر في كردستان وبالتنقل الحر من تل أبيب إلى أنقرة إلى أربيل والسليمانية. (عبد الناصر، 1999)

ولما سعت الولايات المتحدة إلى استنزاف قوة الدولة العراقية - خلال التسعينات والحصار - بحيث تجعلها غير قادرة على إعادة بناء اقتصادها الداخلي أو تحديث مؤسساتها وقواتها العسكرية، تعمدت واشنطن قصف المنشآت العراقية المدنية والعسكرية خلال الأعوام 1993، 1994، 1996، 1998 بصواريخ توماهوك وعبر الطيران الجوي البريطاني والأمريكي.

في الوقت نفسه، اعترضت الولايات المتحدة بقوة أي محاولات إقليمية أو دولية مطالبة بالتخفيف من حدة الحصار أو إنهائه بالرغم من إقرار المفتشين الدوليين بالتزام العراق فيما يتعلق بتدمير أسلحة الدمار الشامل لديه، وتدمير مصانع الصواريخ.

وعندما تعرضت الولايات المتحدة لأحداث 11 سبتمبر عام 2001، قامت بتصنيف العراق ضمن ما يسمى بدول "محور الشر" وألصقت به تهمة الإرهاب، وعلاقاته بجماعة القاعدة وأسامة بن لادن. (أحمد، 2002)

وعلى الصعيد التركي بدأت أنقرة بممارسة سلوكاً خارجياً تجاه شمال العراق مفاده، اختراق المنطقة - بسبب الفراغ السياسي والأمني الناجم عن غياب الدولة المركزية - كما بدأت تساوم وتبتز بغداد من حين لآخر، سواء ما يتعلق بالمياه أو النفط وطرق مروره وهذا بالإضافة إلى تكثيف اتصالاتها بالأقلية التركمانية. (ديمتري، 2003)

وكان لاهتمام الدولة ببغداد دون غيرها من المحافظات والمدن الأخرى في عملية البناء أثناء الحصار، فقد ساهم في تعميق الكراهية وإضعاف المواطنة لدى شرائح كبيرة من المجتمع العراقي، وبالتالي هجرة أعداد كبيرة خارج العراق وبداية تشكيل لوبيات عراقية معارضة في أوروبا والولايات المتحدة، وتم استغلال بعضها من قبل أجهزة الاستخبارات الغربية، للحد الذي قامت بتقديم معلومات مهمة جداً عن العراق.

إجمالاً شكلت الأزمة العراقية ملمحاً جديداً في العلاقات السياسية الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر، كما قررت الحرب على العراق مصير العلاقات الدولية في عالم ما بعد انهيار القطبية الثنائية. فحققت قوات الاحتلال أهداف إستراتيجية مهمة لها تداعيات على واقع العراق ومستقبله، ومن أهمها: (فاروق، 2004)

- إسقاط النظام العراقي وحزبه.
- تشتيت الجيش العراقي.
- تدمير البنية التحتية العلمية للعراق، خاصة في مجال الصناعات العسكرية.
- استحضار رموز القوى السياسية العراقية من الخارج.

- الاستحواذ على النفط العراقي وهو الأضخم في العالم بعد السعودية وروسيا.

وفي حال نجاح السيناريو الهادف إلى تقسيم العراق إلى ثلاث أجزاء فإن ذلك سيؤدي إلى فقدان الأمة العربية أحد أقطارها الرئيسية وقوة عربية أساسية لا يستهان بها، وأن تتعرض البوابة الشرقية لجدار الأمن العربي لمخاطر إستراتيجية جسيمة، مما يؤدي إلى اتساع مساحة الفراغ الاستراتيجي للأمن العربي.

### 3.6 اختراق الأمن القومي العربي

لقد أدت نتائج الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990، ومن ثم نشوب حرب الخليج الثانية منذ مطلع عام 1991 إلى سقوط العراق كقوة عربية وإقليمية، وخروجه من حسابات التوازن الإقليمي والسياسي والعسكري، نتيجة إصابته بضعف عسكري وانهيار اقتصادي، وحصار طويل. كما ساعد ذلك على تشجيع القوى الإقليمية لمحاولات فرض النفوذ والهيمنة سواء من قبل إيران أو تركيا أو إسرائيل، بمعنى أن، هامش المناورة أمام النظام العربي أضحى ضيقاً في ظل تعاظم نفوذ دول التخوم بعد أزمة وحرب الخليج الثانية عام 1991. (أحمد، 1991)

وكان لفقدان المناعة الأمنية للعراق في مواجهة الجارتين الكبيرتين (تركيا وإيران) واللتين تمكنا من استغلال الحالة العراقية بعد الهزيمة لتحقيق مكاسب سياسية وإستراتيجية وبدأت طهران وأنفرة بإحياء دورهما واختراقهما للمنظمة، لذا قامت إيران بنشاط سياسي كبير في جنوب العراق من أجل تحقيق سيطرة شيعية في هذه المنطقة، بينما حاولت تركيا مد سيطرتها داخل الأراضي العراقية في الشمال بحجة سحق تمرد الأكراد، وإنشاء مناطق أمن ومناطق عازلة داخل الأراضي العراقية لحماية أراضيها من النشاط الكردي المضاد، وشن الهجمات العسكرية باستخدام الدبابات والطائرات ضد المناطق الكردية التي تضم الأكراد الأتراك.

تأسيساً على ما سبق، ونتيجة فقدان النظام العربي لمناعته وتراجع دوره بشكل واضح خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، أدى ذلك إلى ازدياد الهيمنة الغربية عموماً والولايات المتحدة خاصةً في المنطقة العربية، محاولة بذلك فرض أجندتها، فتارة تلوح بورقة الأقليات ليس في العراق فحسب، بل لبنان ومصر وتارة في شمال أفريقيا وأحياناً في جنوب السودان. وبدأ دور واشنطن واضحاً في فرض رؤية جديدة تتعلق بضرورة تغيير سلوك بعض الأنظمة العربية، مرتكزة بذلك على غياب الثنائية في النظام الدولي، هذا من جانب. والضغط من خلال صندوق النقد والبنك الدوليين من جانب آخر. وعليه فقد ازداد تدخلها في شأن التخطيط والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للعديد من البلدان العربية.

أما إسرائيل فتعاطم حدة سلوكها العدواني وبدأت تتنصل من التزامات واستحقاقات العملية السلمية مستثمرة حالة الضغط الشديد التي تتعرض له المنطقة العربية. وبالنسبة للموقف العربي تجاه الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، فإن عدم التزام دول الجامعة العربية بالدفاع عن العراق ومعاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة التي صدقت عليها جميع الدول العربية، حيث نصت المادة الثانية من المعاهدة في حالة تعرض أي من الدول العربية إلى اعتداء مسلح عليها ما يلي: "تعتبر الدول المتعاهدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر أو على قواتها اعتداءً عليها جميعاً، ولذلك فإنه عملاً يحقق الدفاع الشرعي، وأن يتم الالتزام بمعونة الدولة المعتدي عليها، وأن تتخذ على الفور جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء لإعادة الأمن والسلام. (حسيب، 2004)

ولكن في الواقع لم يُبادر أي من الأطراف العربية بتنفيذ التزاماته تجاه العدوان على العراق، أو المشاركة في رد الاعتداء الأجنبي، بل تعدى الأمر إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث أن الحرب قد نفذت برأً وبحراً وجواً من أراضي وموانئ وقواعد عربية في الخليج وبأسلحة وعتاد انتقل من موانئ عربية.

وهنا، يبدو أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر جعلت دول الخليج تجد نفسها بأن تكون مضطرة للانضمام للحملة الأمريكية ضد ما يسمى "بالإرهاب"، وبالتالي تقديم كل التسهيلات العسكرية واللوجستية اللازمة، بالرغم من تنامي المطالب الشعبية الراضية للوجود الأمريكي والأجنبي عموماً في المنطقة وللسياسات الأمريكية إزاء المنطقة العربية. (العيسوي، 2005)

ومن هنا اضطرت دول الخليج للتعامل بإيجابية مع التصعيد الأمريكي على العراق، إلى أن تم الغزو واستندت في تبرير موقفها من الحرب على العراق إلى الاتفاقيات الأمنية والدفاعية التي سبق وأن وقعتها مع الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية، فحرصت على إظهار تقديمها للتسهيلات العسكرية على أنه يأتي في إطار احترام تعهداتها وتعاقدها المسبقة. فالكويت اعتبرت مشاركتها في الحرب نوعاً من "رد الجميل" للولايات المتحدة التي قادت حرب تحريرها عام 1991، أما السعودية فاعتبرت أن الإطاحة بالرئيس صدام حسين ونظامه سيؤدي إلى زوال المبرر لوجود القوات الأجنبية في المنطقة. أما قطر فهدفت من وراء مشاركتها إلى طرح نفسها كحليف استراتيجي لواشنطن، وذلك في إطار منافستها للسعودية على القيادة الإقليمية. (العيسوي، 2005) بينما الإمارات والبحرين وسلطنة عمان، فإن مشاركتها جاءت في إطار الرغبة في تدعيم علاقاتها الدفاعية والأمنية مع الولايات المتحدة للدفاع عنها في مواجهة أية تهديدات مستقبلية محتملة.

إجمالاً، إن احتلال العراق أسهم في تعاظم المخاطر الداخلية التي تواجه دول مجلس التعاون وأدى إلى تنامي خطر الجماعات الأصولية.

#### 4.6 تحقيق المصالح الإستراتيجية لإسرائيل وتركيا

نظراً للعلاقة الإستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، هذا من جانب. واعتبار تركيا عضواً في حلف الأطلسي والمنظومة الإستراتيجية عموماً، فإن تل أبيب وأنقرة استفادتا بشكل نسبي

ومتفاوت - من النجاح الذي حققته الولايات المتحدة في المنطقة. وللوقوف على حجم الاستفادة والمكاسب التي حققتها كل من إسرائيل وتركيا، قام البحث باستعراض ذلك على النحو التالي:

#### 1.4.6 إسرائيل

منذ نهاية 1990، حصل تحرك إسرائيلي مكثف وسريع في تقديم دعم واسع النطاق للفصائل الكردية المتمردة ومن أبرزها:

- بدأت الاتصالات بالفصائل الكردية بهدف إعدادها عسكرياً والقيام بدور هام في المنطقة الشمالية، بمجرد بدأ الحرب تدفقت الأسلحة للفصائل الكردية من إسرائيل - عبر الأراضي التركية - ومن بينها كل أنواع المدفعية وصواريخ ستنجر مستغلة بذلك انشغال القوات العراقية، ويعترف الباحث الإسرائيلي أورى جوربائيل، بأن الدعم الإسرائيلي للأكراد في شمالي العراق، بلغ أقصى حدوده في فترة الحرب الأمريكية على العراق عام 1991. (جوربائيل، 1992)
- طورت إسرائيل دعمها للأكراد في بداية عام 1992 حيث شكلت الفصائل الكردية جيشاً قوياً ومجهزاً بأحدث الأسلحة ومدرباً من قبل كوادر إسرائيلية، ثم تشعب ذلك الدعم ليشمل مجالات مدنية، كالزراعة والمياه والتعدين. (الصالح، 1993)
- ذكرت مصادر غربية أن وفداً عسكرياً إسرائيلياً ضم 50 مسئولاً أمنياً قام بزيارة تركيا خلال شهر مارس 1995، حيث قدم هذا الوفد خبرته في عملية احتلال الجنوب اللبناني وإقامة ما يسمى بالحزام الأمني في جنوب لبنان، وكان هذا الوفد تحت تصرف تركيا لتستفيد منه في إقامة ما يسمى منطقة آمنة مماثلة في شمال العراق، وأن هذا الوفد قدم إلى الأتراك معلومات مهمة جمعها الموساد عبر عملائه في شمال العراق، وبعض المهاجرين اليهود الذين ساهمت الاستخبارات التركية في نقلهم إلى إسرائيل منذ مطلع العام 1995. (معوض، 1997)

- ساهم ضباط إسرائيليون في إدارة بعض المعارك التي شنها الأكراد ضد الجيش العراقي عام 1991, 1993, بل إن جهاز المخابرات التي أسسته حركة التمرد الكردي والمعروف باسم (البارستون) قد تأسس على يد ضباط إسرائيليين, وهذا ما أكده محمود عثمان أحد أبرز القيادات الكردية. (Koreshi, 1991)
- منذ منتصف التسعينات وخصوصاً بعدما اشتد الحصار على العراق تعاضم النفوذ الأمني الإسرائيلي في منطقة كردستان العراق, وبالتسويق مع جهاز الاستخبارات الأمريكي, فحالة الفراغ الأمني أضحت واسعة, وازدياد الخناق على بغداد زاد الأمور تعقيداً.
- تقوم إسرائيل بتدريب مغاوير الأكراد لتركيب المحسسات (Sensors) والأدوات الحساسة الأخرى بهدف مراقبة الوسائل النووية الإيرانية. (Hersh, 2004), وفي هذا الصدد كشفت صحيفة النيويورك عن وجود اهتمام إسرائيلي مكثف في شمال العراق, وجاء فيها: " أن جهاز المخابرات الإسرائيلي-الموساد- مشغول بالعمليات العسكرية السرية بين الأكراد والإيرانيين والسوريين, بالإضافة إلى تدريب مغاوير الأكراد". (الخليل، 2003)
- أما فيما يتعلق بالحرب الأمريكية على العراق, فإن إسرائيل تعتبر الرابح الأكبر, والمستفيد الأول, عموماً, ماذا تسعى إسرائيل لتحقيقه من خلال تواجدها في منطقة كردستان العراق ؟
- تسعى إسرائيل لتحقيق مجموعة من الأهداف التي طالما انتظرت تحقيقها, ومن أهمها:
- إنشاء خط أنابيب (الموصل - حيفا) الذي سيزود إسرائيل بالنفط الخام العراقي الرخيص, وفي هذا الصدد قال وزير البنية التحتية الإسرائيلي "يوسي باريزكي" : " إن مثل هذا الخط سينوع مصادر طاقة إسرائيل ويقلل من اعتمادها على النفط الروسي الغالي الثمن, وسوف يمر هذا الخط عبر الأردن". (الخليل، 2003)

- في حال إقامة نقاط المراقبة والتجسس والتي أكدت قرب إقامتها العديد من وسائل الإعلام الغربية سيكون بمقدور إسرائيل تجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول البرامج النووية الإيرانية.
- فضلاً عن أن التهديد بقصف المفاعلات النووية الإيرانية سيكون أجدى نظراً لقرب المسافة.
- زيادة الضغط على سوريا بحيث تصبح بين فكي كماشة.
- وجود مليشيات مسلحة كردية وإسرائيلية في كردستان وبالقرب من إيران سيساعد إسرائيل على مساومة إيران بهجمات المقاومة اللبنانية وحزب الله

### ولكن ما هي الرؤية الإسرائيلية للحرب الأمريكية على العراق عام 2003؟

- ترى إسرائيل أن ضرب العراق وإزالة أسلحة الدمار الشامل وتغيير النظام يمثل مصلحة عليا على أساس أن ذلك سوف يحقق الآتي: (جاد, 2003)
- إضعاف جبهة قوى "التشدد" في العالم العربي والتي تحمل رؤية قومية وتعارض عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي.
- إن إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية وتغيير النظام سيوصل رسائل واضحة للدول العربية الأخرى بأن أي محاولة لامتلاك أسلحة دمار شامل ستواجه أمريكياً ويمكن أن يتكرر نموذج العراق.
- وجود نظام جديد في العراق يكون موالياً للولايات المتحدة يزيد من فرصة تجاوب هذا النظام مع الضغوط الأمريكية الرامية إلى انتزاع اعترافه بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معه.
- إن حدوث هذه التغييرات سوف يمهد الطريق أمام دخول العراق عملية التسوية من أوسع أبوابها, أي دخوله مشاركاً فاعلاً عبر المساهمة في تمرير وتنفيذ صفقات من هذه التسوية, وهذا ما روجت له كتابات إسرائيلية لفترة طويلة من أن العراق يمكن أن يساهم في تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وعلى النحو الذي يمثل مصلحة له أيضاً. فقد ذكرت كتابات عديدة أن وجود نظام



حكم معتدل في العراق يمكن أن يعقد صفقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل يقبل بموجبها توطين مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين على أراضيهِ وتحديدًا في الشمال الكردي. (جاد، 2003)

وهكذا يظل الهدف المطروح في الفكر الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي يتمثل في إضعاف العراق وتمزيق أوصاله وعرقلة نهضته الحضارية، وإبعاده عن أداء دوره الفاعل في الصراع العربي الإسرائيلي، مما يمهّد الطريق أمام إسرائيل لمواصلة سياستها الساعية إلى خرق مقومات الأمن القومي العربي، وذلك بالاستعانة والاستفادة من ورقة الأقليات.

#### 2.4.6 تركيا

بالرغم من أن تركيا - في ضوء مصلحتها الوطنية - حققت عدة مكاسب على إثر حرب الخليج الثانية 1991، مقابل ثمن موافقتها على أن تتمركز قوات التحالف في قواعد إنجريك وباطمان وسيلوبي في المناطق الجنوبية الشرقية من تركيا، وذلك بغرض ردع العراق لمنعه من شن عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد سكانه الأكراد. (تركي، 1999)

ولكن سرعان ما تبددت هذه المكاسب وبدأت تبرز مخاوف أخذت بالتزايد نتيجة إدراك صانع القرار في تركيا لمدى خطورتها في حال تفاقمها، وتكمن في العديد من القضايا ومنها تزايد نفوذ حزب العمال الكردي التركي P.K.K أو ما تسميه تركيا "بأتراك الجبل"، وتخوفها أيضاً من التوجهات الكردية العراقية ذات الطابع الانفصالي، ناهيك عن تزايد النفوذ الإسرائيلي في منطقة كردستان العراق، فضلاً عن تزايد النفوذ الإيراني.

عموماً، حاولت تركيا احتواء المشكلة الكردية من خلال تنسيق مواقفها مع دول الجوار التي تعاني من نفس المشكلة. ففي عام 1979 قام رئيس أركان الجيش التركي الجنرال "كنعان إيفرن" بزيارة بغداد أفضت إلى توقيع اتفاق بين الجانبين على قمع حركات التمرد الكردية. (Robins, 1993)

وفي مرحلة ما بعد حرب عام 1991 واجهت تركيا أزمة جديدة، فقد حاولت بغداد استعادة سيطرتها على مناطق الشمال، فقامت بعدة عمليات عسكرية أدت إلى نزوح مئات الآلاف من الأكراد العراقيين إلى الحدود مع تركيا وهو ما لم ترحب به أنقرة نتيجة المشاكل والاضطرابات التي سببها هؤلاء النازحين، وكان حل هذه المشكلة هو قيام كل من واشنطن ولندن بفرض مناطق آمنة Save Haven يحظر على القوات العراقية الدخول إليها مما أنشأ هذه الوضع مشكلة أخرى لأنقرة. حيث أدى انسحاب القوات العراقية من المنطقة وغياب سلطة فعلية من بغداد إلى حدوث فراغ سياسي لم يكن ليتملئ إلا من قبل الأكراد أنفسهم، وهكذا قام الأكراد بإنشاء أول مجلس تشريعي لهم في مدينة أربيل. وقبلت به تركيا على مضض نظراً لمساعدتها بإرضاء الاتحاد الأوروبي لأنها ترغب في الانضمام إليه. (Olson, 2005)

وكان تخوف الدولة التركية أن يكون هذا المجلس نواة لدولة كردية في المنطقة، أضف إلى ذلك، عدم اكتراث الأكراد العراقيين لحقيقة قيام مقاتلي حزب العمال الكردي بعمليات ضد تركيا انطلاقاً من الأراضي التابعة تحت سيطرتهم.

فقامت تركيا بعدد من العمليات العسكرية في شمال العراق بهدف القضاء على مقاتلي حزب العمال الكردستاني. ويمكن الإشارة إلى أنه بغض النظر عن تغيير صانعي السياسة في تركيا واختلاف الائتلافات الحاكمة وتوجهاتها الأيديولوجية فإن هذه العمليات شكّلت سياسة مستمرة وواضحة وثابتة لأنقرة. (معوض، 1998)

كما حاولت تركيا أن تربط أكراد العراق بمصالح اقتصادية معها، وذلك لاحتواء حزب العمال الكردستاني بالمنطقة، حيث تبلور الدور التركي تجاه الأكراد خلال التسعينات بأنه دور ذو أبعاد ثلاثة هي: الحامي للأكراد العراقيين، والوسيط بينهم، والغازي أو المتحرك بإرادته المنفردة في المنطقة دون اهتمام بأي قوانين دولية.

وتواجه الدولة التركية مشكلة أخرى لا تقل أهمية عن المشاكل الأخرى، فهي تعتبر أن الاقتصاد الكردي بكرديستان العراق أصبح يشكل تهديداً أكبر من قدرات الأكراد العسكرية، وذلك بعد أن أصبح الأكراد يحصلون على نسبة 13% من قيمة صادرات النفط العراقية وفقاً لاتفاقية النفط مقابل الغذاء. مما يدفعهم للسيطرة على مزيد من حقول النفط العراقية بالشمال، لذلك أكدت الحكومات التركية المتعاقبة أن النفط العراقي هو ملك الدولة العراقية ولا يمكن أن تنتفع منه جماعة معينة بعيداً عن باقي الشعب العراقي بينما يرى بعض المحللين أن تركيا ما تزال متمسكة بمطالبها في شمال العراق خاصة في مدينتي الموصل وكركوك الغنيتين بالنفط واللّتين كانتا تحت سيادة الإمبراطورية العثمانية قبل تفككها. (ديمتري، 2003) ومن هذا المنطلق، أعلن مسئول تركي في يناير 2003: "أن تركيا قد تحاول استعادة هذه الأراضي بالوسائل القانونية، كما هددت بغزو شمال العراق متذرعة بحماية الأقلية التركمانية التي ترتبط معها بروابط ثقافية وتاريخية. (ديمتري، 2003) وبالتالي فإن تركيا تسعى لإحياء أحقيتها في تعديل خريطة الحدود وفقاً لاتفاقية لوزان الموقعة عام 1923. وهنا يمكن القول، أن سياسة تركيا تجاه العراق منذ نهاية حرب الخليج الثانية حتى احتلاله عسكرياً عام 2003 تكمن في النحو الآتي:

- الرفض القاطع لأي محاولة لإعادة تقسيم المنطقة جغرافياً انطلاقاً من مبدأ أن الوضع القائم بالرغم من سلبياته يبقى أفضل من الانعكاسات الأمنية والسياسية الخطيرة التي قد تتجم عن عملية إعادة التقسيم. لذلك أكدت الحكومات التركية في كل مناسبة أنها ملتزمة بوحدة العراق واستقلاله وسيادته على كامل أراضيه. (حنفي، 2004)
- استمرار سيادة الخيار الأمني العسكري على تعاطي أنقرة مع القضية الكردية.

- تواجه تركيا دوماً التحولات نحو استقلالية الأكراد في العراق وذلك خوفاً من قيام الأقلية الكردية بتركيا بالمطالبة بنفس القدر من الحرية بل ومحاولة الانفصال وإعلان دولة كردية في جنوب شرق البلاد.
- استمرار العمل لإبقاء العراق قوة إقليمية ضعيفة، والسعي لإبقاء الواقع الأمني القائم في كردستان عبر دعم وتعزيز العلاقات مع الفصائل الكردية المسلحة في شمال العراق، بهدف إتباع سياسة الباب مفتوحاً أمام استمرار التدخلات التركية لمكافحة نشاط حزب العمال الكردستاني التركي، وهو ما توضح من خلال استضافة تركيا لأكثر اجتماعات المصالحة بين الفصائل الكردية العراقية المسلحة. (تركي، 1999)
- إقامة منطقة آمنة في كردستان العراق، بهدف منع تسلل مقاتلي حزب العمال إلى تركيا عبر الحدود العراقية، وهو ما أعلنته "تانسو تشيلر" رئيسة الوزراء التركية في أيلول " 1996، حينما أشارت إلى أن تركيا ستقوم بتوطين مئة ألف مواطناً تركمانياً عراقياً في هذه المنطقة ليتولوا مهمة التصدي لهجمات حزب العمال، وستقوم تركيا وبمساعدة الولايات المتحدة وإسرائيل بنصب نظام إلكتروني متطور للمراقبة الأرضية على طول الحدود العراقية التركية، في حين سيتولى القمر الصناعي التركي (تركسات) مهمة مراقبة المنطقة جويًا. (معوض، 1997) كما سيقوم عشرات الآلاف من الجنود الأتراك بالتمركز في هذه المنطقة وعلى طول الحدود بين العراق وتركيا وبعمرق ما بين 5-15 كم<sup>2</sup>. (بغداد، 1998)
- أخذت تركيا بإثارة مسألة التركمان في العراق، بهدف إبرازهم سياسياً، وفتح جبهة لاستنزاف العراق. (Aykan, 1996)

- تسعى تركيا إلى استغلال حالة الضغط التي يمر بها العراق, لتمرير مقترحاتها المتعلقة بتعديل الحدود العراقية التركية, حيث بدأ الخطاب السياسي التركي يلمح ما يسمى "بحقوق تاريخية سابقة" في بعض مناطق العراق الشمالية والشرقية. (كيلاني, 1996)

- تسعى تركيا إلى استخدام مياه نهري دجلة والفرات, كوسيلة لتطويع الإرادة السياسية للعراق, والضغط عليه حيث أقامت العديد من المشاريع والسدود على النهرين.

إجمالاً, شكلت الحرب على العراق عام 1991, ومن ثم حالة الحصار الطويل- خلال فترة التسعينات- بوابة كبرى لخروج تركيا من عزلتها الإقليمية, حيث كانت في مقدمة الدول التي جرى الحديث عن إمكانية قيامها بدور بارز لإنشاء بنية أمنية جديدة في الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب وتدمير قدرات العراق العسكرية, ولا شك أن التدخلات التركية المستمرة في شمال العراق, لا تعدو أن تكون جزءاً من خطة أمريكية ترمي إلى إضعاف العراق وتقييد حركته الإقليمية عبر إفساح المجال للشريك التركي للقيام بجزء من هذه المهمة, تمهيداً لما سيتبع ذلك من إجراءات, وهذا ما تم فعلاً عندما احتل العراق عسكرياً في مارس 2003.

## 5.6 تعاضم النفوذ الإيراني

لقد حققت إيران ربحاً هائلاً - دون تكلفة تذكر - على الصعيد الإقليمي الخليجي والعراقي جراء حدوث حرب الخليج الثانية وتدمير آلة الحرب العسكرية العراقية ومقوماته الاقتصادية, وبالتالي بدأت طهران في محاولة منها لإشغال الفراغ في الخليج. (أحمد, 1991)

ففي عامي 1993-1994 قصفت إيران بالطائرات والمدفعية قرى ومدناً داخل العراق بهدف تتبع عناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الذي لجأ الكثير من كوادره إلى شمال العراق, وتعتقد إيران أن عناصر الحزب كانت مدفوعة من الولايات المتحدة بهدف زعزعة استقرار الحكم في إيران, كما جاء القصف رداً على لجوء عدد من عناصر الحركة الإسلامية لكردستان العراق إلى إيران عقب

هجمات الاتحاد الوطني الكردستاني الناجحة على معاقل الحركة في شمال العراق في بدايات عام 1994.

وكانت إيران في تلك المرحلة معادية للاتحاد الوطني الكردستاني العراقي بسبب اتهامها إياه بتقديم المساعدات للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وهكذا نجد أن المسألة الكردية قد دخلت في سياق محاولات السياسة الإيرانية للتأثير في التركيبة السياسية في العراق، وفي الوقت نفسه لفرض سياستها إزاء تطورات القضية الكردية.

ففي أبريل عام 1994 أعرب وزير خارجية إيران "علي أكبر ولاياتي" أن هناك حاجة لأن تمتد حكومة بغداد نفوذها وسيطرتها على كل الشمال العراقي حتى الحدود العراقية - الإيرانية. (عبد الله، 1999) ومنذ نهاية عام 1994 نجد أن نفوذ إيران في شمال العراق قد تضاعف عقب المعارك التي دارت حينئذ بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، ثم تحول دعم إيران منذ ذلك الوقت للاتحاد الوطني الكردستاني، ثم حدث تطور جديد في موقف إيران إزاء شمال العراق في 16 يونيو 1994 بعد اتفاقها مع تركيا على الالتزام بالمساعدة في منع مرور عناصر حزب العمال الكردستاني التركي من شمال العراق إلى إيران وهو ما شكل دعماً غير مباشر لجهود العراق لاحتواء اتساع نطاق تأثير المنطقة الآمنة الكردية في الشمال.

ومنذ يوليو 1996، تعاضد الدور الإيراني في شمال العراق، حيث تم إرسال قوات تنتمي للحرس الثوري الإيراني (الباسد ادران) وقوات من كتائب فيلق بدر التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والموجودة في إيران إلى شمال العراق ولمسافة خمسين كيلو متراً داخل الأراضي العراقية لمهاجمة قواعد الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي بتقديم الدعم اللوجستي للقوات الإيرانية وتوفير طرق المرور لها. (عبد الله، 1999)

وهنا يمكن القول أن الميراث السلبي بين العراق وإيران ساهم إلى حد كبير في استمرار التدخلات الإيرانية في شئون العراق الداخلية عبر المسألة الكردية، رغم القواسم السياسية المشتركة التي تجمع الدولتين، وعلى رأسها معارضة السياسة الأمريكية في المنطقة، فضلاً عن التقارب الإسرائيلي التركي، والتغلغل الإسرائيلي في كردستان العراق، والتسلل نحو إيران، إلا أن إيران لم تتوقف عن تدخلاتها في شمالي العراق - لاسيما وأن التطلع الإيراني لدور إقليمي ودولي متميز، وأن ما ساعدها على ذلك استمرار حالة الوهن والضعف في الوضع العراقي والعربي على الصعيد العسكري والاقتصادي إثر الحرب ضد العراق والتي شكلت عامل إغراء لإيران للاستمرار في نهجها التدخلية.

وعندما قامت الولايات المتحدة باحتلال العراق في مارس 2003، فإن إيران ارتأت بأن ذلك لم يتعارض مع استفادتها الإستراتيجية من سقوط نظام حكم الرئيس صدام حسين، وانتقال العراق إلى مرحلة جديدة قواسمها التنوع والتعددية وربما اللامركزية، مما يعني دوراً محورياً للشريعة، ويعني بالتالي حضوراً قوياً ومؤثراً لإيران. (راشد، 2004)

وللوقوف على دلائل الدور الإيراني في المعادلة السياسية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، لابد من استعراض التالي:

- أعلنت إيران منذ البداية تأييدها "مجلس الحكم الانتقالي" ونقل السلطة إلى العراقيين وعملية إجراء الانتخابات.

- أثناء رئاسة الجعفري للوزارة (في عراق ما بعد صدام)، حيث تم عقد الاتفاقيات الأمنية والتجارية بين إيران والعراق مما زاد من عمق النفوذ الإيراني في العراق.

- التغيير في موقف المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق - المدعوم إيرانياً - من رفض مبدأ الفيدرالية إلى الدفاع المستميت عن ه، وهو ما ربطه البعض بالإعداد لفصل الجنوب خاصة مع

إعمال مبدأ توطين الثروة. (مسعد، 2006)

- تجاوزت الحكومة الإيرانية السلطة المركزية العراقية وإبرامها مشروعات تنمية في محافظات الجنوب العراقي مع المرجعيات الشيعية.

- قيام عناصر من المخابرات الإيرانية بالإشراف على تشكيل فرق الموت للقيام بتعذيب المعتقلين السنة في السجون الملحقة بوزارة الداخلية التي ترأسها الشيعي "باقر صولاخ، وتصفيته عناصر من السنة خصوصاً من ضباط سلاح الطيران العراقي قصاصاً من حكم الرئيس السابق.

إجمالاً، إن سقوط النظام العراقي حمل إلى إيران فرصاً وتهديدات في وقت واحد. ففي الوقت الذي تحولت فيه إلى القوة الإقليمية الأبرز، والى لاعب أساسي في مستقبل العراق، باتت في الوقت نفسه أكثر تعرضاً للضغوط الأمريكية من بوابات شتى لمنعها من الشعور بأنها تلك القوة الإقليمية أو لمنعها من التصرف على هذا الأساس، لأن الولايات المتحدة لن تسمح بمثل تلك البساطة بنفوذ قوة إقليمية غير متصالحة معها. (عتريسي، 2006)

## 6.6 الخلاصة

إن أية إستراتيجية ترسم وتنفذ تجاه منطقة معينة وخصوصاً من قبل دولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية لا بد أن تترك آثاراً وتداعيات على المنطقة بمجملها، بل قد تكون تداعيات طويلة الأمد أيضاً. ولذلك فقد تناول هذا الفصل من البحث تداعيات الإستراتيجية الأمريكية على الصعيد العراقي الداخلي والإقليمي، حيث أوضحت الدراسة الآثار السلبية على الأمن الداخلي العراقي وإضعاف قوة الدولة اقتصادياً وعسكرياً، نتيجة الحصار الطويل، واعتماد الولايات المتحدة على آلتها العسكرية في توجيه الضربات الجوية من فترة لأخرى، ناهيك عن فرض نظام العقوبات والتعويضات. كما ساهمت حالة الضعف والتصدع في النظام الإقليمي العربي منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي إلى تعاضم



النفوذ الأمريكي, وازدياد التدخلات الإقليمية. حيث نجحت إسرائيل في تعظيم تواجدتها في منطقة كردستان العراق مستثمرة حالة الفراغ السياسي والأمني للدولة العراقية في منطقة الشمال, والرغبة الكردية في المساعدات الإسرائيلية, بينما تمكّنت تركيا من تحقيق عدة مكاسب - سياسية واقتصادية - على حساب الدولة العراقية على اعتبارها إحدى ركائز المنظومة الأمنية والإستراتيجية للغرب. أما إيران, فبالرغم من معارضتها للوجود الأمريكي في المنطقة, إلا أن مصلحتها القومية تحققت إلى حد ما, كونه تم التخلص من جاريتها - العدو التقليدي - العراق, وبالتالي أصبحت أكثر ديناميكية في التحرك في منطقة الخليج والعراق عموماً.

## الفصل السابع

### نتائج واستنتاجات البحث

## الفصل السابع

### نتائج واستنتاجات البحث

تناول البحث التأصيل التاريخي لعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية بأكراد العراق منذ بدايات العهد الجمهوري عام 1958، ومراحل تطور هذه العلاقة حتى نشوب حرب الخليج الثانية عام 1991. بحيث اتضح، أنه نتيجة الدور العراقي المناهض للمصالح الأمريكية ومنطق الهيمنة الغربية عملت الولايات المتحدة على استثمار الورقة الكردية بهدف تحقيق مصالحها في المقام الأول بعيداً عن المصالح الكردية. أما التركيز الأمريكي على الملف الكردي فقد بدأ منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي، وتحديداً عندما بدأ العراق ينادي بخروج القوات البحرية الأمريكية من الخليج، وتهديده لإسرائيل، وبالتالي شجعت الولايات المتحدة حركة التمرد الكردي في شمال العراق عقب عدوان التحالف الدولي على العراق في مطلع عام 1991. (فريج، 1993)

وفيما يتعلق بعملية صنع السياسة الأمريكية تجاه كردستان العراق خلال فترة الدراسة، تبين أن الخطاب السياسي لرؤساء الإدارات الأمريكية المتعاقبة تركّز على ضرورة احتواء النظام العراقي وإضعافه اقتصادياً وعسكرياً وأمنياً كون ذلك يساهم في تحقيق أهداف الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق وبشكل خاص منطقة كردستان. واستعرض البحث أيضاً دور وزارتا الخارجية والدفاع، وحيث رسم ونفذ هذا الدور في إطار توجهات الرئيس الأمريكي، وإن كان هناك خلافاً بين الوزارتين حول أساليب تنفيذ السياسة الأمريكية، إلا أنهما اتفقتا على تحقيق هذه الأهداف. كما أن توجهات السلطة التشريعية في الولايات المتحدة والمتمثلة بالكونجرس تماشت وتناغمت وتوجهات الرئاسة حول أهداف وآليات تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية في كردستان العراق، وجاء هذا الموقف نظراً لتعاظم نفوذ اليمين المتطرف والمحافظون الجدد داخل أروقة الكونجرس. (مسعد، 2002)

ولما كانت المؤثرات الداخلية (غير الرسمية) والخارجية تُعدّ عاملاً فاعلاً في التأثير على توجهات السياسة الأمريكية، فإن الدراسة حاولت إبراز أثر ودور جماعات المصالح في الولايات المتحدة في فرض مطالب معينة على النظام السياسي كونها ترتبط بتكوين المجتمع الأمريكي وتركيبته وأصوله، فضلاً عن سعي هذه الجماعات لتحقيق أهدافها وخصوصاً في المجال الاقتصادي النفطي والشأن العسكري في منطقة الشمال العراقي. (عبد الشافي، 2003)

وقد سلط البحث الضوء على مكانة وسائل الإعلام الأمريكية في صناعة الرأي العام وفي التأثير على صناع القرار الخاص بمنطقة كردستان. فمن الأهمية بمكان، أن وسائل الإعلام نجحت في تأليب الرأي العام الأمريكي ضد النظام العراقي وذلك منذ مطلع التسعينيات وحتى سقوطه عام 2003. (حرب، 2002)

أما فيما يتعلق بالمؤثرات الخارجية وتداعياتها على سياسة الولايات المتحدة تجاه كردستان العراق، فقد استحضرت البحث حدثين مهمين وهما: انتهاء مرحلة الحرب الباردة، وأحداث 11 سبتمبر عام 2001. فانتهاج مرحلة الحرب الباردة أدى ذلك إلى تراجع دور مفاجئ في وضع الدول النامية، وبرزت الولايات المتحدة كقوة عسكرية وتكنولوجية واقتصادية هائلة لا ينافسها في ذلك قوة أخرى. لذا استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية الأجواء التي سادت عقب انتهاء الحرب الباردة بهدف تحقيق أهداف إستراتيجيتها في منطقة كردستان العراق كإحدى بؤر التوتر في المنطقة العربية.

كما تمكنت واشنطن من استثمار الأجواء الدولية السائدة والخاصة بالحملة ضد الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، من أجل تحقيق أهداف إستراتيجيتها الخارجية عبر إصاق تهمة رعاية الإرهاب للنظام العراقي، تمهيداً لتدعيم وشرعنه وجودها في المنطقة.

وتتناول البحث استعراض أهداف وأدوات تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية، فبخصوص مدى تحقيق الولايات المتحدة لأهدافها المختلفة، تبين أن واشنطن نجحت في استخدام العقوبات الاقتصادية على العراق

خلال عقد التسعينات, بهدف تدمير الاقتصاد, وعبر الحصار الطويل الذي أدى بدوره إلى تدمير هيكل البناء الاقتصادي, كما تمكنت الولايات المتحدة من إفشال أية جهود إقليمية أو دولية لإزالة الحصار الاقتصادي عن العراق في ضوء استراتيجيتها فصل كردستان عملياً وفعالاً عن العراق التاريخية, في الوقت ذاته استخدمت الورقة الاقتصادية في التعامل مع الأكراد, هذا بالإضافة إلى تمكنها من الحصول على العديد من العقود والاستثمارات في منطقة كردستان العراق وخصوصاً بعد الاحتلال عام 2003.

وركزت الجهود الأمريكية على تحقيق أهدافاً سياسية تكمن في استخدام الورقة الكردية كوسيلة ضغط ضد العراق بهدف عزله سياسياً ودفعه إلى التجاوب مع الترتيبات الإقليمية والدولية, وهذا ما حدث فعلاً, وبالتالي تعرضت الدولة العراقية لمحاولات الابتزاز السياسي من قبل أطراف إقليمية ودولية وعلى رأسها الولايات المتحدة.

كذلك الحال فيما يتعلق بتحقيق الأهداف العسكرية والأمنية. فالعدوان الأمريكي لم يتوقف على العراق منذ انتهاء الحرب عام 1991, فحرمان العراق من إعادة بناء قواته العسكرية وتحديث آلتة الحربية بقي هدفاً محورياً من أهداف الولايات المتحدة, في المقابل ازداد الدعم العسكري والتعاون الأمني بين واشنطن والأكراد, وهذا ما اتضح خلال العدوان الأمريكي في مارس عام 2003 حيث شاركت عشرات الآلاف من قوات البشمركة الكردية بجانب القوات الأمريكية الغازية.

أما على صعيد الأدوات التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافها فقد أبرز البحث دور الوسيلة الإعلامية في دعم إذاعة العراق الحر, وفي تأليب الرأي العام الغربي على نظام الحكم في العراق, في الوقت ذاته, تغاضت وسائل الإعلام الغربية عما اقترفته الميليشيات الكردية المتقاتلة من جرائم ضد الأكراد أنفسهم, كما أغفلت عن حجم المأساة التي أحدثها الحصار الطويل للشعب

العراقي. وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001, استغلّت وسائل الإعلام الأمريكية الموجة المناهضة

للإرهاب, متهمة النظام العراقي بعلاقته بجماعة القاعدة. محمود، 2003)

واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الأداة الاقتصادية - بشقيها السلبي والإيجابي - حيث أحكمت الحصار على العراق باستثناء المنطقة الشمالية الكردية التي كانت فعلياً خارج السيادة العراقية وحظيت بدعم واهتمام اقتصادي أمريكي.

أما الأداة العسكرية والسرية, فقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية - بحكم تفوقها الهائل - في تدمير القدرات العسكرية العراقية وباستمرار طوال عقد التسعينيات وحتى احتلاله عسكرياً. كما تمكنت من تدمير برامج أسلحة الدمار الشامل وأنظمة الصواريخ في المقابل, قامت واشنطن بإمداد قوات البشمركة الكردية بالسلح والمعدات الثقيلة لمواجهة الجيش العراقي, وبالإضافة إلى التنسيق الأمني الأمريكي - الكردي وخصوصاً قبيل وأثناء حرب الخليج الثالثة عام 2003. (عبد الفتاح، 2003)

وفيما يتعلق بتوظيف المنظمات الدولية, فنظراً لواقع النظام الدولي بعد انهيار الحرب الباردة, وتراجع دور المنظمة الدولية, فإن الولايات المتحدة الأمريكية تمكنت في استثمار المنظمة الدولية لتحقيق أهداف إستراتيجيتها في منطقة كردستان, حيث دفعت واشنطن مجلس الأمن لإصدار القرار ( 688 ) والذي دعا إلى احترام حقوق الإنسان للأكراد, وعبر هذا القرار تدخلت عسكرياً في شمال العراق وإقامة مناطق آمنة لحماية الأكراد. وعبر المنظمة الدولية تم تدمير منشآت العراق النووية, ونجحت في الضغط على المنظمة الدولية أيضاً في عدم رفع الحصار الدولي, فضلاً عن, اختراق العراق أمنياً من خلال فرق التفتيش الدولية. بمعنى آخر تمكّنت الولايات المتحدة الأمريكية من صياغة مخرجات المنظمة الدولية وقراراتها الخاصة بالعراق.

هذا ولقد ركز البحث بالتحليل على تداعيات الإستراتيجية الأمريكية في كردستان العراق, فقد أوضح البحث التداعيات والآثار السلبية على الأمن الداخلي العراقي ومدى تعرض العراق للاختراق الأمني

نتيجة تراجع قوة الدولة اقتصادياً وعسكرياً، هذا من جانب، وتعرضها للضربات العسكرية المتتالية من جانب آخر. كما أدى غياب الموقف العربي الموحد، وتصدع النظام الإقليمي العربي، وتراجع الدور المصري والسعودي والسوري خلال التسعينيات، وقيام دول الخليج بعقد معاهدات دفاع مشترك ومعاهدات إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن تعاضد التدخل الإقليمي، في اختراق الأمن القومي العربي، بحيث لم يعد للعرب دوراً يذكر في تفاعلات النظام الدولي وأصبحوا في موقع التابع. (مسعد، 2002)

وبناءً على ذلك، ازداد التغلغل العسكري والاستخباراتي الإسرائيلي ليس في منطقة كردستان إبان فترة الحصار والحظر فحسب، بل تسلل بشكل فعلي داخل العراق بعد احتلاله عسكرياً. في الوقت ذاته، تعاضد النفوذ التركي في منطقة شمال العراق، والتي أضحت مرتعاً لتدخلات الآلة العسكرية التركية، ولأجندات أنقرة وخصوصاً ما يتعلق بنفط الشمال واقتصاده ومياهه. أما الدور الإيراني، فبدأ أكثر تغلغلاً في الجنوب الشيعي، وفي الشمال الكردي، وتعاضد الطموح الإيراني إقليمياً بحيث أخذ يهدد كيانات منطقة الخليج العربي كلها نظراً لغياب العراق كقوة عربية كان يحسب لها الحساب على الأقل إيرانياً.

**استناداً على ما سبق، فإن أبرز استنتاجات البحث، تكمن في ما يلي:**

إن أهداف الحرب على العراق في مارس 2003 تتجاوز الأهداف التي تم الإعلان عنها وتتجاوز تدمير القوة العسكرية للعراق، بل تهدف إلى الحفاظ على أمن إسرائيل وعدم تهديد إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وأهدافها في المنطقة. والسيطرة على نفط العراق ضمن إستراتيجية أوسع للسيطرة على نفط العالم بشكل أو بآخر لاستعماله كورقة ضغط اقتصادية وسياسية تتحكم من خلال تحديد تدفقاته وأسعاره وخطوط نقله إلى فرض إستراتيجيتها العالمية وسياساتها كقوة عظمى وحيدة في العالم على أوروبا واليابان والصين وغيرها من الدول المستوردة للنفط والمعتمدة اقتصادياً وصناعياً عليه،

وإعادة رسم الشرق الأوسط بما يضمن ويحافظ على المصالح الأمريكية، وهو ما صرح به وزير الخارجية الأمريكي "كولن باول" أمام الكونجرس قبل أيام قليلة من بدء الحرب على العراق. فالحصول على نفط الشرق الأوسط بشروط معقولة، كان دائماً يصنف بوصفه واحداً من أهم أهداف أساسية توختها الإدارات الأمريكية الديمقراطية والجمهورية معاً طوال النصف الثاني من القرن الماضي، وأن السياسة الأمريكية حول النفط ستلعب دوراً أساسياً في تشكيل العراق وإعادة صياغته. (بولك، 2004) وعليه فإن أهداف حرب الخليج الثالثة تتعدى العراق، ولربما تعد بداية لتغيير النظام الدولي وتحكم الولايات المتحدة الأمريكية به.

إن الولايات المتحدة - كدولة عظمى - تعاملت مع الأكراد بواقعية شديدة تتمثل في استخدام الأكراد كورقة لتحقيق مصالحها في المنطقة كما استخدمتهم كأداة للشواب والعقاب، فهي تؤكد على حتمية عدم مساس العراق بحقوق الإنسان الكردي في شمال العراق، مع أنها تدين "الإرهاب" الكردي الذي يمس أمن وسلامة تركيا، وتشدد على أن أي اتفاق مع الأكراد ترعاه واشنطن يجب أن يكون متوافقاً مع المصالح التركية. أما اتفاق واشنطن عام 1998 فهو تنكير للرئيس صدام حسين بأن العصا الكردية لا تزال مرفوعة وأن ملف شمال العراق أخذ في التضخم وربما يتطور إلى ما لا تحمد عقباه. كما أن الولايات المتحدة تعلن حرصها على وحدة وسلامة أراضي العراق ليس من إيمانها بذلك، بل لإدراكها بأن دول المنطقة ترفض تماماً الفكرة نظراً لمخاطرها وسلبياتها على المنطقة ككل سياسياً وعسكرياً.

- استخدام العراق كقاعدة عسكرية رئيسية في الشرق الأوسط، وهذا سيزيل وضعاً مثيراً للحساسية من العلاقات السعودية الأمريكية، فالمحافظون الجدد في واشنطن يسعون إلى أن تكون العراق محطة متقدمة وقاعدة أمامية للسياستين الأمريكية والعراقية معاً، كون أن السياسة الإسرائيلية هي الآن عامل مهم في السياسة العراقية، وستبقى كذلك في المستقبل تحت أية حكومة منتظرة.

- إن الأزمة العراقية أوضحت أن دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين لم يكن فاعلاً، كما أوضحت أن المجلس هو (متغير تابع) يتأثر سلباً أو إيجاباً بالنظام الدولي (كمتغير مستقل)، وبالتالي فإن الولايات المتحدة نجحت في توظيف المنظمة الدولية لتحقيق أهداف إستراتيجيتها في العراق، وأن نمط تعامل المجلس مع الأزمة قد تراوح بين التوظيف والاستبعاد والتهميش وفقاً لتفاعلات النظام الدولي.

- من المتوقع أن الولايات المتحدة نفسها هي التي ستقوم بإدارة المنشآت النفطية في العراق ولكن من وراء حجاب. ولذا فإن الباحث يؤكد على أن وجود النفط العراقي تحت الإدارة الأمريكية يعني أنه سيخضع بشكل كامل للخطط التي أعدتها الولايات المتحدة سلفاً لخلق وضع نفطي عالمي جديد، ومن المتوقع أن تلجأ الولايات المتحدة بشكل جدي إلى خصخصة النفط العراقي والتخلص من السيطرة الحكومية.

- إن احتلال العراق أظهر عجز وهشاشة النظام الإقليمي العربي، وإخفاق هذا النظام في تحقيق التنمية المتكاملة والدفاع عن أحد أعضاؤه، بل أوضح البحث أن النظام العربي فقد أسس قيامه، وأصبحت الولايات المتحدة هي الأكثر قدرة وتحكم في مخرجات هذا النظام. تبين أن إيران في حالة عدا - تاريخياً - مع العراق، وأن أجندتها التقت والأجندة الأمريكية على أرض العراق، بالرغم من التضارب في التوجهات الأمريكية مع الإيرانية، في نفس الوقت أن التلاقي العراقي - الإيراني في حالة العدا للولايات المتحدة لم يسهم في إحداث تقارباً إيرانياً عراقياً في مواجهة العدوان ولو مرحلياً.

- إن تعاضم النفوذ الإسرائيلي في شمال العراقي يأتي في سياق الإستراتيجية الإسرائيلية "شد الأطراف" الذي رسمها بن غوريون منذ نهاية الخمسينات من القرن الماضي، ومفادها استثمار ورقة الأقليات والعرقيات توطئة لضرب العمق العربي وأشغاله في هموم أمنه الداخلي وأبعاده عن



قضاياه العربية, وبالتالي فإن تعاضم النفوذ الإسرائيلي في كردستان العراق يعد هدفاً أصيلاً من أهداف الإستراتيجية الأمريكية.

## ببليوغرافيا

### • المراجع العربية

#### 1. الكتب:

- إبراهيم، س. (1999): **الملل والنحل والأعراف: التقرير السنوي السادس** ، ج1، الطبعة الأولى. مركز ابن خلدون، القاهرة.
- البراك، ف. (1989): **البرزاني: الأسطورة والحقيقة**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- بريماكوف، ي. (2004): **العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق** ، ترجمة عبد الله حسن، الطبعة الأولى. مكتبة العبيكان، الرياض.
- بيكر، ج. (2002): **سياسة الدبلوماسية- مذكرات جيمس بيكر** ، ترجمة مجدي شرشر، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة
- تاير، ب. (2004): **السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول**، ترجمة عماد الشعبي، الطبعة الأولى. دار العربية للعلوم، بيروت.
- تيري، ج. (2006): **السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط- دور مجموعة الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة** ، ترجمة حسان البستاني، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت.
- جواد، س. (1990): **العراق والمسألة الكردية والشرق الأوسط 1985-1970**، دار اللام، لندن.
- جرجس، ف. (1998): **السياسة الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- حسيب، خ. (2004): مستقبل العراق.. الاحتلال.. المقاومة.. التحرير والديمقراطية ، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- ربيع، م. (1990): صنع السياسة الأمريكية والعرب، الطبعة الأولى، دار الكرمل، عمان.
- رجب، ي. (1997): أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الخليجية والعالمية ، ج1، الطبعة الأولى. مركز المحروسة للبحوث والدراسات والنشر، القاهرة.
- سليم، م. (1983): تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الأولى. بروفيشنال للنشر، القاهرة.
- سكيديمور، و. والك، م. (1984): كيف تحكم أمريكا ، ترجمة نظمي لوقا، المطبعة العالمية. القاهرة.
- سعودي، ه. (1986): السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 67- 1973، الطبعة الثانية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- شفيق، م. (1992): النظام الدولي المعاصر وخيار المواجهة، دار الناشر، عمان.
- شعبان، ع. (1994): عاصفة في بلاد الشمس، الطبعة الأولى. دار الكنوز الأدبية، بيروت.
- غالي، ب. (1963): مبادئ العلوم السياسية، الطبعة الأولى. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- غريب، أ. (1973): الحركة القومية الكردية، الطبعة الأولى. دار النهار، بيروت.
- فولر، غ. (1993): العراق في العقد القادم: هل سيبقى العراق لغاية عام 2002. مؤسسة راند، لندن.
- فاروق، ع. (2004): المقاومة العراقية ومستقبل النظام الدولي: رؤية استشرافية ، الطبعة الأولى. سطور للنشر والطبع، القاهرة.
- كيلاني، ه. (1996): تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية- التركية . مركز الدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي.

- مسعد، ف. (1988): الأثليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي ، الطبعة الأولى. مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.
- مسعد، ن. (2002): السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر، في أ. يوسف، م. حمزة (محرران) صناعة الكراهية في العلاقات العربية- الأمريكية (ص ص 163-209)، الطبعة الأولى، مطابع الأهرام، القاهرة.
- مقلد، أ. (1985): العلاقات الدولية المعاصرة، الطبعة الثالثة. منشورات ذات السلاسل، الكويت.
- معوض، ج. (1993): العرب ودول الجوار المشرقي ، الطبعة الأولى. مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.
- معوض، ج. (1994): الأكراد والتركمان في العراق: تحليل سياسي . الطبعة الأولى. مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.
- معوض، ج. (1998): صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية . الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الموصللي، م. (1991): الحياة السياسية في كردستان، رياض الريس للنشر، لندن.
- ناجي، ج. (1988): مسألة الأثليات في الوطن العربي وأثرها على الأمن القومي العربي، جامعة بغداد، بغداد.
- النبراوي، ف. مهنا، م. (1985): أصول العلاقات السياسية الدولية ، الطبعة الأولى. منشأة المعارف، الإسكندرية.
- نصيف، ل. (1989): جماعة الضغط اليهودية في أربع إدارات أمريكية- تأثير اللوبي الصهيوني في السياسة الخارجية الأمريكية، المكتبة الوطنية، بغداد.
- نعمة، ك. (1979): العلاقات الدولية، ج1، الطبعة الأولى. كلية العلوم السياسية، بغداد.

- هيكل، م. (1988): الحل والحرب، الطبعة السابعة. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.
- هيرسبرنج، د. (2005): المؤسسة العسكرية الأمريكية والرئاسة: العلاقات المدنية العسكرية من روزفلت إلى بوش، مراجعة عبد القادر حسين، الطبعة الأولى، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
- وكستر، ب. (1967): فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة وتحليل، الطبعة الثالثة. ترجمة حسين عمر، النهضة المصرية، القاهرة.

## 2. الدوريات

- أحمد، أ. (يوليو، 2003): "الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين". السياسة الدولية، 153، ص ص 124 - 129.
- أحمد، ف. (إبريل/ يوليو، 1991): "تركيا وكارثة الخليج الثانية: مقارنة تحليلية". العلوم الاجتماعية، المجلد 19، العددان 1-2، ص ص 9 - 43.
- بدران، و. (أكتوبر، 1984): "دور الرئيس الأمريكي في حل الصراع العربي الإسرائيلي". السياسة الدولية، 78، ص ص 70 - 82.
- بدران، و. (1995): "مفهوم النظام العالمي الجديد في الأدبيات الأمريكية". عالم الفكر، 3 - 4، ص ص 23 - 37.
- بغدادى، ع. (أكتوبر، 1998): "التدخل الإسرائيلي في شمال العراق". دراسات إستراتيجية. 5، ص ص 120 - 126.
- تركي، أ. (يناير، 1999): "القضية الكردية في العراق". السياسة الدولية. 135. ص ص 117 - 122.
- جاد، ع. (إبريل، 2003): "الرؤية الإسرائيلية للحرب على العراق وما بعدها". السياسة الدولية، 152، ص ص 150 - 154.

- حسنين، ش. (يناير، 1999): "اللغة الكردية والهوية الثقافية". السياسة الدولية، 135، ص ص 101-103.
- حرب، أ. (يناير، 2002): "العلاقات الدولية بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001". السياسة الدولية، 147، ص ص 3-10.
- الحفني، أ. (مايو، 1988): "الأمن القومي: دراسة نظرية في الأصول والمفاهيم"، المنار، 39-40، ص ص 35-40.
- حمزاوي، ع. (ديسمبر، 2006): "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الانتخابات الأمريكية والحرب الإسرائيلية على لبنان". المستقبل العربي، 334، ص ص 6-14.
- حفني، ع. (إبريل، 2004): "اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية". السياسة الدولية، 156، 134-137.
- خليل، ن. (يناير، 1997): "الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية". السياسة الدولية، 127، ص ص 80-87.
- ديمتري، ه. (إبريل، 2003): "معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الأزمة العراقية". السياسة الدولية، 152، ص ص 140-149.
- راشد، س. (أكتوبر، 2004): "إيران وواشنطن... حسابات متداخلة وضغوط متبادلة". السياسة الدولية، 155، ص ص 142-147.
- ربيع، م. (إبريل/ يوليو، 1994): "سياسة أمريكا الجديدة وتوجهاتها إلى الشرق أوسطية". السياسة الفلسطينية، 4/3، ص ص 15-31.
- السعدوي، ع. (إبريل، 2004): "أكراد العراق بين المنتظر والمستقبل المنظور". السياسة الدولية، 152، ص ص 92-95.

- الصالحي، ع. (يوليو، 1993): "المخطط الإسرائيلي لتفتيت الوحدة الديمغرافية والجغرافية للوطن العربي". دراسات، 68، ص ص 53-71.
- عتريسي، ط. (ربيع، 2006): "إيران في تحولات الشرق الأوسط: المخاطر والفوضى".
- شؤون عربية، 125، ص ص 34-41.
- عبد الله، ث. (يناير، 1999): "أكراد إيران بين الصراع الداخلي وصيغة التوازنات الإقليمية".
- السياسة الدولية، 135، ص ص 104-109.
- عبد السلام، م. (ديسمبر، 2004): "السياسة الأمريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الأوسط".
- كراسات إستراتيجية، 146، ص ص 1-11.
- عبد الشافي، ع. (إبريل، 2003): "مؤسسات صنع القرار الأمريكي وإدارة الأزمة العراقية".
- السياسة الدولية، 152، ص ص 96-107.
- عبد الفتاح، ب. (إبريل، 2003): "الجيش العراقي والوضع السياسي في عراق ما بعد الحرب".
- السياسة الدولية، 152، ص ص 66-71.
- عبد المجيد، و. (يناير، 1985): "الانتخابات الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط". السياسة الدولية، 79، ص ص 25-37.
- عبد الناصر، و. (يناير، 1997): "أكراد العراق وضغط البيئتين الإقليمية والدولية". السياسة الدولية، 127، ص ص 47-51.
- علي، م. (إبريل، 2003): "الاقتصاد العراقي والحصار إلى ما بعد الحرب". السياسة الدولية، 152، ص ص 72-81.
- فريج، ح. (يناير، 1993). "المسألة الكردية في العراق والتدخل الأجنبي في المنطقة". قراءات سياسية، السنة 3، العدد 1، ص ص 9-44.

- لكريني، أ. (ربيع، 2006): "الديمقراطية الأمريكية لمكافحة الإرهاب الدولي". شؤون عربية، 125، ص ص 166-185.

- محمد، ع. (يناير، 1999): "تطور الهوية القومية الكردية". السياسة الدولية، 135، ص ص 94-100

- مخيمر، أ. (يناير، 1999): "علاقة الأكراد بالولايات المتحدة الأمريكية". السياسة الدولية، 135، ص ص 134-137.

- محمود، أ. (يناير، 2002): "الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية". السياسة الدولية، 147، ص ص 44-52.

- محمود، أ. (إبريل، 2003): "حرب الخليج الثالثة: الإستراتيجيات العسكرية ودلالات الصمود العراقي". السياسة الدولية، 152، ص ص 54-59.

- مسعد، ن. (ربيع، 2006): "الدور الإيراني في المنطقة- الأبعاد والتداعيات". شؤون عربية، 125، ص ص 22-33.

- منير، ش. (يناير 2002): "الضغوط الداخلية الأمريكية وانعكاساتها على العراق". السياسة الدولية، 155، ص ص 142-147.

- ميرشايمر، ج، والت، و. (مارس، 2006): "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية". جامعتي شيكاغو وهارفرد، ص ص 1-24.

- نورا، أ. (إبريل، 2003): "مستقبل العراق: مهمات إعادة البناء السياسي والمؤسسي". السياسة الدولية، 152، ص ص 82-91.

### 3. الصحف

- الرشيد، ج. (2006، 19 نوفمبر)، الغزو الثاني للعراق. البيان، ص 5.



- كيسنجر، هـ. (2003، 3 ديسمبر)، كيف ستؤدي هجمات 11 سبتمبر إلى صياغة النظام العالمي للقرن 21، لوس أنجيلوس تايمز، ص 10.

- مور، م. (2003، 15 مارس)، أهلاً بكم في الولايات المغفلة الأمريكية، السفير، ص 7.

#### 4. الرسائل الجامعية

- بسيوني، ع. (1996): التدخل الخارجي في الصراعات الداخلية: حالة التدخل في العراق، جامعة القاهرة، القاهرة. (رسالة ماجستير غير منشورة).

- حيدر، ط. (1982): المسألة الكردية في الوثائق العراقية، جامعة بغداد، العراق. (رسالة ماجستير غير منشورة).

- سرور، ع. (2002): السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية 1979-1990، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر. (رسالة دكتوراه غير منشورة).

- العيسوي، أ. (2005): انعكاسات البيئة الإقليمية والدولية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي 1995-2004، معهد البحوث والدراسات العربية- القاهرة، مصر، (رسالة ماجستير غير منشورة).

- المصري، أ. (1993): السياسة الأمريكية في الخليج 1969-1980. معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، مصر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

- المراكبي، أ. (1999): حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق: الأكراد دراسة حالة. معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، مصر. (رسالة دكتوراه غير منشورة).

#### 5. الإنترنت:

- براندوت، ج. (2006، 10 يوليو): كردستان العراق وخطر ازدهار الأحزاب الإسلامية.

<http://www.darbabl.net/news-artictes/news-Articles-331>

- بولك، و. (2003): لكي نفهم العراق.

<http://www.alkhaleej.ae/articles/showarticle.cfm?val=316900>

- الخليل، م. (2003، 13 مايو): الموساد وكردستان العراق... أهداف ومخططات.

<http://www.almoslim.net/figh-wagi3/show-news-comment-maincfm?id=128>

- راشد، س. (2001، 29 نوفمبر): الورقة الكردية.. طريق أمريكا الجديد إلى بغداد.

<http://www.Isamonline.net>

- الشوريجي، م. (2003، مايو): الحرب في العراق من وراءها؟ . مجلة اليسار الجديد، العدد 4

<http://www.Islam-online.net/Arabic/in-depth/warining/article.16shtml>

- عبد العاطي، ص. (2006، 23 يناير): الأقليات وحقوق الإنسان في المجتمع العربي.

<http://www.rezgar.com/debat/shqw.art.aps?=6810>

- غانيم، م. (2002، 8 ديسمبر): رامسفيلد والعراق... إصرار على الحرب.

<http://www.aljazeera.net>

- العلي، ب. (2006): قوس القوة والإستراتيجية المتطورة.

<http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewaItenID=189373>

- نبيل، ن. (2005، 28، سبتمبر): المشروع الإمبراطوري في السياسة الأمريكية: من التطهر

التبشيري إلى إستراتيجية الصدمة والترويع.

<http://www.arsbrenwal.com/index.php2rd=A1&Alo=1058>

## 1. Books

- Cottam, R. (1977): The case of Kurds: Minorities in the Middle East, The American Political Association, Washington.
- Charles, T. (2002): A history of press, Iraq, Cambridge University, Cambridge.
- Djerejian, E. (2002): United States Policy Toward Iraq, Rice University Press, Baker Institute for Public policy, Washington.
- Ghareeb, E. (1981): The Kurdish Question in Iraq, Syracuse University Press, Syracuse.
- Janda, K, Berrye, j ,Goldmon, J.(1992):The Challenge of Democracy-Government in American, Third Edition. Houghton Mifflin Company, USA.
- Koreshi, S. (1991): Contemporary power politics and Pakistan, Institute of Policy studies, Islamabad.
- Lenczowski, G. (1990): American and the Middle East, Duke University Press, Durham.
- Mcdowall, D. (1996): A modern history of the Kurds, I.B Tauris London.
- Martyrs, S. (1996): Taitors and Patriots: Kurdistan After the Gulf War, Zed Books, London.

- Olson, R. (2005): *The Goat and the Butcher: Nationalism and State Formation in Kurdistan Iraq Since the Iraq War*. Mazda Publishers: Costa Mesa, California.
- Quandt, W. (1993): *Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967*, University of California press, Washington.
- Randal, J. (1997): *After such knowledge, what forgiveness? my encounter with Kurdistan*, New York.
- Yildiz, K. (2004): *The Kurds in Iraq: The past, present, and future*, Pluto press London.

## **2. Articles**

- Aykan, M. (1996, December): "Turkey's policy in northern Iraq: 1991-1995", Middle Eastern studies, vol. 32, No. 4, PP 352- 358.
- Bennis, ph, stephon, Z, Martha, H. (2001, June): "Us policy Toward Iraq: Policy Alternatives". Position Paper.
- Freedman, R. (1999, March): "American policy Toward Iraq and Iran" Jerusalem Letter, No, 402.
- Gunter, M. (1996): "The KDP-Puk conflict in northern Iraq", Middle East Journal, vol, 50. No. 2, PP. 220- 226.
- Hersh, S. (2004, 21 June): "Plan B- The Kurdish Gambit," The New York, P. 27.
- Indyk, M. (1991, April): "Beyond the Balance of power: American's choice in the Middle East". National Interest, No. 26.

- Miller, S. (2002, November): "War with Iraq- costs, consequences and Alternatives". International security studies, PP 7- 11
- Robin, P. (1988): "American- Iraqi Relation", International Affairs, PP. 51- 66.
- Robin, Ph. (1993, October): "The overloaded state: Turkish policy and the Kurdistan Issue". International Affairs, PP 672- 678.
- Yosts, W. (1971, October): "The Instrument of American Foreign Policy", Foreign Affairs, pp. 49-59.

### **3. Internet**

- Bary, T. Booker, S. Carlsen, L. Dennis, M. Gershman, J. (2002, May): "A Global Good Neighbor.. Ethic for International Relations". International Relations Center".  
<http://www.irc-online.org/content/ggn/0505ggn.php>
- Hyum, L. (2002, winter): "Bush's second- Term Korea policy: prospects and option for south Korea". East Asian Review, vol. 16, No. 4.  
<http://www.leas.or.kr,vol16,No.4,1.pdf>
- Laird, N. (2005, November\ December): "Iraq: Learning the Lessons of Vietnam". Foreign Affairs,  
<http://www.foreingnaffairs.org/20051101faessay84604/melvin-laird/iraq>
- National security council, (2005, November): "National strategy for victory in Iraq"

<http://www.whitehouse.gov/infocus/iraq/iraq-national-strategy-2005-1130.pdf>

- wright, R. (2004, 23 June): "Iraq Occupation Erodes Bush Doctrine"

Washington post staff.

<http://www.washingtonpost.com>